وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تاريخ الوقائع الاقتصادية

من إعداد: د/احمد بركات

رئيس المجلس العلمي
أ.د. باشي أحمد

السنة الجامعية
2018 -2017

المحور الأول: ماهية الوقائع الاقتصادية وعلاقتها بالفكر الاقتصادي.
أولا: ماهية الوقائع الاقتصادية.
ثانيا: العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية.
ثالثا: أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية.
المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القديمة(المشاعية البدائية).
أولا: خصائص نظام المشاعية البدائية.
ثانيا: ظهور التملك الخاص والطبقات.
ثالثا: إنحلال نظام المشاعية البدائية.
المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في نظام العبودية (نظام الرق).
أولا: خصائص النظام العبودي(نظام الرق).
ثانيا: نظم الحضارة عند اليونان والرومان.
ثالثا: إنحلال النظام العبودي.
المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي.
أولا: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في صدر الإسلام.
ثانيا: نتائج الفتوحات الإسلامية في العصرين الأموي والعباسي.
ثالثا: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الانهيار.
المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي.
أولا: النظام الإقطاعي.
ثانيا: علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي والحرفي وزوالهما
ثالثا: الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال.

المحور السادس: النظام الاقتصادي الرأسمالي.
أولا: تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي خصائصه وأهدافه.
ثانيا: العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي.
ثالثا: مراحل تطور النظام الرأسمالي وتقييمه.
المحور السابع: الثورة الصناعية.
أولا: أسباب قيام الثورة الصناعية في أوربا.
ثانيا: مظاهر الثورة الصناعية.
ثالثا: نتائج الثورة الصناعية.
المحور الثامن: معاهدات السلام والمشكلة الألمانية.
أولا: ألمانيا قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى.

ثانيا: معاهدات السلام.
ثالثا: ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ومعجزتها الاقتصادية.
المحور التاسع: الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الكساد 1929).
أولا: الأزمات الاقتصادية.
ثانيا: نشأة الكساد وأسبابه.
ثالثا: نتائج أزمة الكساد وسياسات الحد منها.
المحور العاشر: النظام الاقتصادي الاشتراكي.
أولا: نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي.
ثانيا: أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي.
ثالثا: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي.

المحور الحادي عشر: نظام بريتون وودز والنظام الاقتصادي الجديد.
أولا: نشأة نظام بريتن وودز.
ثانيا: مؤسسات نظام بريتزن وودز.
ثالثا: انهيار نظام بريتون وودز.
المحور الثاني عشر: بروز الاقتصاديات الآسيوية.
أولا: محددات وسياسات النمو في الاقتصاديات الآسيوية.
ثانيا: أسباب النجاح في الاقتصاديات الأسيوية **ودور الدولة.**
ثالثا: أمثلة عن تجارب تنموية معاصرة.
المحور الثالث عشر: العولمة الاقتصادية.
أولا: تعريف العولمة الاقتصادية والعوامل المفسر لها.
ثانيا: أدوات العولمة الاقتصادية.
ثالثا: انعكاسات العولمة على البلدان النامية.
المحور الرابع عشر: الأزمة المالية العالمية 2008 .
أولا: أسباب الأزمة المالية العالمية ونشأتها.
ثانيا: تطورات الأزمة المالية العالمية وآثارها.
ثالثا: السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
الخاتمة.
المصادر والمراجع.

تمهيـــــد

يهتم علم الإقتصاد بتفسير الظواهر الإقتصادية وتحليلها، ولقد عرفت البشرية جملة من الأحداث والظواهر والوقائع الاقتصادية وذلك منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض.

لقد جاءت الوقائع الاقتصادية نتيجة لحاجة الإنسان للعيش وللتطور، أي لتحسين مستوى معيشته، من خلال تحسين مأكله ومسكنه وأمنه، وللوصول إلى ذلك، فقد غير الإنسان من نمط حياته حسب درجة تقدمه، والوسائل المتاحة في كل فترة من فترات حياته.

لقد أدى هذا التطور في الحياة الإجتماعية والإقتصادية للإنسان إلى تطور الفكر الاقتصادي وبالتالي الرّقي بالأنشطة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية للإنسان، وهكذا نرى أن هناك علاقة وطيدة بين الوقائع والأفكار الاقتصادية.

تهدف هذه المطبوعة في تاريخ الوقائع الاقتصادية الموجهة لطلبة السنة الأولى LMD في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، للتعرف على أهم محطات تاريخ الوقائع الاقتصادية التي شهدها العالم منذ نشأة الإنسان (أي الإنسان البدائي) إلى غاية الوقت الحالي (عصر العولمة الاقتصادية)، وما تخلل الحقب التاريخية من أزمات وتطورات اقتصادية هامة، أدت بالبعض منها إلى تغيير الخريطة الاقتصادية للدول، من خلال تغيير سياسات الدولة فيها في الحياة الاقتصادية من تدخل أو اقتصاد حر وغيرهما.

لا ننسى بان الوقائع الاقتصادية وجدت منذ وجود الإنسان، لأن الإنسان كان يبحث عن أفضل السبل لتلبية حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به.

تتأثر الوقائع الاقتصادية بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المادي السائدين، وبالتالي فان دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية سوف يتأثر بالأفكار الاقتصادية المرافقة لتلك الوقائع.

لقد تعمدنا تقسيم المطبوعة على عدة محاور بهذا الشكل حتى يسهل على الطلبة الذين هم بصدد إعداد البحوث، أو الذين يودون الاطلاع على أحداث تاريخ الوقائع الاقتصادية، الوصول إلى المعلومة بكل سهولة ويسر.

المحور الأول: ماهية الوقائع الاقتصادية وعلاقتها بالفكر الاقتصادي

نتناول في هذا المحور والذي يعد تمهيدا للمحاور الأخرى، تعريف الوقائع الاقتصادية وتوضيح أهميتها وعلاقتها بالفكر الاقتصادي.

أولا :ماهية الوقائع الاقتصادية:

تعنى دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، وعلى هذا فكثيرا ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح التطور الاقتصادي أو تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية.

يمكن تعريف الوقائع الاقتصادية على النحو التالي: هي تلك الأحداث التي جرت في الحيز المكاني والزماني من التاريخ فشكلت النظريات الاقتصادية مجراها الطبيعي، وذلك أن الإنسان كان يبحث دائما عن أفضل الطرق لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به.

إن دراسة تاريخ الأفكار الاقتصادية والتي جاءت بالتأكيد بعد الوقائع والأحداث الاقتصادية، تعني دراسة صراع وتطور وتتابع الفكر المرافق لتلك الوقائع، ذلك لأن الوقائع الاقتصادية تساهم في بروز فكر اقتصادي، لأنه ببساطة هذه الوقائع هي التي أظهرت المناخ وهيأت الظروف الاقتصادية للأفكار الاقتصادية.

ثانيا: العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية:

إن موضوع الفصل بين الأفكار الاقتصادية والوقائع الاقتصادية في غاية الصعوبة، بسبب أن الأفكار الاقتصادية كانت نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في زمان ومكان معينين، كما أن الوقائع تأثرت على مدى التاريخ بأفكار اقتصادية دافع عنها الإنسان وحاول الوصول إليها.

بعد الاكتشافات الجغرافية والإصلاحات الدينية تم النمو الاقتصادي بعد جلب الأموال من القارات المكتشفة، كان من جراء ذلك ارتفاع الأسعار بشكل هائل حيث تعرفت أوربا مبكرا على ظاهرة التضخم النقدي مما جعل رجال الفكر الاقتصادي يعكفون على معالجة تلك الظاهرة، وكان أول من لاحظها الاقتصادي المركانتيلي " Jean Bodin " ووضع النظرية الكمية بالنقد؛ وتتلخص بأنه كلما ارتفعت كمية النقد كلما انخفضت قيمته، وترتفع القيمة بتقلص الكمية، أي أن قيمة النقد رهن بكميته، أدى كل هذا إلى:

- إرتفاع دخول التجار.
- نشاط حركة المدن.
- تكدس الثروات في يد فئة قليلة.
- تطور العمل المصرفي.

مما دعى الاقتصاديين التجاريين إلى تدوين كثير من الأفكار الاقتصادية مثل:

- قضايا التجارة الدولية.
- الميزان التجاري.
- الضريبة الجمركية.
- ميزان المدفوعات.

ومن الأمثلة الأخرى التي توضح العلاقة بين الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية نذكر على سبيل المثال:

- لقد كان من أثر الحروب النابليونية أن ارتفعت أسعار المحاصيل الزراعة ارتفاعا كبيرا وقد عاد هذا الارتفاع بالفائدة على ملاك الأراضي، وكان من جراء ذلك أن صيغت نظرية الريع عند ريكاردو، وأصبحت جزء لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية الانجليزية.
- أثر الأزمة العالمية الكبرى عام 1929 في القضاء نهائيا على النظرية التقليدية في التشغيل وإفساح الطريق إلى حلول نظرية كينز التي ساهمت في حل هذه الأزمة.

ثالثا :أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية:

إن دراسة ومعرفة تاريخ الوقائع الاقتصادية له أهمية بالغة لعل أهمها يكمن في:
- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات.
- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على علاقات الإنتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.
- تنمية القدرة على البحث والبحث العلمي والتحليل من خلال معرفة الأساليب والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون عند دراسة المشاكل المطروحة.
- معرفة التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الإستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر انتقاء أحسن الطرق الموجهة.
- إستيعاب النظريات المعاصرة لأن النظرية الاقتصادية كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة وتقدم الحلول للمشاكل القائمة.

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القديمة(المشاعية البدائية)

عرفت البشرية سلسلة من العلاقات الإجتماعية التي تكونت بهدف العمل الجماعي لتلبية

الإحتياجات الضرورية للإنسان وتطورت هذه العلاقات عبر التاريخ.

إن أول نظام عرفته البشرية هو نظام المشاعية، حيث كان البشر في هذا النظام يجتمعون في شكل قطيع يهيمون في الغابات وعلى ضفاف الأنهار ويلتقطون كل ما هو صالح للأكل في طريقهم ...

في بداية هذا النظام كان الإنسان لا يعرف بعد كيفية صنع اللباس والمسكن حيث كان يعيش في الكهوف والمغارات، وبما أن الإنسان يتميز بالعقل بدأ يلاحظ الظواهر التي تحيط به، وبدأ يستعمل الأدوات التي تساعده في حياته اليومية كاستعمال الحجر كأداة وسلاح للصيد وبعدها ظهرت الأدوات القاطعة المخصصة لحفر الأرض، فسهلت هذه الأدوات حياة الإنسان البدائي حيث أن النشاط الأساسي الذي عرف في هذا الوقت هو الصيد بعد أن كان الإنسان يعتمد كليا على خيرات الطبيعة في شكلها الجاهز، وأخذ الإنسان يؤدي أبسط الأعمال بصورة جماعية لمواجهة الحياة القاسية التي يعيشها.

أدى العمل الجماعي إلى تطور العقل البشري حيث ظهرت الحاجة إلى التواصل بين الناس فكانت الرموز الصوتية والإشارات هي أول لغة تواصل في المشاعية البدائية والتي تطورت إلى كلمات مميزة ولغة مما ساهمت في نقل التجربة والخبرات الإنتاجية.

أولا: خصائص نظام المشاعية البدائية:

1- مستوى القوى المنتجة: عرفت عملية الإنتاج البدائي بتدني وانخفاض مستوى قوى الإنتاج وكذا أدوات العمل، وكانت تلك هي السمة الغالبة لعملية الإنتاج البدائي، لهذا السبب سعى الإنسان في صراعه المستمر مع الطبيعة إلى تطوير وسائل العمل، وقد استلزمت هذه العملية زمنا طويلا تم من خلالها:

أ- إكتشاف النار: تم اكتشاف النار في هذا النظام وذلك عن طريق حك الحجارة، هذا الإكتشاف ساعد الإنسان في تلك الفترة في حياته اليومية وذلك لاتخاذها وسيلة للدفاع عن النفس وأداة للعمل.

ب- إكتشاف القوس: كان لهذا الاكتشاف خطوة كبيرة في تطور قوى الإنتاج، وأصبح الصيد أكثر أنواع النشاط العملي إنتاجية .أخذ الصيد يفيض عن الحاجيات اليومية فتعلم الإنسان حصر الحيوانات في أماكن خاصة لفترات أخرى وتعلم من ذلك ترويض هذه الحيوانات، وكان أول حيوان قام الإنسان بترويضه هو الكلب الذي رافق الإنسان في البحث عن الغذاء ثم الماعز فالبقر والحصان.

وقبل ما يقارب 8000 و 9000 سنة إنتشرت تربية الحيوانات بشكل واسع في إفريقيا وآسيا الغربية والهند والصين وأوروبا ...وقد وفرت تربية الحيوانات زيادة عن المنتوجات الغذائية، الصوف والجلود ومواد ضرورية للحياة، وأخذ الإنسان يستعمل قوة الحيوانات في الجر وحراثة الأرض، ومع الاستقرار أخذ الإنسان يبني المساكن، وبدأ يصنع الألبسة والأدوات المنزلية ويصنع أوائل وسائل الإنتقال من زحافات وقوارب وعجلات، وبالتدريج كان النشاط الاقتصادي للإنسان البدائي يتنوع وأدوات العمل تصبح أكثر تخصصا وكمالا.

ج- بروز ظاهرة بذر الحبوب: أدرك الناس أنه في المستطاع بذر الحبوب على مقربة من القرية وأنه ليس من الضروري أن يجوبوا الأرض طلبا للنباتات، وكانت الذرة والشعير والحنطة أولى المزروعات التي زرعها الإنسان، وقد ظهرت الأشكال البدائية للزراعة في البداية في الأقاليم الملائمة للزراعة والتي كانت بين النهرين، ووادي النيل، الهند وإيران، وفي تلك المناطق صارت الزراعة تدريجيا الفرع الرئيسي للاقتصاد، وانفصلت كامل الإنفصال عن القطف والصيد، ومنذ عهد المشاعة القروية زرع الإنسان جميع النباتات التي نعرفها اليوم تقريبا، وقد قلص الإنتقال إلى الزراعة من تبعية الإنسان للطبيعة بسبب المردود المرتفع نسبيا لعمل المزارع الذي أتاح له ومنذ ذلك الوقت لتشكيل احتياطات تساعده على مواجهة الكوارث الطبيعية.

بصورة عامة يمكن القول أن التطور الحاصل في أدوات العمل كانت له نتائج هامة حيث أنه ساعد على ظهور الأشكال البدائية للزراعة، حيث بدأ الإنتقال تدريجيا من جمع النباتات إلى العمل الزراعي المتطور، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بدأت القبائل البدائية(التي كانت دائمة الترحال) بالتدريج تتحضر وتستقر في أماكن معينة بالإضافة إلى تحسن شروط الحياة بشكل عام.

2- علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي: بما أن الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج تنشأ علاقات بين الأفراد تسمى علاقات الإنتاج، وهنا يجدر بنا حصر علاقات الإنتاج في القانون الاقتصادي الأساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية وهو" ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج والعمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات، "من هذا القانون يمكن استنتاج أن علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي تتسم ب:

أ- العمل الجماعي: الذي يأخذ شكل التعاون البسيط، حيث يقوم كل أف ا رد العشيرة بالعمل بطريقة جماعية لإنجاز عمل واحد فقط (الصيد مثلا) دون أن يكون هناك تخصص أو تقسيم عمل، باستثناء التقسيم الفيزيولوجي للعمل سواء حسب الجنس(بين الرجال والنساء) أو التقسيم حسب السن، حيث كانت النساء تقوم بجمع النباتات وإدارة شؤون المنزل وكان الصيد من اختصاص الرجال، ولعل السبب الرئيسي وراء طبيعة العمل الجماعية هو انخفاض وضعف مستوى أدوات العمل (عدم وجود أدوات عمل متطورة) والتي لا يستطيع بواسطتها الفرد منفردا مواجهة الطبيعة.

لهذا كان العمل الجماعي واجبا وضروريا في نفس الوقت في العهد البدائي، لذلك كان الأفراد ينتقلون مجتمعين من عمل إلى آخر من الصيد مثلا إلى الزراعة أو الرعي وذلك حسب ما يراه أعيان الجماعة (الأفراد الأكبر سنا) مناسبا وينسجم مع مصلحة الجماعة.

ب- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمة الأولى (العمل الجماعي والتعاون البسيط)، إذ كانت الأرض وجميع الموجودات (أدوات العمل) ملكا للجميع

وهذا طبعا باستثناء بعض الأشياء مثل الألبسة وبعض وسائل الدفاع عن النفس وهذا لضرورة استخدامها بطريقة فردية.

ج- التوزيع المتساوي للمنتجات: بسبب ضعف القوة المنتجة، الملكية المشاعية على وسائل الإنتاج ومنتجات العمل يفرضان شكلا معينا من أشكال التوزيع، وهو التوزيع المتساوي، وهذا بغض النظر عن كمية ونوع العمل الذي يبذله في الإنتاج الجماعي.

3- التنظيم الاجتماعي (نظام العشيرة): كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي ويذكر أن المرأة احتلت مكانة مرموقة ولعبت دورا هاما في المرحلة الأولى للنظام العشيري وذلك بسبب شروط الحياة المادية نفسها.

كانت الزراعة البدائية والتدجين البدائي من اختصاص المرأة وهما أهم من الصيد (من تخصص الرجل) من الناحية الاقتصادية حيث يعتبر الصيد ذو مردود غير مضمون.

وقد تعاظم دور المرأة إلى أن أصبح النسل ينسب إليها وسميت هذه المرحلة بنظام العشيرة الأمومية، إلى أن تطورت القوى المنتجة وظهر التدجين المتطور(المراعي) والزراعة المتطورة (الحبوب) والتي كانت من اختصاص الرجل، الشيء الذي أدى إلى انقلاب الموازين وانتقلت السيادة من المرأة إلى الرجل وأصبح النسل ينسب إليه وحل نظام العشيرة الأبوية محل العشيرة الأمومية.

هذا ونظرا لعدم وجود الفائض والاستثمار والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطبقات لم يظهر في ذلك الوقت ما يسمى بجهاز الحكم (الدولة) وكان العرف وحده هو وسيلة الحكم وهو أساس هيبة رؤساء العشائر.

4- تطور التقسيم الاجتماعي للعمل: ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة والرعي أي زراعة الأرض وتربية المواشي، حيث حصل تخصص في العمل (تقسيم العمل) على أساس المشاعيات، وكان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل (تقسيم للعمل على أساس المشاعيات) هو تأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد في إنتاجية العمل إلى حد كبير.

كانت أهم نتيجة لهذا التقسيم الإجتماعي للعمل تطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وقد بدأ نطاق التبادل بالإتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج، فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية، ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث، الفأس، السيف...) وبهذا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات.

إن التقسيم الإجتماعي الأول للعمل (مشاعات الرعاة، مشاعات الزراعة، مشاعات الحرفيين) قد وسع نطاق المبادلات وذلك ب:

- مشاعات الرعاة: فوائض في الماشية، جلود، صوف، لحوم ...
- مشاعات الزراعة: فوائض في الحبوب، الخضر، الفواكه.

- مشاعات الحرفيين: فوائض في وسائل العمل المصنوعة من المعادن(النحاس، الحديد والبرونز...).

تجدر الإشارة هنا إلى أن التبادل كان في البداية يتم على أساس عشائري بين رؤساء العشائر وباسم عشائرهم ثم تحول بعد تملك الماشية ملكية خاصة إلى تبادل بين الأفراد وقد كان هذا التحول تدريجيا إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل.

ثانيا: ظهور التملك الخاص والطبقات:

يمكن القول عند التكلم عن التملك الخاص والطبقات أننا بصدد التكلم عن مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي (تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي ونظام الرق)، فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فارتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي والحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع، وبهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك وهو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية، فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لأفراد العشيرة، ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأ رض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تقسيم العشيرة أولا إلى أسر كبيرة ثم إلى وحدات عائلية صغيرة بالإضافة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي حيث انفصل مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الإجتماعية والسياسية، وهو ما ساهم في نشوء الأسر الأرستقراطية، هذا وقد توسع نطاق الملكية نحو تملك جميع وسائل الإنتاج بما فيها الإنسان نفسه، ففي السابق كان الأسرى يقتلون لأنه في ظل انخفاض مستوى أدوات العمل لا يستطيع الأسرى إنتاج كميات إضافية تزيد عن حاجاتهم، ولكن في ظل تطور أدوات العمل أصبح الإحتفاظ بالأسرى مجدي من الناحية الاقتصادية، إذ أصبح الأسرى يحققون فائضا من المنتجات وهو ما أصبح يبرر عدم قتل أسرى الحرب والإكتفاء باستعبادهم، وبهذا ظهر نظام الرق وتوسع ليشمل مع التطور التاريخي أفراد القبيلة نفسها، وبهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة.

ثالثا: إنحلال نظام المشاعية البدائية:

يمكن إدراج أسباب انحلال نظام المشاعية البدائية فيما يلي:

- تطور مستوى الإنتاج وظهور المنتوج الفائض وذلك بسبب تطور قوى الإنتاج الإجتماعية.
- التحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي بسبب تخصص أدوات العمل ووسائله وامتلاك الأفراد لها.

- نهاية التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل بين أفراد الجماعة وظهور حب التملك مما أدى إلى ظهور التفاوت الاقتصادي.
- أزمة علاقات الإنتاج بعدما مال دور المنتجين إلى عدم التساوي، إزدهرت الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة وأصبحت أملاك العائلات وراثية وتعاظم نتيجة ذلك التفاوت في الثروة بين أعضاء المشاعة وصار في مقدور أصحاب الأملاك أن يرغموا المحرومين منها على العمل لحسابهم ليستولوا من ثمة على فائض إنتاج عملهم، وكانت أولى ضحايا الإستغلال أسرى الحروب حيث تحولوا تدريجيا إلى أرقاء(عبيد)، ودشن ظهور الرق عهدا تاريخيا جديدا هو عهد استغلال الإنسان للإنسان وانقسم المجتمع الذي لم يكن يعرف في الماضي سوى شكل واحد من الملكية هو الملكية الجماعية تدريجيا إلى ثلاث طبقات رئيسية تكونت بحسب علاقاتها بأدوات العمل ووسائله.

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في نظام العبودية (نظام الرق)

بدأ نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 4000 - 3000 سنة قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي.

لقد شملت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي (ظهرت هذه الأعمال وتطورت في ظل النظام المشاعي) إلا أن شروط وظروف الإنتاج في هذه المرحلة تختلف في نظام الرق عنه في النظام المشاعي.

لقد ظهر النظام العبودي في صورتين:

- **عبودية شرقية:** كان العبيد يتشكلون فيها من الأشخاص الذين يقعون في الأَسر نتيجة الحروب.
- **عبودية غربية:** عرفت تطور الملكية الخاصة التي شملت العبيد ووسائل الإنتاج بما فيها الأرض.

أولا: خصائص النظام العبودي(نظام الرق):

1- البنية الطبقية في المجتمع العبودي: في ظل نظام الرق انقسم المجتمع البشري لأول مرة إلى طبقات، وتعود هذه الظاهرة إلى علاقات الإنتاج بشكل أساسي .وعليه يمكن أن نطلق اسم الطبقات على فئات واسعة من الناس تحتل مكانة متباينة في إطار نظام معين للإنتاج الإجتماعي وتتميز عن بعضها البعض بعلاقاتها بوسائل الإنتاج، وبوظائفها في التنظيم الإجتماعي للعمل، وبالتالي بطرق الحصول على الثروات الإجتماعية التي تضع اليد عليها، وبحجم هذه الثروة، وقد انقسم نظام الرق إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي:

أ- طبقة العبيد: وهم المحرومين من ملكية وسائل الإنتاج والمكروهين على العمل بالعنف المباشر.

ب- طبقة المنتجين: وهم المالكون الأحرار لوسائل الإنتاج، ويحتفظون بالتنظيم المشاعي كالحرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمرابين.

ج- طبقة الأسياد: وهم ملاك العبيد الذين أصبح عددهم يزداد بسبب الحروب وتجارة الرقيق وازدياد الحاجة إلى القوة العاملة المنتجة.

2- الدولة في المجتمع العبودي: لم يكن بوسع مالكي العبيد إخضاع العبيد المشاغبين وإكراههم على العمل من أجلهم وزيادة ثرواتهم واشباع حاجتهم المتنامية التي لا يمكن إشباعها أبدا إلا بوجود جهاز دائم للقمع وقد تكون هذا الجهاز تدريجيا ليشكل الدولة وكانت وظائف الدولة في العبودية تتمثل في:

- حماية السادة وقمع المستغلين.
- توسيع أراضي الدولة عن طريق شن الحروب للإستيلاء على العبيد وظهور جيش محترف مهمته الدفاع عن مصالح الطبقة السائدة.

3- تطور الإنتاج والقوى المنتجة: كان الربط بين وسائل الإنتاج وقوة العمل يتم عن طريق العمل الإجباري، وهذا بواسطة الإستعانة بعدد كبير من المراقبين لضبط عمل العبيد، لقد كانت هذه الطريقة مساعدة على تطوير قوى الإنتاج في مجال الإنتاج الحرفي والصناعي واستخراج المعادن، والغزل والنسيج، أبرز ما خلدته تلك المرحلة هي أنظمة الري في العراق ومصر، وأهرامات ومعابد مصر، والقصور والمعابد الهندية، المسارح الرومانية،

سور الصين العظيم، هذه الإنجازات تحققت في تلك العصور الماضية إنما قامت على أكتاف العبيد.
كما تطور الإنتاج الحرفي وبخاصة صناعة الأواني الفخارية، والغزل والنسيج وبعض الأدوية والأدوات الموسيقية، وقد استخدمت في الإنتاج هذه الأشياء وتشييدها أدوات عمل أكثر تعقيدا من التي استخدمت في المشاعية البدائية (نول النسيج، دولاب صنع الأدوات الفخارية، رحى الطاحون اليدوي).
أفضى تطور التجارة عن طريق البحر إلى تحسين المنشآت البحرية، وطرأ تحسن مماثل على صناعة الأسلحة.

4- علاقات الإنتاج:
أ- الملكية: تميزت علاقات الإنتاج في المجتمع العبودي بامتلاك السادة لوسائل الإنتاج إضافة إلى المنتجين، أي امتلاك وسائل الإنتاج والعبيد معا، إن العبيد في رأي بعض الفلاسفة اليونانيين يعتبر أداة عمل ويعبرون بذلك بقولهم يوجد نوعان من الأدوات، أدوات جامدة وأدوات حية، والعبد يعتبر أداة حية مملوكة.
ب- العمل: كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر (الإستغلال) لصالح السادة الذين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد (الإنسان).
إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات (الزراعة والرعي والعمل الحرفي)، إذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء الأكبر من المنتجات ويشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع العبودي كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الذين كانوا ينتجون بصفة فردية، حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية (الحدادة والألبسة والزراعة) إلا أنهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام، حيث كان يتعين عليهم دفع ضرائب (جزء من دخولهم) للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية، وكانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عماد الجيش، إذ لا يسمح للعبيد بالعمل في الجيش وذلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة.
ج- توزيع المنتوجات: إن إنتاج الخيرات المادية في النظام العبودي كان موجه لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار وكان يتم ذلك عن طريق الإستثمار في العبيد، حيث كان العبيد يقومون بمختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة (سيد عبد) وكانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد، وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج، والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزئين:
- **المنتوج الضروري** :وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من أجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والإستمرار في الإنتاج.

- **المنتوج الفائض** :يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الإستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغيرها.

5- العلاقات النقدية والتبادل البضاعي في نظام الرق:

أ- التبادل: يرجع ظهور التبادل وتطوره إلى النظام المشاعي، وكان التبادل يتم بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة .ومع ظهور النظام العبودي تطورت عمليات التبادل وأصبحت بظهور النقود(التي تطورت هي الأخرى وأخذت أشكالا مختلفة) تتم في شكل (سلعة -سلعة نقدية- سلعة)، ولقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية، الملح، السمك المجفف والجلود ...ثم تطورت النقود وأخذت أشكالا معدنية وكان لها أثرا كبيرا في تطور وتنمية التجارة.

ب- ظهور رأس المال التجاري: مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة وفي ظل بعد المنتجين عن بعضهم البعض وتبعثرهم أدى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين (بعد أن كان التبادل يتم بين المنتجين مباشرة) وكان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري، وبذلك لم يعد دور النقود قياس للقيمة فقط بل وأصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري.

ج- ظهور رأس المال الربوي: رأس المال الربوي هو رأس المال الذي يحقق الربا والذي لم يكن ليظهر لولا انتشار التبادل البضاعي انتشارا واسعا وتظهر النقود والقروض النقدية رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض والتسليف حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائدة (الربا) والمرابون هم كبار التجار يتصرفون بثروات نقدية كبيرة وأحيانا من مالكي العبيد الأثرياء والى جانب هؤلاء وُجد عدد كبير من المرابين المتوسطين والصغار.

ثانيا: نظم الحضارة عند اليونان والرومان:

لقد شكلت الحروب المصدر الرئيسي بمد المجتمعات بالعبيد، إذ كان للرقيق أهمية كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفترة وكما قال " انجلز "أنه بدون نظام الرق ما قامت دولة اليونان، ولما بلغت من الفن والعلم ما بلغت، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي لما قامت أوربا الحديثة .وعلى هذا سوف نتطرق إلى كل من الحضارة اليونانية والرومانية في نظام العبودية كما يلي:

1- المجتمع اليوناني: وجد هذا المجتمع خلال القرنين ال ا ربع والخامس قبل الميلاد، أما النشاط الاقتصادي فكان قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها، وعلى التجارة الخارجية.

أ- التنظيم الاجتماعي الطبقي: كان المجتمع اليوناني مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات والذي كان يتألف من:

- **طبقة الملاك الارستقراطيين:** وتتصدر قمة الهرم الإجتماعي، وهي تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج.
- **طبقة متوسطة**: وهي الطبقة التي تلي طبقة الملاك، تشمل هذه الطبقة صغار الملاك والحرفيين.
- **طبقة الأجانب**: وهي طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية.
- **طبقة العبيد**: وهي التي تقع في أسفل الهرم والذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي (زراعي، صناعي، تعديني) والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب، لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

ب- التنظيم الاقتصادي: كان التنظيم الاقتصادي على الشكل التالي:

- **الزراعة:** شغلت الزراعة مساحة قدرها 20% من إقليم الدولة وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:

- **وحدات كبار الملاك:** وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.
- **وحدات المالكين الصغار:** تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان، يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.
- **الصناعة:** إهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم، كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.
- **التجارة الخارجية:** عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية التي قامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية.

كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

2- المجتمع الروماني: يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الإستثمار الوحيد المأمون، ثم إن الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.

أ- التنظيم الاجتماعي والطبقي: أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب، كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب حيث كان البنيان الطبقي يتألف من:

- طبقة النبلاء(الأشراف) وطبقة الفرسان.
- طبقة العامة وطبقة العبيد.

2- التنظيم الاقتصادي:

أ- الزراعية: بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية.

ب- علاقات الإنتاج: كانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الإستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الإنتاج المثير بهدف إشباع الحاجات الإستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

ج- التجارة: انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من المزارع.

د- تطور رأس المال النقدي الربوي: أدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور رأس المال النقدي الربوي، وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجباية الضرائب، وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة، حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك، أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

هـ- التجارة الخارجية: سادت التجارة الخارجية فيما بعد، وأصبحت روما بذلك تستورد من الولايات التابعة لها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

ثالثا: إنحلال النظام العبودي:

هناك أسباب عديدة تقف وراء انحلال النظام العبودي من أهمها:

1- التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج: يكمن الطابع المتميز لأسلوب الإنتاج العبودي في الملكية المطلقة للسادة، أي تحويل المنتج ووسائل الإنتاج إلى ملكية فردية خاصة، وربط المنتجين بوسائل الإنتاج، واستخدام العنف والإكراه للقيام بالعملية الإنتاجية، وبذلك تميزت عناصر الإنتاج بثلاث صفات رئيسية:

- الحجم الكبير من المنتجين العبيد.
- الإكراه واستخدام العنف للقيام بالإنتاج.
- ضعف إنتاجية وسائل أدوات العمل بسبب تحطيمها المقصود من قبل العبيد.

بدأ التناقض بين المصالح الاقتصادية للعبيد والمصالح الاقتصادية لمالكي العبيد، وكان العبد الذي يعد عمله أساس حياة المجتمع العبودي واستمراره محروما من أية حوافز مادية أو معنوية لذلك لم يكن مهتما بنتائج عمله أو زيادة الإنتاجية.

رغم التطور البطيء جدا لقوى الإنتاج، فقد حققت قوى الإنتاج خلال 4 آلاف عام من عمر المجتمع العبودي تطورا هاما، وتشهد على ذلك الآثار الباقية في مصر وبابل والصين وأثينا وروما وغيرها.

كانت أدوات العمل الجديدة تتطلب خبرات ومهارات أكثر تطورا، ولم يكن لدى العبيد أي حافز لذلك وهكذا فقد أصبح هذا الشكل من أشكال الإستغلال عائقا في وجه تطور الإنتاج وغير نافع اقتصاديا في الوقت الذي كانت فيه حاجات الطبقة غير المنتجة تتزايد بسرعة.

2- التناقض بين الاستثمارات الصغيرة والإنتاج العبودي الكبير: كانت الإستثمارات الكبيرة تباع بأسعار منخفضة بسبب انخفاض التكاليف (انخفاض تكاليف معيشة العبيد بسبب الإستغلال)، ولم تتمكن الاستثمارات الصغيرة من الصمود في وجه المنافسة المفروضة عليها من قبل المشاريع العبودية الكبيرة فأخذت تفلس ويحل بها الخراب بأعداد كبيرة، وأسهم في ذلك تزايد الضرائب وارتفاع معدلات فوائد المرابين، وأدى ذلك إلى نشوء جماهير ضخمة من الفقراء والمحرومين من ملكية وسائل الإنتاج.

3- التناقض بين الريف والمدينة: لقد أصبحت المدن مراكز للإنتاج الحرفي والتجارة والمراباة وتجمعا ثقافيا، أما الريف فقد حافظ على الكثير من سمات النظام المشاعي البدائي، من هنا بدأت علاقة الإستغلال بين الريف والمدينة، من خلال شراء منتجات الفلاحين في الريف بأسعار منخفضة وبيعها في المدن بأسعار مرتفعة هذا التبادل يسمى "التبادل اللامتكافئ"، وكذلك من خلال الضرائب وشتى أنواع الرسوم المفروضة على الفلاحين مما أدى إلى إفقار الريف وعدم إمكان تجديد القوى فيه وتدهور الزراعة.

4- ظهور علاقات جديدة: تزعزعت أركان الأنظمة العبودية بفعل تناقضاتها الداخلية ولم تعد الحروب تقدم المزيد من العبيد، وأخذ عددهم يتناقص، وأخذت الاستثمارات الكبيرة والصغيرة تنهار، وارتفع سعر العبيد وارتفعت تكاليف عملهم، وبدأ الميل إلى توزيع الأملاك الكبيرة للإستثمار على العبيد والفلاحين الأحرار الذين خسروا أراضيهم وأصبح العبيد والفلاحين تابعين شخصيا لمالك الأرض، وعليهم العمل في أرضه مقابل جزء من المحصول واعطاء الجزء الأعظم من المحصول إلى المالك، وأصبح وضع العبيد يتقارب تدريجيا مع وضع الفلاحين الأحرار ويتحسن وضعهم ويمتلكون حرية شخصية أكبر، ولقد شهدت مثل هذا التحول الإمبراطورية الرومانية والصينية، ولقد لعب نظام طبقة العبيد وتمرداتهم وثوراتهم دورا في تحقيق هذا التحول، لكن وقوع الفلاحين الأحرار المستأجرين للأرض من مالك العبيد تحت المديونية الدائمة وأعمال العنف والإكراه التي استخدمها المالكون والدولة جعلت هؤلاء الناس الأحرار مرتبطين بالأرض وفاقدين حريتهم عمليا حتى أصبحت الأرض تباع مع الفلاحين العاملين عليها، وكان مالكو الأرض يحولون تدريجيا بعض العبيد المتميزين إلى فلاحين مستأجرين للأرض وذلك من أجل حفز العبيد الآخرين على العمل.

إن هذه العلاقات الجديدة خلقت حوافز جديدة لبذل جهود إضافية من أجل زيادة الإنتاج لأن قسما من هذه الزيادة ستكون من نصيب المنتجين أنفسهم، وكان مالكو الأرض يقدمون لوازم

الزراعة للفلاحين والعبيد المستأجرين بالإضافة إلى قطعة الأرض وذلك مقابل أجرة معينة إما نقدا أو عينا (جزء من المحصول) بالإضافة إلى ذلك كان على الفلاحين والعبيد دفع ضرائب عالية للدولة .إن هذه الأشكال الجديدة من العلاقات كانت مقدمة لظهور المجتمع الإقطاعي.

5- الصراع الطبقي وانهيار النظام العبودي: أدى تفاقم التناقضات الاقتصادية إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية وبالأخص بين العبيد ومالكي العبيد، كان العبيد يهربون من العمل ويحطمون أدوات العمل، وكان من أهم أشكال نضال العبيد ضد السادة الانتفاضات المسلحة التي كان أكبرها انتفاضتان كبيرتان في جزيرة صقلية (132-138 ق م) و (101-104 ق م)، وانتفاضة عبيد الصين في هينان وسيشوان وشاندون (13-22 ق م) وغيرها.

لقد برهن العبيد من خلال هذه الانتفاضات على أنهم ليسوا قطعان ماشية ولا أدوات إنتاج بسيطة كما كان يعاملهم الأسياد، ورغم أن الإنتفاضات كانت تنتهي بالفشل والهزيمة، وهذا لأن القائمين بها كان ينقصهم التنظيم والانضباط الضروريان، فقد كانوا يشتتون قواهم ولا يفلحون في الصمود أمام القوات الجيدة التسليح للطبقة الحاكمة، وبالرغم من ذلك إلا أنها كانت بمثابة ضربات تسدد إلى الأشكال البالية لعلاقات الإنتاج.

6- الفتوحات الإسلامية و نهاية العهد الروماني: كان الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط فاصلا لنظام الرق، وهكذا فان سقوط روما كإمراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي.

بنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات، إلا أنه حدث العكس، حيث أن النظام الطبقي قد مد جذ وره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكوّن العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي في أوربا.

المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي.

ينظر المؤرخون إلى فترة العصور الوسطى الطويلة التي مرت بها أوربا كفترة ظلام فكري
وتأخر اقتصادي، وكان من أبرز الإشعاعات الحضارية التي بزغت منذ القرن السابع الميلادي، إشعاع الحضارة الإسلامية التي قامت على قوة العقيدة وانتشرت مع الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى أجزاء عديدة من أوربا.

كان العرب قبل الإسلام يعيشون في مرحلة إنحلال العلاقات المشاعية البدائية وظهور العبودية وكانت أرستقراطية العشيرة تستغل العبيد في رعي الماشية والزراعة وأعمال الري، ولقد أدى استخدام العبيد في الرعي إلى الاستغناء عن رعاة الماشية الأحرار في العمل الإجتماعي.

وفي القرن السادس أي قبل ظهور الإسلام، جرت عملية انحلال علاقات المشاعية البدائية بفضل تطور التجارة والربا، و ا رفقتهما تناقضات عديدة بين البدو والحضر، بين مالك العبيد والعبيد .وكانت قبيلة قريش تتاجر ببضائع الهند والشام فتنقلها إلى أوربا، وكانت تسيطر على طرق المواصلات التي تربط الأطراف البعيدة مثل الطريق ال ا ربط بين الهند والشام.

وقد تحول الإقتصاد البدوي الذي كان يهيمن على شبه الجزيرة العربية في القرن السادس ميلادي من اقتصاد بدوي إلى تجاري في مكة والى زراعي في المدينة .ولقد أدى هذا التحول مباشرة إلى سيادة رأس المال وزيادة استغلال الفقراء وضعف روح الجماعية للقبيلة لكنه أدى في الوقت نفسه إلى امتداد النفوذ العربي خارج الأطراف البعيدة من الجزيرة العربية والى رسوخ فكرة العروبة التي سوف يدعمها نزول القرآن الكريم بالعربية ويعززها، لقد أصبحت قبيلة قريش تمثل وحدة سياسية عربية في زمن تعاني فيه القبائل العربية الأخرى، كانت تعترف بالتقاليد والعادات والأعراف القبلية وتتخذ موقف الحذر والحياد حيال القوتين المتنافرتين، لكنها تمثل أيضا تقدما في التنظيم السياسي والاجتماعي.

أولا: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في صدر الإسلام:

يبقى مركز قبيلة قريش التجاري وأسلوبها الطبقي القبلي هما المسيطران على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قلب الجزيرة العربية إلى أن جاء الإسلام من حيث هو ثورة اجتماعية شاملة أحل مفهوم الأمة محل مفهوم القبيلة، ومفاهيم الإيمان محل مفاهيم الشرك والإلحاد، ومفاهيم الشريعة الإسلامية والعدالة الاجتماعية محل مفاهيم الاستغلال والتسلط المادي، ومفاهيم الانقسام والتمييز بمفاهيم المساواة بين المسلمين الذين لا تفريق بينهم إلا بالتقوى.

لقد أرسى الإسلام الشورى أسس دولة حديثة بدأت مقدماتها في المدينة ثم انتشرت في باقي الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق، وأصبح ينظم الإيرادات العامة التي تتطلبها الدولة الحديثة، فكان الخراج والجزية والزكاة، وهكذا ولدت إمبراطورية أصبحت بسرعة مركزا عالميا نابضا بالتقدم الاقتصادي والحضاري.

1- التنظيم الاجتماعي: ظل التفاوت في الثروة والانقسام الاجتماعي، فمكة التي كانت مدينة تجارية كانت تضم فئة التجار الذين كان منهم التاجر الكبير والتاجر الصغير وما يقع بينهما، كما وجدت فئة العبيد وكانت تفرض عليهم أجورا يومية، وهذا ينطبق على مختلف المناطق، مع خصوصية المناطق الزراعية مثل الطائف ويثرب لوجود المزارعين بعدد كبير، غالبيتهم يعيشون عيشة كفاية، إلا أن ما يمكن قوله أن حدة التفاوت في مكة كان كبيرا مقارنة بالمناطق الأخرى، إذ أن التجارة من شأنها أن تخلق متفاوتا حادا في الثروات، إلا أن الأوضاع لم تصل إلى حد الفصل الطبقي لتبلور الطبقات الاجتماعية.

2- تطور الزراعة: استمر التقدم في العهد العباسي وتوسعت السوق في الدولة الإسلامية بنمو المراكز الإنتاجية الزراعية والصناعية نموا كبيرا فقد تطورت الزراعة وخاصة بعد إدخال الإستصلاحات والأسمدة وتحسين تقنية الري، وكانت تتسع بإدخال زراعة القطن في الحقول السورية والرز في الحقول العراقية كما انتشرت زراعة قصب السكر والتمور والتوت واستوردت أنواع من الفواكه والخضار لم تكن معروفة في عدد من أقطار الدولة الإسلامية كما توسعت تربية الخيول والحيوانات الأخرى لتلبي حاجات تلك السوق الواسعة.

3- تطور الصناعة: لقد عرفت الصناعة تطو ا ر هي الأخرى، وذلك بتحسين وسائل غزل ونسيج القطن والحرير وصناعة الزجاج والزيوت والعطور والصابون والمراهم والجلود والسجاد والموازين والأواني والسيوف، وكذلك بإدخال الطاحون المدارة بالماء لطحن الدقيق أو عصر قصب السكر.

كما أقيمت المصانع الحكومية وغير الحكومية مستخدمة العمال والطاقة المائية أو الحيوانية وكانت حرية العمل وامكانية الإثراء موجودة كما أن اليد العاملة رخيصة ومتوفرة وكانت أقطار الدولة الإسلامية تصدر إلى العالم مواد أولية لصناعتها.

4- ظهور نظام تداول نقدي عالمي: إن كثافة هذه الفعاليات الاقتصادية تبين أن المواد الزراعية والصناعات التي كانت مكرسة للتبادل والتجارة كانت تزداد انتشارا وتنوعا كلما ازدهر التبادل والتجارة مع العالم الخارجي وبفضل هذا التطور أصبح الدينار العربي عملة مرغوبة ومطلوبة، ولأول مرة في التاريخ يقوم ما يمكن تسميته بنظام تداول نقدي عالمي.

قامت مراكز تجارية ومؤسسات مصرفية ذات فروع في عدد من الأقاليم داخل الدولة الإسلامية وخارجها، وأوجدت الحياة الاقتصادية المزدهرة تقنية الضمانات والمدفوعات بطريقة
السفتجة.

هذه الأمثلة التي ذكرناها من تاريخ الوقائع الاقتصادية تكفي للبرهنة على قيام ما يمكن تسميته ببداية عملية نمو اقتصادي قائمة على تكاثف الفعاليات الاقتصادية المتمحورة حول الازدهار التجاري الذي يحركه عامل الربح كان يجري إلى دورته المالية التي تزداد اتساعا إنتاجيا زراعيا صناعيا متناميا.

إنها بداية عملية نمو اقتصادي تندفع في طريق رأسمالي، حيث أن طبقة غنية ذات صفات تجارية كانت تنمو في إطار الدولة الإسلامية وتحتل مكانا كبيرا في بنيان المجتمع وتصبح في غضون القرنين التاسع والعاشر عاملا اقتصاديا واجتماعيا هاما.

ثانيا: نتائج الفتوحات الإسلامية في العصرين الأموي والعباسي:

1- العصر الأموي: كانت الأقطار التي اتجه إليها الفتح الإسلامي تعيش عصر من العبودية، حيث إقطاعيات الأسر الحاكمة وحيث العبيد، إلى أن جاء الفتح فاعتبر أراضي الأسر الحاكمة وأراضي النبلاء الكبار ملك لبيت المال، كما أن الفتوحات سهلت تجمع الثروة بين أيدي فئة قليلة أعطيت أراضي كثيرة للأغنياء، وتحول العرب القادمون من الجزيرة العربية من ممارسة النشاط التجاري إلى الملكية الزراعية، حيث أدرك أشراف القبائل أهمية الأرض وما تعود به من ثروة فسارعوا لامتلاكها بينما أدرك عامة الشعب ذلك بشكل متأخر،
وهذا ما نتج عنه هوة مادية كبيرة بين هؤلاء الأغنياء الجدد وبين عامة الشعب، بحيث أدى التوسع في امتلاك الأراضي واستصلاحها إلى ظهور الملكيات الزراعية الكبيرة وخاصة في أواخر أيام الأمويين بحيث برزوا إقطاعيين كبار مثل مسلمة بن عبد المالك(أمير العراق 102-103ه) وخالد القسرى (105-120 ه) وهشام بن عبد المالك (105-125 ه).

كما أن العرب الفاتحين نظموا سجلات دقيقة بالأراضي والسكان ومهنهم كما نظموا الضرائب على الأفراد والأراضي والمهن، كما شهد تاريخ تلك الفترة ثورات متعددة مثل ثورة زيد بن علي في الكوفة سنة 122 ه، وزيد بن الوليد بن عبد المالك سنة 126 ه وثورة الخوارج وثورة المقنع في إيران (159-163ه) ...الخ، كانت هذه الثورات تنادي جميعها بالمساواة والعدل وعدم إرهاق الفلاحين ومنع الملكيات الكبيرة وعدم جباية الضرائب والعودة لمبدأ الشورى والمساواة.

وبصفة عامة يمكن القول أن هذه الفترة تميزت باستثمار أفضل للأراضي التي شملها الفتح كما تميزت كذلك بنمو الصناعة الحرفية المحلية في توطيد مؤسسات الدولة وانشاء الدواوين وصك العملة واقامة تقنية الري والطرق وتنظيم التجارة.

2- العصر العباسي: شهدت الخلافة العباسية مرحلة انق ا رض المجتمعات القبلية وتطور ملحوظ في النشاط التجاري إلى جانب النشاط الز ا رعي حيث قسمت الأراضي أيام العباسيين إلى ثلاث أنواع:

أ- أراضي الصوافي: وتعود ملكيتها إلى بيت المال.

ب- أراضي الخراج: وهي ملكية فردية مقابل دفع الخراج وهو أجرة الأرض للدولة.

ج- أراضي الموات: وهي ملك لمن يستصلحها.

كما أن الازدهار شمل النواحي الأخرى، حيث نمت في العهد العباسي المدن وازدادت الحرف المهنية وانتظمت قوانينها وتراكمت الأموال مما كون فئة رأسمالية ناشطة اعتمدت مبدأ شركات المساهمة وتدخلت الدولة في الأسعار وخصوصا بالنسبة للمواد الغذائية كما زاد

نشاط الصيارفة وراجت الصكوك، وبصورة عامة فقد شهدت المرحلة العباسية تطورا كبيرا في مجال الصناعة والزراعة والتجارة.

ثالثا: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الانهيار:

بداية من القرن العاشر ميلادي بدأ التراجع العربي على كافة الأصعدة، ولقد تميز ذلك بالضعف السياسي في مركز الخلافة العربية وازدياد قوة الحماة الأجانب لهذه الخلافة، مما أدى إلى دخول البويهيين بغداد سنة 1045 م، فسادت أن واع مختلفة من الإقطاع مثل إقطاع الأسر الحاكمة وإقطاع الجند والقادة، الذي كان يختلف عما وجد في أوروبا، كان الهدف منه في البداية هو تخلص الدولة من نفقات الجيش لكنه تحول بعد ذلك إلى إقطاعيات كثيرة يملكها العسكريون ويجنون منها الأموال الطائلة.

لم يكن هم ذلك الإقطاع العسكري الزراعة أو الإنتاج وإنما الربح السريع وجمع المال فأهملت متطلبات الزراعة من الري، وتدهورت أحوال الفلاحين وزادت الضرائب على الأرض مما جعل أهلها يتركونها للقادة العسكريين.

وساعد هذا الضعف قبيلة عقيل على منطقة الموصل وغرب الفرات واستولى بنو أسد على منطقة الحلة، واستولت قبيلة خفاجة على جنوب العراق، وكانت هذه القبائل في منازعات مستمرة مما نشر الفوضى والخراب وزاد في الغلاء والمجاعات كما تراجع النشاط التجاري نتيجة لتعرض التجارة للمصادرة وللضرائب الباهضة المفروضة عليها، وتراجع الوضع المعيشي للناس عموما مما زاد في نقمة الشعب على الحكم البويهي وشجع على حركات التمرد.

وبالرغم من الوضع المتردي، يمكن ذكر بعض الجوانب الإيجابية نذكر منها نشوء التنظيمات الشعبية مثل العيارين والشطار والفتوة وبعض المجموعات الصوفية، وانتشار ظاهرة التعليم الذي كان مفتوحا لفئات الشعب مما كان له الأثر الايجابي في بقاء شعلة العلم والمعرفة، وعندما جاء السلاجقة سنة 1092 م تابع الإقطاع العسكري توسعه وانتشاره وتخريبه للبلاد، وتحول هذا الإقطاع من إقطاع متخصص في جمع الضرائب إلى إقطاع وراثي للأرض كان يملك الإقطاعي العسكري سلطات واسعة مقابل تجهيز الجند وإعدادهم.
وفي نهاية عقد السلاجقة تشتتت إمبراطوريتهم وبدأت عليهم الحملات الصليبية التي كانت المقدمة الأولى لما أصبح نعرفه اليوم بظاهرة الاستعمار، ولكن النهاية للخلافة العباسية وللزمن العربي جاءت حين اجتياح المغول بغداد سنة 1335 م، وغابت الشمس العربية إلى يومنا هذا.

المحور الخامس :الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي.

حلت الإقطاعية محل نظام العبودية، وقد ساد في أوربا في العصور الوسطى التي امتدت في الفترة مابين سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس ميلادي وحتى فتح المسلمين للقسطنطينية في القرن الخامس عشر.

أولا: النظام الإقطاعي:

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوروبا آنذاك، حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية (أقل تحضرا من الرومان) باحتلال روما، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية في جزأيها الشرقي والغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق والتجارة بين مختلف أجزائها، وكان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية 476 م، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بشن الحروب على الإمبراطورية الرومانية الشرقية والإمبراطورية الفارسية، كل ذلك أدى إلى انهيار العالم القديم وضياع معالمه في أوروبا وذلك بعد سقوط روما وانهيار جهاز الحكم المركزي فيها وانقطاع التجارة بين الشرق والغرب بسبب تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية.

في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لأن ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية، لذا عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية، فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن أغلب الإقطاعيين بدؤوا بصك (بإصدار) النقود بأسمائهم، وبذلك بدأت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي والاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيين النبلاء الأشراف الأسياد اللوردات.

1- تعريف الإقطاعية(الضيعة): هي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الإنتاج الطبيعي، وتهدف على الأقل في المراحل الأولى إلى الاكتفاء الذاتي، وهي مُشَكلة في بعض الأحيان

من قرية أو أكثر يتوسطها قصر السيد (الإقطاعي) الذي يمتلك الأرض، ويقيم في أكواخ القرية من يقومون بالنشاط الإنتاجي (عبيد الأرض)، والفلاحون الأحرار (هم أقلية محدودة تملك مساحات صغيرة من الأراضي)، وعادة ما كانت الإقطاعية تضم بعض الحرفيين كالحداد والنجار وصانع الأواني وغير ذلك.

استولى قادة الإقطاعيات على أغلب الأراضي الزراعية بطرق مختلفة، كإرهاق الفلاحين بالضرائب الشيء الذي يدفعهم إلى تسليمها بعد الغرق في الديون، أو تسليمها طوعا مقابل الحصول على الحماية، وأصبحت بالتالي أغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين وتحول المزارعين وأسرهم إلى أقنان للأرض(عبيد الأرض)، يعملون لدى الإقطاعيين وتحت سيطرتهم(تابعين لهم)، وكانت الأراضي موزعة بالشكل التالي:

أ- جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية وللكنيسة(إندمجت الكنيسة في النظام الإقطاعي وأصبحت جزءا منه تدافع عنه وتحبذه وارتبطت بذلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي).

ب- يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السَخرة في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي، حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه (نظام السَخرة معناه العمل بدون مقابل).

ج- كان يحق لرقيق الأرض (المزارعين) توريث حق زراعة الأرض (حصتهم من الأرض) إلى أبنائهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، ويلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض والقضاء بينهم (العدالة) مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى.

2- أشكال الريع الإقطاعي:

أ- ريع السَخرة: وهو الشكل الأول للريع، وفي ظل هذا الشكل ينتج الفلاح المنتوج الضروري لضمان وجوده وعائلته خلال عدد من أيام الأسبوع باستعمال أدواته الخاصة، بينما ينتج المنتوج الفائض الذي ينتزعه الإقطاعي بدون مقابل.

ب- الريع العيني: في هذا الشكل لا ينفصل العمل من أجل الذات لا في المكان ولا في الزمان، فالفلاحون التابعون ينتجون المنتوج الضروري والإضافي في استثماراتهم، ثم يذهب المنتوج الإضافي إلى الإقطاعي في صورة نسبة من المنتجات.

إن تحول الإقطاعيين إلى هذا الشكل من أشكال الريع بدافع الإستفادة من الحافز المادي لدى الفلاحين بتحسين نتاج عملهم في استثماراتهم الخاصة، حيث أدرك الإقطاعي أنه من الأفضل إنتاج المنتوج الفائض في مستثمرة الفلاح لأن إنتاجية وشدة عمله هناك ستكون أعلى وبذلك يوفر الإقطاعي نفقات الناظرين على العمل والإكراه الشخصي المكشوف.

ج- الريع النقدي :هو الشكل المتحول للريع العيني، ويتميز عنه بأن الفلاحين لا يقدمون

للإقطاعيين المنتوج الفائض، وإنما ثمن هذا المنتوج، فالفلاح أصبح مضطرا ليبيع هذا المنتوج أي تحويله إلى نقود.

وقد ترتبت بعض النتائج للتحول من الريع العيني إلى النقدي نذكر منها ما يلي:

- في ظل الريع النقدي تتدعم وتتوسع ملكية الفلاحين لأدوات الإنتاج.
- أصبح الفلاح بإمكانه شراء التزاماته وتحرير نفسه من الإقطاعي والتحول كليا إلى فلاح حر مالك للأرض.
- ظهور سعر الأرض، أي تحول الأرض إلى بضاعة، ولم تعد إمكانية شراء الأرض مقتصرة على الفلاحين فقط، بل أصبح بإمكان سكان المدينة شراء قطع أرضية بهدف تأجيرها للفلاحين.

كان اقتصاد الإقطاعية يميل إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي (إقتصاد مغلق) فنادرا ما تتم المبادلة بين الإقطاعيات، وبذلك فقد أهملت التجارة ولم تعد تشكل أهمية كبيرة لدى الإقطاعيين، وبالمقابل كانت الزراعة تمثل أهم نشاط اقتصادي في أوربا في ذلك الوقت.

3- دور الكنيسة في العصور الوسطى: كان للكنيسة دورا قياديا ومحوريا في العصور الوسطى، فلقد امتلكت الكنيسة أراضي شاسعة اشتغل في زراعتها عدد كبير من العبيد، وفي الحقيقة يمكن اعتبار الكنيسة أكبر إقطاعي في العصور الوسطى قاطبة، كما سيطرت الكنيسة سيطرة تامة على الحياة الفكرية والروحية للمجتمع، فقد احتكرت التعليم احتكارا مطلقا في مجتمع سادت فيه الأمية سيادة شبه كاملة، لذا انحصرت الحياة الفكرية في رجال الدين الذين فسروا جميع جوانب الحياة انطلاقا من المنظور الديني الأخلاقي.

4- النظام الحرفي: تعتبر المنظمات الحرفية الصورة الأولى للنقابات العمالية التي نراها اليوم، ففي مجال الصناعات الحرفية ظهرت تنظيمات نقابية ابتداءا من القرن 12 م، تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها مهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بما يلي:

- تحديد الأسعار والمحافظة عليها، تحديد عدد العمال في كل حرفة، مع وضع شروط للعضوية في النقابة.
- الإشراف على الإنتاج وضمان جودته.

ثانيا: علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي والحرفي وزوالهما:

يجتهد الإقطاعيون للحصول على أكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ريع عقاري إقطاعي وذلك عن طريق الإستثمار الإكراهي في الفلاحين.

1- علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي والحرفي: العلاقة مع مالك الأرض السيد كانت قائمة على أساس التبعية، وبهذا كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين وهما طبقة الإقطاعيين والفلاحين، والى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من الفلاحين وحرفيين وتجار ومرابون.

وتجدر الإشارة هنا أن هذه المرحلة عرفت ضعف وانحصار التجار بين أوروبا والشرق وهذا راجع لعدم وجود الأمن والإستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق وذلك بعد تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية، لذلك فإن أوروبا في عهد الإقطاع تميزت بالإكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط.

2- إنحلال النظام الإقطاعي والحرفي وزواله: قامت النقابات بدور هام في تقدم الصناعات وتقوية مركزاز أعضائها إلا أن الصناعة كانت يدوية بينما الإنتاج ظل محدودا، إذ كانت دائما تعمل على تحديد الإنتاج خشية أن تنهار الأسعار فتسوء حالة الأعضاء، وابتداءا من منتصف القرن التاسع عشر إضمحلت النقابات الطائفية نتيجة إلى عدة عوامل أهمها:

أ- عدم التقدم الصناعي: حيث عملت النقابات الإبقاء على مستوى الصناعة التقليدي إذ وضعت العقبات أمام العمال الفنيين مما أعدم روح الإبتكار والاختراع دون أي تقدم صناعي.

ب- التساوي في السوق: كانت النقابات توزع حاجة السوق بين أعضائها من السلع بالتساوي، إذ كان لا يفرق بين المنتج الجيد والمنتج الرديء، مما أدى ببعض العمال إلى الخروج عن ذلك النظام نظرا للطموح في الإبتكار والتجديد.

ج- التقيد في أدوات الإنتاج وعدد العمال: حيث حددت النقابة مقدار الآلات وعدد العمال الذين يمكن لأي صاحب حرفة استخدامها، مما لم يسمح للتوسع الصناعي.

ثالثا: الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال:

إن تزايد عدد السكان ورغبتهم في التوسع في الإنتاج اصطدمت بقيود النقابات الطائفية، فأصبحت تلك النقابات عاملا من عوامل الجمود والتأخر لأنها كانت تقاوم كل جديد في طرق الصناعة وتضييق سبيل العمل أمام الصناع، رغبة منها في تحديد الإنتاج وصار العامل الذي تحرم عليه النقابة الإشتغال بمهنة معينة ملزما إما بالخضوع للنقابة أو الخروج عن دائرة نفوذها في المدينة، وممارسة عمله في الريف، لذا كثر التذمر والشكوى من النقابات سواء كان ذلك من جمهور المستهلكين أو المنتجين، وصار إلغاؤها في طليعة الإصلاحات المطلوبة.

لقد حافظت المظاهر المميزة لنمط الإنتاج الإقطاعي على أهميتها في فترة انحلال الإقطاع، لكن نشوء العلاقات الرأسمالية جعلها عرضة لتغيرات هامة، وقد بدأت تلك الفترة في القرن السادس عشر، وان تكون العناصر الأولى لنمط الإنتاج الرأسمالي قد ظهرت في المدن الإيطالية ابتداء من القرنين ال ا ربع عشر والخامس عشر.

في نهاية فترة الإقطاعية، ومع بلوغ القوى الإنتاجية مستوى رفيعا بدأت تظهر العلاقات الرأسمالية في داخل الاقتصاد الإقطاعي، وكانت تلك العلاقات على صلة وثيقة بتشكيل طبقتين جديدتين، البرجوازية مالكة وسائل الإنتاج وأدواته، والعمال الأجراء المحرومين من تلك ال وسائل، والمضطرين بالتالي إلى بيع قوة عملهم للرأسماليين.

كان الرأسمالي يجبر الأجير على العمل أكثر مما هو ضروري لتأمين رزق أسرته، ونشأ عن ذلك فائض قيمة الذي يستحوذ عليها الرأسمالي، وكان استحواذ الرأسمالي على فائض القيمة يشكل في آن واحد القانون الأساسي للرأسمالية والشكل النوعي للإستغلال في ظل هذا النظام.

المحور السادس: النظام الاقتصادي الرأسمالي.

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوربا ظهر نظام اقتصادي جديد إستقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي ظهر وازدهر في أوروبا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرات جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الإقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة.

أولا: تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي وأهدافه:

1- تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي: النظام الرأسمالي هو ذلك النظام الاقتصادي الذي يقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية، والتي تشمل حرية التملك، التعاقد، الإنتاج، التسعير، التبادل، الإستهلاك، وحرية التصرف في الدخل والثروة .وتتحدد القرارات فيه وفقا لآلية السوق الحرة، بغية تحقيق أكبر عائد مادي ممكن لأط ا رف التعامل.

2- أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي: الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي هو تحقيق المصلحة الذاتية للفرد، أي إشباع الحاجات والرغبات الفردية في المجتمع، وهذا ما يعبر عنه بالفردية، وإذا ما سعى كل فرد في المجتمع عند قيامه بالنشاط الاقتصادي إلى تحقيق مصلحته الخاصة، فإن مصلحة المجتمع ككل سوف تتحقق فالمصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وبالتالي تسعى كل وحدة اقتصادية إلى تحقيق مصلحتها الذاتية، فمثلا المنتج يقوم بإنتاج سلعة معينة من أجل تحقيق أقصى ربح، والعامل يسعى حين يؤجر طاقته الإنتاجية إلى الحصول على أكبر أجر ممكن وبأقل جهد مبذول، وكذلك المستهلك فإنه يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من الدخل الذي يملكه، وبالتالي نجد أن كل وحدة اقتصادية تسعى من وراء قيامها بنشاطها الاقتصادي إلى الحصول على أكبر مردود ممكن من ذلك النشاط.

3- خصائص النظام الاقتصادي: تميز النظام الرأسمالي بالخصائص التالية:

أ- الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية: تتمثل في حق الفرد أو مجموعة من أفراد المجتمع امتلاك الأصول المادية وغير المادية والتصرف بها بالطرق التي يسمح بها القانون وتعد هذه الخاصية الأساس في النظام الرأسمالي ذلك أنها تعطي الحق لمالك هذه الموارد أو من سيوكله باتخاذ القرار الاقتصادي، وهذا ما أكسب النظام الرأسمالي صفة اللامركزية في اتخاذ القرارات، لأن كل وحدة قرار اقتصادي سوف تتخذ القرارات المتعلقة بالموارد التي تملكها بناءا على هدفها التي تحدده وباستقلالية تامة عن الوحدات الأخرى، وبمعزل عن أي توجيه مركزي سواء من قبل الدولة أو أي جهة أخرى.

ب- الحرية الاقتصادية: لقد أطلق على النظام الرأسمالي بالنظام الإقتصادي الحر، بناءا على هذه الخاصية، وتعني الحرية الإقتصادية أن لكل وحدة قرار اقتصادي من منتجين ومستهلكين الحق في توجيه واستخدام مواردها في النشاط الذي تفضله وترغبه، وهذا يعني أن تلك الحرية تكون مطلقة وبدون أية قيود في استخدام الموارد الاقتصادية فمن دافع المصلحة الذاتية تسعى الوحدة الإقتصادية دائما لتعظيم العائد الإقتصادي من الموارد التي تملكها.

ج- حافز الربح: يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف فان المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة.

د- سيادة المنتج: بما أن المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، وكذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها، وبالتالي يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليحققوا أرباح أكبر.

هـ- تقسيم الناتج الإجمالي: قسم إلى قسمين حسب طبقات المجتمع فتحصل الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج على القسم الأكبر من الناتج في شكل أرباح وفوائد بينما تحصل طبقة العمال على جزء قليل منه لضمان سد حاجاتها الضرورية في شكل أجور.

و- الاعتماد على الصناعة: إعتمد النظام الرأسمالي على الصناعة بالدرجة الأولى بدلا من الزراعة.

ك- التقسيم الاجتماعي للعمل: توسع مجال التقسيم الإجتماعي للعمل، وأصبح الإنتاج يهدف إلى التبادل وتحقيق الربح بدلا من الإستهلاك لذلك سمي بالإقتصاد السلعي.

ل- اليد العاملة: الإنتقال الحر لليد العاملة وانفصالها عن وسائل الإنتاج الأخرى، وصار العمل كسلعة تباع وتشترى في السوق.

ثانيا: العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي:

كانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي وزوال النظام الإقطاعي ما يلي:

1- القضاء على طبقة الأشراف والأسياد وقيام الدولة القومية: أدى تراجع سلطة الكنيسة ونتيجة للثورة ضد الإقطاع والإستغلال أصبحت مقاليد الحكم في أوربا في يد عدد قليل من الحكام، فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السلطات في أيديهم تدريجيا ويقضوا بالتالي على التفكك ممثلا في الإقطاعيات، وبذلك ظهرت الدولة القومية في أوربا في أواخر القرن الخامس عشر مثل فرنسا، انكلترا، اسبانيا، هولندا وغيرها، أصبحت وحدات سياسية مستقلة ذات سلطة مركزية قوية، وكان لها ملوك حقيقيون، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في القضاء على الإقطاع وظهور الدولة القومية أهمها:

أ- هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية أكبر في العمل وبالتالي تخليهم عن الإلتزامات الإقطاعية هو ما ساهم في زعزعة النظام الإقطاعي وذلك باعتبار الفلاحين ركيزة الإنتاج الزراعي في الإقطاعية (الضيعة).

ب- إنتشار استعمال النقود المعدنية (ذهب وفضة) في التبادل، حيث كان تجار وصناع المدينة يتعاملون بالنقود، لذلك أجبر الإقطاعيون أثناء شراء منتجاتهم إلى دفع المقابل نقدا وهو ما دفعهم إلى التعامل مع أقنان الأرض (الفلاحين) بالنقود وهو ما أدى إلى تحول الإلتزامات الإقطاعية إلى إلتزامات نقدية بعدما كانت عينية (سلع) وهو ما ساهم في التخفيف من علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح بالسيد وتحولت علاقة التبعية هذه إلى أن أصبحت في شكل إيجار.

ج- تحالف تجار المدينة مع الملوك من أجل القضاء على الإقطاع وفي ذلك الإتفاق مصالح للطرفين.

2- ازدياد عدد السكان: شهد سكان أوروبا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداءا من منتصف القرن 16 وذلك لعدة أسباب، وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها وهو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الإكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية، حيث لم يعد الم ا زرع يزرع وينتج لنفسه ولأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق الربح.

3- الإكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوربية: خرجت أوربا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة 1498م ووصولها إلى العالم الجديد سنة 1492 م، حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم مثل أمريكا وافريقيا والشرق الأقصى، أدت الإكتشافات الجغرافية إلى وجود العلاقات التجارية والى وجود الحروب (الإستعمار) والذي كان أساس هذه الحروب هو الحصول على الذهب والفضة بسبب:

- عدم قابلية الذهب للتلف.

- يمكن خزنهما.
- تمثل قيمة كبيرة في حيز صغير.

حيث اعتبرت هذه الدول بأن أساس قوة الدولة هو المعدن النفيس.

كان لهذه الفتوحات والاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي من خلال:

- أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق والمبادلات.
- تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس.
- توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج من صناعة وزراعة.

4- التطور الفكري والإصلاح الديني: لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر وينظر نظرة دنيوية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة بما فيها الزراعة نفس الأفضلية، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا وإنما مشاركة في الربح وهو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي ولم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

5- تطور النظم النقدية: حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم فقط بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع والمدخرات للمدخرين والمودعين وهو ما ساهم في زيادة الإدخار وبالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

تجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية ومن هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية.

ثالثا: مراحل تطور النظام الرأسمالي وتقييمه:

تطور النظام الرأسمالي من خلال ثلاث مراحل هي:

1- مراحل تطور النظام الرأسمالي:

أ- مرحلة الرأسمالية التجارية (1450-1750): تميزت هذه المرحلة بتراكم الأموال عن طريق نهب ثروات العالم الجديد، وتطور المدن، وتزايد المعاملات النقدية، وظهور البنوك والتبادل الحر.

بدأ عهد الرأسمالية التجارية في أوربا على وجه التقريب من منتصف القرن الخامس عشر واستمر خلال القرن السابع عشر وظل تأثيره على الحياة الاقتصادية إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر أين بدأت الرأسمالية الصناعية تأخذ مجراها في المجتمعات الأوربية، حيث سيطرت التجارة والمبادلات في هذه المرحلة على النشاطين الزراعي والصناعي، حيث أن كل ما كان ينتج يتم إنتاجه لغرض المبادلة أي للتجارة الداخلية والخارجية (رأس المال التجاري سيطر على الزراعة والصناعة وجعلهما في خدمة التجارة مباشرة)، هذا وقد عرفت هذه المرحلة ظهور طريقة الإنتاج الرأسمالية سواء في الزراعة أو الصناعة، وعلى

ذلك ظهرت طبقتين اجتماعيتين تختلفان على أساس اقتصادي وهما طبقة الرأسماليين أرباب العمل وطبقة العمال الأجراء تربطهما علاقة تعاقدية.

بعد أن حققت الدول الأوربية وحدتها السياسية بدأت العمل على تحقيق وحدتها وقوتها الإقتصادية، حيث بدأت هذه الأخيرة بالتدخل في الحياة الإقتصادية على نطاق واسع ابتداءا من القرن السادس عشر، فلم يعد يقتصر دورها على سن التشريعات والقوانين بل تعدى دورها في المجال الداخلي إلى تنظيم التجارة والصناعة، كما تقوم الدولة بإنتاج أو تشجيع صناعة معينة، كما تقوم في المجال الخارجي بوضع قواعد لتنظيم شؤون تجارتها الخارجية كمنع تصدير سلعة معينة وقد أطلق على هذه السياسة مصطلح السياسة التجارية أو المركنتيلية وهي التي سادت في أوربا، إسبانيا، فرنسا والبرتغال إلى منتصف القرن الثامن عشر.

ولقد ساعد على انتشار هذه السياسة التجارية ظهور طبقة اجتماعية جديدة سرعان ما انتزعت مكانة مرموقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عدد من دول أوروبا والتي كانت مكونة من التجار وأرباب الأعمال ورجال المال، حيث انسجمت مصالحهم مع مصالح الدول القومية (الملوك) وازداد تفردهم وكانت حماية مصالحهم موضع اهتمام من طرف السياسيين ومالت بالتالي سياسة الدولة إلى تحقيق مصالح هذه الفئة.

ولما كانت قوة الدولة وثروتها تتحدد بمقدار ما تملكه من معادن نفيسة (ذهب وفضة) فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة الناشئة في أوربا أن تدعم نفوذها السياسي بقوة اقتصادية وذلك عن طريق الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة، وقد تولى الحاكم(الملك) إدارة مجهودات الدولة من أجل ذلك، سواء عن طريق استغلال المناجم التي تحت سيطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية، وقد أخذت سياسة التجاريين صورا مختلفة نوجزها فيما يلي:

- السياسة المعدنية في اسبانيا (القرن 16 م): إتخذت السياسة التجارية في اسبانيا الشكل المعدني ويعتبر أكثر أشكال السياسة التجارية بساطة، وتقوم هذه السياسة على حصول الدولة على المعادن النفيسة بطريقة مباشرة سواء عن طريق استغلال مناجمها أو مناجم مستعمراتها، ومنع خروجها، وقد تماشت هذه السياسة مع حالة اسبانيا في القرن السادس عشر، حيث تدفقت إليها كميات كبيرة من المعادن النفيسة من مستعمراتها في أمريكا، البيرو والمكسيك، وبالتالي لم يستدعي الأمر إلا الإحتفاظ بها ومنع خروجها، ولتحقيق هذا الهدف قامت إسبانيا فضلا عن منع خروج الذهب والفضة بإجبار المصدرين الإسبان على إعادة ثمن صادراتهم في شكل مبالغ نقدية مع إجبار المصدرين الأجانب بإخراج ثمن صادراتهم لإسبانيا في شكل سلع إسبانية لا في شكل نقود (ذهب وفضة)، هذا بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية الإسبانية(القيمة الإسمية) مقابل العملات الأجنبية من أجل اجتذابها إلى الداخل وبالتالي منع خروج العملة الوطنية إلى الخارج .وقد أدى كل هذا إلى تدفق كميات كبيرة من المعادن النفيسة إلى الخزينة الإسبانية وهو ما أدى إلى زيادة كمية النقود المتداولة

الشيء الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو الأمر الذي شجع في المرحلة الأولى بعض الصناعات ونشاط التجارة على اعتبار أن التاجر أو الصناعي يحقق أرباح في ظل ارتفاع الأسعار، إلا أن هذا الإرتفاع في الأسعار تواصل حتى بلغ مستويات قياسية، وفي ظل إهمال الإسبان للزراعة أدى هذا إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية في إسبانيا وحدث شلل في التجارة الخارجية، وهو الذي أدى إلى خروج كميات كبيرة من المعادن النفيسة والتي كانت تهرب إلى الخارج لفقدان الثقة في الإقتصاد الإسباني.

- السياسة الصناعية في فرنسا (القرن 17 م): لم تكن لدى فرنسا مناجم غنية بالذهب والفضة كإسبانيا، لذا كانت السياسة التجارية فيها مغايرة للسياسة المعدنية، لهذا طبقت فرنسا خلال القرن السابع عشر تحت قيادة الوزير " كولبير" سياسة تهدف إلى التأثير على حجم المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة عن طريق إقامة قاعدة صناعية قوية وقادرة على المنافسة الدولية، تمكنها من زيادة الصادرات عن الواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وقد تم التركيز على الصناعة لأن الزراعة أكثر عرضة للتقلبات الجوية ولأن قيمة المنتوج الصناعي أعلى نسبيا مقارنة مع المنتوج الزراعة في حالة تساوي الكمية، هذا بالإضافة إلى إقامة أسطول بحري قوي واقامة الشركات المتخصصة في التجارة الخارجية.

ولقد تم تطبيق هذه السياسة الصناعية عن طريق تخفيض نفقات الإنتاج (تخفيض الأجور وأسعار المنتجات الغذائية)، هذا بالإضافة إلى مساعدة المشروعات بتقديم إعفاءات ضريبية مع منحها امتيازات أخرى (توفير أدوات العمل، إستخدام العمالة الفنية الأجنبية)، هذا بالإضافة إلى إنشاء صناعات ومشروعات مملوكة للدولة، بالإضافة إلى حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي مع إعفاء الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية، هذا بالإضافة إلى منح إعانات لشركات التصدير(الصادرات) لزيادة قدرتها التنافسية في السوق الأجنبية.

ساهمت كل هذه الإجراءات في تشجيع الصناعة الوطنية وبالتالي ساهمت في دخول كميات معتبرة من المعادن النفيسة عن طريق تحقيق فائض في الميزان التجاري.

- السياسة التجارية في إنجلترا (القرن 17 و 18 م): لم تكن الأوضاع في إنجلترا مماثلة لما كان عليه الحال في كل من فرنسا واسبانيا ومن ثم فقد كان الإهتمام الرئيسي للسياسة التجارية فيها موجها لاكتساب المعادن النفيسة عن طريق التجارة مع العالم الخارجي (التجارة الخارجية) وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري يضمن دخول المعادن النفيسة (ذهب وفضة) وكذا عن طريق إعطاء عناية فائقة للأسطول البحري الإنجليزي لما يقدمه من خدمات النقل البحري حيث تمثل خدمات النقل البحري صادرات غير منظورة (ميزان العمليات التجارية) وتساهم في الحصول على المعادن النفيسة.

ولم تصبح في هذه المرحلة جمع المعادن النفيسة غاية في حد ذاتها وإنما مجرد وسيلة، فالغاية كانت فتح أسواق خارجية للسلع والمنتجات الإنجليزية.

ولقد ساعد على تجسيد كل ذلك صدور قانون كراموبل سنة 1651 م (معدل في1660 م) وما تضمنه من إجراءات كتخفيض سعر الفائدة وإعفاء المنتجات الوطنية من الضرائب على الصادرات ودعم صناعات التصدير عن طريق خفض تكاليف الإنتاج (أجور العمال)، كما تضمن القانون بالإضافة إلى بنود أخرى أن تكون السفن القائمة بالتجارة مع العالم الخارجي مملوكة من عمالها إنجليز ¾ لأشخاص إنجليز وأن يكون على الأقل.

ب- مرحلة الرأسمالية الصناعية (1750أواخر القرن 19 م): تميزت هذه المرحلة بالتطور العلمي والتقني واكتشاف مصادر جديدة للطاقة، إضافة إلى الاستعمال المكثف للآلات وظهور التركيز الرأسمالي والاحتكارات.

يمكن تعريف الرأسمالية الصناعية بأنها النظام الذي يتبلور فيه التقدم الآلي والناتج عن سيطرة رأس المال على الجهاز الصناعي والإنتاجي سواء كان ذلك في صورة المصانع أو الورش الحديثة، والتي تستخدم الآلات كأساس للعملية الإنتاجية.

لقد تطور النظام الاقتصادي الأوربي من إقتصاد إقطاعي إلى نظام رأسمالي تجاري لكن الرأسمالية لم تتوقف عند هذا الحد بل تطورت حتى وصلت في القرن الثامن عشر إلى الرأسمالية الصناعية، وأهم حدث ارتبط به هذا التطور هو الثورة الصناعية فتغير الفن الإنتاجي (مزيج عوامل الإنتاج) بإحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستغلة من قبل في الإنتاج وظهر ما يعرف باسم الأداة الآلية، وسميت هذه المرحلة بالرأسمالية الصناعية نظرا لضخامة رؤوس الأموال التي أصبحت توظف في الصناعة وأصبح الجهاز الإنتاجي في هذا النظام ذو طاقة إنتاجية ضخمة، وتغير النظام عما كان عليه في السابق، فقد كانت التجارة هي مركز النشاط الأساسي في ظل الرأسمالية التجارية وكانت الصناعة دائما قائمة لخدمة التجارة، أما في الرأسمالية الصناعية فأصبحت الصناعة تحتل المركز الرئيسي لأنها هي التي تحكم النشاط الإقتصادي، إلى أن ظهرت الثورة الصناعية، حيث تميزت هذه المرحلة بالمنافسة الشديدة ما لبثت أن تحولت إلى مرحلة الإحتكار وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث دخلت الرأسمالية مرحلة الإحتكار التي أدت إلى تقسيم العالم إقتصاديا بين الإتحادات الإحتكارية العالمية، وذلك حين يسلك الإحتكاريون سبلا في احتكار العالم تبدأ بحسم الصراع فيما بينهم وذلك بتقسيم السوق المحلية، بعد إشباعها بالسلع، تبدأ مرحلة صراع مختلف الإحتكارات الكبرى على الأسواق الخارجية حيث تلجأ هذه الإحتكارات إلى سياسة إغراق السوق وفق الطلب عليها وبأسعار أقل من تلك المعمول بها في البلد الأصلي وأحيانا بأسعار تقل عن سعر التكلفة وهذا كآخر إجراء لتحطيم المنافسين، وتغطي هذه الإحتكارات خسائرها على حساب مواطنيها مستفيدة من الضرائب الجمركية على السلع المستوردة ويستمر الصراع فيما بين المحتكرين إلى أن يتقلص عددهم بفعل قوى السوق، فتظهر بذلك مجموعات احتكارية قليلة من مختلف البلدان الرأسمالية مستندة إلى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة نظام العولمة، الرأسمالية الراهنة، وهي منظمة التجارة العالمية WTO وصندوق النقد الدولي.

ج- مرحلة الرأسمالية المالية وتطورها (أواخر القرن 19 م): تميزت مرحلة الرأسمالية المالية بتطور وظيفة البنوك نحو ميدان الاستثمار وظهور أشكال جديدة من الشركات، إضافة إلى ت ا زيد تأثير البورصات في الاقتصاد وظهور التركيز المالي (الهولدينغ)، مما جعل البنوك تتحكم في النظام الرأسمالي.

فرض التقدم الصناعي والحاجة إلى تمويل المشاريع الكبرى، تحولات في بنية ووظيفة البنوك التقليدية ذات الطابع العائلي .فظهرت بنوك جديدة على غرار الشركات المجهولة الاسم، لم تقتصر وظيفتها على منح القروض للتجار وأرباب الصناعة فقط، بل أصبحت توظف جزءا من رأسمالها في النشاط الصناعي فتح ولت إلى مؤسسة بنكية رأسمالية صناعية، وبذلك أصبحت الصناعة خاضعة لهيمنة البنوك.

2- تقييم النظام الاقتصادي الرأسمالي: حقق النظام الاقتصادي الرأسمالي عدة مزايا وعيوب، فمن بين المزايا التي قدمها ما يلي:

- تلبية الرغبات الخاصة بالأفراد نتيجة الحرية الاقتصادية ودافع الربح.
- تلبية رغبات المستهلكين باعتبارهم مصدر الربح بالنسبة للمنتجين وكذلك استفادتهم من نتائج حرية المنافسة.
- زيادة إنتاجية العمال وتحفيزها ماديا.
- تحسين طرق وأساليب الإنتاج، ومنه تحسينه كما وكيفا.
- من المحاسن التي يمكن أن تنسب إلى نظام الحرية الاقتصادية، دوره في تهيئة المناخ المناسب لقيام الثورة الصناعية وما أعقبها من تطور في الإنتاج ووسائله وظهور أعداد كبيرة من الشركات والمؤسسات الإنتاجية والتجارية والمالية والنقدية محلية كانت أم دولية.

إلا أن تطبيق النظام الرأسمالي بصورته المثالية عند تطبيق مبادئ مذهب الحرية الاقتصادية، لم تدم إلا لفترة قصيرة قد لا تتجاوز نصف قرن من الزمان، وذلك لما أحدثه هذا النظام من خلل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول التي طبقته، مما أدى بحكومات هذه الدول للتدخل في النشاط الاقتصادي بهدف التأثير على مجريات الأمور.

ومن الآثار السلبية لهذا النظام نذكر:

- ظهور الإحتكارات الكبيرة وارتفاع الأسعار ومعدلات الأرباح وانخفاض الأجور الحقيقية للعمال، مما أدى إلى ظهور الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل والثروة وخلق جو من التوتر بين الرأسماليين والعمال.
- سعي الرأسماليين وراء زيادة الإنتاج مقابل تخفيض التكاليف أدى إلى انتشار البطالة وظهور الأزمات الاقتصادية.
- تعارض المصالح الخاصة في بعض الأحيان مع المصلحة العامة للمجتمع.
- إستغلال العمال بطريقة لا إنسانية وحرمانهم من بعض حقوقهم.

مما سبق يمكن القول أن النظام الرأسمالي قد عجز عن تطبيق نموذجه النظري وذلك لعدم استطاعة هذا النموذج مسايرة التغيرات والتطورات الاقتصادية التي أحدثتها الثورة

الصناعية، إضافة إلى عدم مقدرته على تفادي مساوئ هذا التطور من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون تدخل مباشر من الحكومة .لقد أصبح التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية في الدول الرأسمالية سمة ثابتة لكل الحكومات .بل يمكن القول أن التعديلات التي أدخلت على مبادئ النظام الرأسمالي والسماح بتدخل الحكومات، من خلال السياسة المالية، والنقدية والتجارية والإنتاجية هي التي ضمنت له الاستمرار حتى وقتنا الحاضر.

المحور السابع: الثورة الصناعية.

كانت إنجلترا أسبق دول العالم في الثورة الصناعية، فقد ظهرت فيها تلك الثورة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، في حين أنها لم تظهر في فرنسا إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وفي ألمانيا في الربع الثاني منه، وفي بقية الدول بعد ذلك.

يقصد بالثورة الصناعية التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في أوربا عامة إنجلترا خاصة ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر والتي أدت إلى حدوث تحول كيفي في فنون الإنتاج الصناعي، حيث تم الإنتقال من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل الإنسان (أدوات عمل بسيطة) إلى الصناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تدفعها القوة المحركة . حيث عرفت أوربا في هذه الم رحلة موجة عارمة من الإختراعات والإكتشافات ساهم إدخالها في مختلف فروع الصناعة إلى تطويرها(كصناعة الحديد وتعدين الفحم، صناعة المنسوجات، وتوليد الطاقة المحركة) الشيء الذي ساهم في حدوث زيادة هائلة في كل من

الإنتاج والتكوين الرأسمالي وأصبحت الصناعة على إثرها النشاط الرئيسي في الاقتصاد الوطني.

أولا: أسباب قيام الثورة الصناعية في أوربا:

يمكن إجمال الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في أوربا فيما يلي:

1- العامل السكاني: عرف سكان أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة ومستمرة وذلك لانخفاض معدل الوفيات (توفر الرعاية الصحية خاصة في المدن)، فزيادة عدد السكان تؤدي إلى توفر الأيدي العاملة، خاصة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال والإنتقال من عمل إلى آخر، مما يساعد على نهضة وتقدم الصناعة.

عموما يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل، وبذلك تجد المشاريع الجديدة والقديمة حاجتها من الأيدي العاملة بأجور معقولة، كذلك فإن زيادة عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعمل على اتساع نطاق السوق وبذلك تنمو الصناعة و لا يعوقها التخلص من فائض الإنتاج.

2- اتساع تجارة أوربا الداخلية والخارجية (اتساع الأسواق الداخلية والخارجية): عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة أوروبا الداخلية والخارجية في التطور الصناعي في أوروبا، يجب الوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل والمواصلات وذلك على اعتبار أن تطورها يساهم في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية، وتجدر الإشارة هنا إلى الطفرة النوعية والتقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل والمواصلات سواء كانت مائية أو برية، حيث تمكنت الدول الأوربية من ربط أجزائها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية كالقطارات، وكان النقل النهري يلعب دور كبير في ربط مختلف أجزاء أوروبا، وكذا تم الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديثة وخاصة السفن التجارية الضخمة وهو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية والخارجية.

فقد تطورت تجارة أوربا الداخلية والخارجية حتى شملت العالم القديم والجديد، وذلك بعد اكتشاف العالم الجديد والطريق المؤدي إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح، وهو الشيء الذي ساهم في نمو الصناعة في القرنين 18 و 19 م، إذ تمكنت أوربا من خلالها الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة، فكلما كانت السوق قادرة على امتصاص عدد كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر، حيث ساهم اتساع نطاق السوق نتيجة للطلب الكبير على السلع في جعل الإنتاج نمطي وأمكن بالتالي إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد، خاصة إذا علمنا أن انخفاض أثمان السلع الصناعية نتيجة للإنتاج الكبير وانخفاض تكاليف الشحن أدى إلى توسع كبير في الطلب على السلع الصناعية وربما بنسبة تفوق نسبة الإنخفاض في الأثمان حيث أن الطلب على تلك السلع كان كبير المرونة، كما أن الزيادة في الدخول التي نجمت عن التوسع في الإنتاج في كافة دول العالم الصناعية أو الزراعية أدت إلى التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية حيث أن الطلب

على هذه الأخيرة كان يتمتع بمرونة دخلية كبيرة، وبذلك يكون اتساع السوق قد ساعد على التصنيع والتوسع في الإنتاج.

3- وفرة رؤوس الأموال وامكانيات التراكم الرأسمالي: كان من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة أوروبا الداخلية والخارجية أن ازدادت أرباح وثروات أصحاب المصانع وشركات النقل والتجار والوسطاء، وبذلك تجمع لدى أوروبا مبالغ طائلة وأموال كبيرة لمقابلة ما تحتاج إليه الصناعة من أموال، حيث توفرت رؤوس الأموال اللازمة للإستثمار في إنتاج سلع استهلاكية، وكذا إنتاج العدد والآلات (السلع الإنتاجية أو الرأسمالية)، بالإضافة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات البحث والتطوير، هذا وقد كانت ندرة رأس المال لدى معظم الدول الأوروبية العائق الأساسي أمام قيام الصناعة، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة في أوروبا نمت نموا كبيرا عندما تمكنت الصناعة القائمة من تحقيق أرباح وفيرة أعيد استثمارها في إقامة صناعات جديدة، حيث كانت أرباح المنشآت تمثل المصدر الرئيسي لمواجهة حاجات الصناعة الناشئة.

من الأمور الأخرى التي ساهمت في تمويل الصناعة قيام وظهور شركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات من صغار وكبار المدخرين على حد سواء، كما أن نشأة البنوك وقيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في الحصول على الودائع من الأفراد والهيئات وإعادة إقراضها لتمويل الاقتصاد ساهم مساهمة فعالة في ازدهار الصناعة في أوروبا.

4- الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي: تؤدي الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي إلى المنافسة الحرة بين البائعين والمشترين في السوق الذي بدوره يكفل تحديد الثمن الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب دون أن يكون لأي فرد بائعا كان أو مشتريا أي أثر في تحديده .ولا يوجد بالتالي أي داع لتدخل الحكومة من أجل تحديد ثمن عادل لأي سلعة أو أجر عادل لأي نوع من أنواع العمل.

وفي ظروف المنافسة الحرة يسعى المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم بقصد تخفيض التكاليف حتى يحققوا أكبر قدر من الأرباح، ويضطر كل منتج إلى متابعة غيرة في استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج حتى يحافظ على تكاليف إنتاجه عند مستويات تنافسية.

وتؤدى المنافسة إلى انخفاض تكاليف المعيشة بقضائها على المنتجين غير الأكفاء في أي مجال من مجالات الإنتاج.

5- تطور علمي واكتشافات علمية: شهدت صناعة النسيج تطورا كبيرا بفعل الاختراعات التقنية التي مست عمليتي الغزل والنسيج مثل ابتكار مغزل جيني والنول الآلي.

تطورت الصناعة التعدينية أمام بعض التجديدات :حيث تمكن أبرهام داربي من إنتاج الفولاذ (الحديد المصفى) في حين استطاع هنري كورت من الحصول على مادة الصلب.
شكل المحرك البخاري أهم اختراع في القرن 18م .وتم ذلك بفضل أبحاث كل من نيوكمن وجيمس واط، وقد استخدم المحرك البخاري في مختلف الصناعات وفي السكك الحديدية

والملاحة البحرية، وباكتشاف آلات الإنتاج المتطورة واستخدامها في الصناعة، كل ذلك أدى إلى ازديادها وازدهارها.

ثانيا: مظاهر الثورة الصناعية:

كان من أهم مظاهر الثورة الصناعية ما يلي:

1- ظهور نظام المصانع الآلية وكبر حجم المشروعات: بقيام الإختراعات العلمية العظيمة في القرن 18م واستخدام الآلة التي تحركها الطاقة والتي كانت على درجة عالية من القوة الإنتاجية، ظهر وازدهر نظام المصانع الآلية .فقد تمكن أصحاب المصانع وكبار الحرفيين من إقامة الصناعة الجديدة وأصبحوا يمثلون طبقة الرأسماليين، أما صغار أصحاب الحرف فاضطروا إلى العمل في المصانع كعمال مأجورين، وتحولت وحدات الإنتاج في أوربا إلى المصنع الكبير، حيث كان كبر حجم الوحدات الإنتاجية (المصانع) من أهم مظاهر الثورة الصناعية .فبعد أن كان المشروع يستخدم عددا محدودا من العمال، أصبح يوظف المئات، وبمرور الوقت أصبح آلاف العمال يعملون في المصنع الواحد، حيث تشير تقديرات عام 1830 أن عدد العمال في مصانع القطن كان يقدر بحوالي 175 عاملا، و 93 عاملا في مصانع الحرير و 45 عاملا في مصانع الصوف، أما مصانع الحديد فكان عدد العمال بها في حدود 1500 إلى 2000 عاملا.

وعلى المستوى القطري فان السمة الغالبة على الصناعة الألمانية مثلا هي كبر حجم المشروعات، فقد قام التوسع الصناعي فيها نتيجة لامتصاص المصانع الكبيرة فيها للمصانع الصغيرة (الإندماج والتكامل)، أما الصناعة في فرنسا فكانت وحداتها تميل نسبيا إلى الصغر، لذلك كان عدد العمال فيها محدودا، ولعل أهم الأسباب التي كانت وراء ذلك هو الندرة النسبية للفحم الحجري وتفضيل الفرنسيين التخصص في إنتاج السلع الكمالية التي تحتاج إلى مهارات وفنون إنتاج عالية.

إن تحول الصناعة إلى الصورة الجديدة أدى إلى وجود طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة المديرين وذلك بعد أن تعقدت مشكلة إدارة المصانع الكبيرة مما دفع بالمالكين والمساهمين بأن يعهدوا إلى أصحاب الخبرة بإدارة مشروعاتهم.

2- ظهور النزعات الاحتكارية في الصناعة: لقد أدى تطور وسائل النقل والمواصلات إلى جعل العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الكثير من المنتجين من مختلف دول العالم، وقد أدى التنافس بينهم إلى تسابقهم نحو تخفيض الأسعار وهو ما أدى بدوره إلى تخفيض الأرباح بل وتحقيق خسائر في الكثير من الحالات، وهو ما دفعهم إلى التكتل والإتحاد وعقد الإتفاقيات المختلفة والدخول في أشكال الترست والكارتل بقصد القضاء على المنافسة والتحكم في الأسعار وذلك لضمان تحقيق المستوى المنشود من الأرباح، والواقع أن التكتلات الاحتكارية انتشرت بشكل كبير خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وبصورة كبيرة خاصة في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ففي ألمانيا قامت وازدهرت نقابات إنتاجية تعرف باسم الكارتل، كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة بتوزيع الأسواق والأسعار وتنظيم الإنتاج(تحافظ الشركات الداخلة في الكارتل على شخصيتها القانونية واستقلالها المالي والإداري) حيث تقيد حرية وسلطات الشركات بعد انضوائها تحت راية هذا التنظيم الاحتكاري وتوقيعها اتفاقيات، وقد انتشرت هذه الاحتكارات بشكل كبير في صناعة التعدين والحديد والصناعات الكهربائية والبنوك وأدت هذه السياسة إلى كبر بعض المشروعات لدرجة تقترب من الاحتكار الكامل.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت الاحتكارات في شكل تراست وهو تنظيم عكسي لنظام الكارتل، حيث تفقد المشروعات الداخلة فيه شخصيتها الإعتبارية واستقلالها المالي والإداري بحيث تندمج الشركات المتعاقدة وتصبح مشروعا واحدا وتحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والتسعير....وقد سارعت الولايات المتحدة انطلاقا من مبدأ رفض الإحتكار إلى إصدار قوانين لمحاربة التراست من خلال قانون شومان في 1890 ثم قانون كلايتون سنة 1914.

ثالثا: نتائج الثورة الصناعية:

كان للثورة الصناعية العديد من الآثار والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على النواحي

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نقوم بحصرها فيما يلي:

1- زيادة الثروة القومية لدى أوروبا وزيادة قوتها الحربية: زادت ثروات بلدان أوروبا نتيجة للثورة الصناعية وأصبحت الدول غنية بمصانعها ومناجمها متمتعة بمقدرة إنتاجية عالية، حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط، بل حققت الدول زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ونظرا لما حققته هذه الدول من أرباح وفيرة وخاصة انجلت ا ر وفرنسا فإنها وظفت قدرا كبيرا من هذه الأموال في زيادة قوتها العسكرية والحصول على مستعمرات واسعة عادت على اقتصادياتها بمكاسب عديدة.

2- ارتفاع مستويات المعيشة: بالرغم من أن الثورة الصناعية زادت من أهمية الآلات ونفوذ أرباب العمل وكان العامل في الغالب تحت رحمة أصحاب المصانع، إلا أنها مهدت لتجمع العمال وتوحدهم، حيث أصبحوا قادرين على الحصول على أجور وشروط عمل أحسن مما كانوا ليحصلوا عليها لو كانوا متفرقين، وعلى العموم يمكن القول أن الثورة الصناعية حققت زيادة ملموسة في مستويات المعيشة الحقيقية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي أغرق الأسواق ونجم عنه انخفاض في الأسعار وبالتالي زيادة القدرة الشرائية الحقيقية للنقود.

3- شدة الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال: في الغالب ينشأ الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال، كون العمال الذين اجتمعوا حول المصنع وبدأو يناقشون أوضاعهم

يطالبون بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل، ومن الناحية الأخرى يحاول أصحاب الأعمال الضغط على العمال حتى تزيد أرباحهم وتنمو استثماراتهم، لذلك رأى العمال ضرورة التكتل في النقابات والاتحادات العمالية التي تدافع عن مصالحهم، حيث تتعدى مطالبة النقابة أرباب العمل برفع الأجور وتحسين أوضاعهم إلى مطالبة الدولة واقناعها بسن التشريعات التي تنظم علاقاتهم بأرباب العمل كما تسعى في الغالب النقابات العمالية لدى السلطات من أجل حماية الصناعة أو إعانتها أو رعايتها بأي صورة، لكي تنشط الصناعة وتصبح قادرة على مقابلة مطالب العمال وهذه الفكرة الحديثة آمنت بها بعض النقابات ومؤداها أن تحسن مستواهم المعيشي لا يتأتى إلا إذا تقدمت الصناعة.

4- تركز السكان في المدن: زاد عدد سكان دول أوروبا الصناعية بصورة واضحة خلال القرن 19، كما أن نسبة كبيرة من السكان تركزت في المدن فلقد زاد سكان انجلترا وألمانيا وبلجيكا في السنوات من 1801 إلى 1901، ففي نهاية القرن التاسع عشر كان سكان المدن يشكلون ثلثي سكان ألمانيا وثلاث أرباع سكان انجلترا ونصف سكان فرنسا.

5- نمو التجارة الخارجية: وتعتبر سبب ومظهر ونتيجة للثورة الصناعية، فقد ازدهرت تجارة أوروبا الخارجية نتيجة لازدهار صناعتها، وحدث أن أصبحت السمة الغالبة عليها أنها تصدر مواد ومنتجات صناعية وتستورد مواد أولية لازمة لصناعتها.

6- تطور الزراعة الأوربية: إن قيام ثورة صناعية في أوروبا أدى إلى حدوث تطور كبير على مستوى وسائل ونظم الزراعة الأوربية استحق أن يطلق عليه بالثورة الزراعية، حيث حدث تطور كبير في الزراعة الأوربية في القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة لإتباع الوسائل العلمية وتطبيق النظم الجديدة التي تجمعت عن الثورة الصناعية، حيث أدى اكتشاف الأسمدة الكيميائية وتطوير نظم صرف حديثة وادخال الآلة إلى العمل الزراعي إلى تقدم وازدهار الزراعة.

ففي انجلترا واعتبارا من القرن 18 تحقق الإنتقال إلى نظام الزراعة الفردية أو الرأسمالية وتم القضاء نهائيا على نظام الزراعة الإقطاعية وانتشرت المزارع التي تدار بطريقة رأسمالية.

أما في بريطانيا مالت الملكيات الزراعية إلى الكبر وانتشرت المزارع الكبيرة، وذلك ا رجع لعدة أسباب أهمها يتعلق بنظام الإرث السائد في بريطانيا والتوسع في حركة التسييج بالإضافة إلى اعتبارات أخرى.

هذا عكس الزراعة في باقي البلدان الأوربية التي مالت فيها الملكيات الزراعية إلى الصغر، ففي فرنسا مثلا فقد تم الانتقال فيها إلى نظام الزراعية الرأسمالية بعد الثورة الفرنسية.

7- الاستعمار وآثاره الاقتصادية: لقد عرفت الفترة التاريخية اللاحقة للثورة الصناعية قيام موجة استعمارية كبيرة، ويمكن القول أن الثورة الصناعية دفعت إلى انتشار الاستعمار في القرن 19 ويطلق على الموجة الاستعمارية في هذه المرحلة بالامبريالية الجديدة، وذلك

بالرغم من أن فكرة التوسع الإستعماري كانت قائمة من قبل، فقد سادت حتى في العهد المركنتيلي وسميت هذه الموجة الإستعمارية بالإمبريالية القديمة، حيث تمكنت الدول الأوربية الصناعية وخاصة فرنسا وبريطانيا من السيطرة على مناطق عديدة من العالم والتحكم فيها بمرونة كبيرة وذلك لأن:

- دول أوربا الصناعية كانت في حاجة ماسة إلى أسواق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية وذلك لتسلط فكرة حدوث إفراط في الإنتاج وعدم قدرة الإستهلاك المحلي على استيعاب كميات الإنتاج الكبيرة (وقد لخص ج .فييري الوضع في سنة 1885 بقوله بأن المستعمرة مركز تصريف).
- المستعمرات كانت بمثابة مصدر مهم للحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة.
- كانت المستعمرات بمثابة فضاء واسع لاستثمار رؤوس الأموال الأوربية، بالإضافة إلى كونها مجالا مهما لتصريف جزء من الفائض السكاني الأوربي.

من نتائج فتح أبواب المستعمرات على مصراعيها أن تهدمت أوضاع الصناعة الحرفية القديمة بداخلها وذلك تحت وطأة منافسة المنتجات الصناعية الأوربية (الهند مثال واضح على ذلك) ولم تقم في هذه الدول صناعات حديثة بدل الصناعات القديمة في مقابل ازدهار وتطور النشاط الأولي سواء في الزراعة أو استخراج الخامات والمواد الأولية، فقد تدفقت رؤوس الأموال من البلدان الأوربية الإستعمارية، خاصة فرنسا وبريطانيا، لكي تستثمر في إنتاج وتصدير مواد أولية في المستعمرات، وكانت هذه التدفقات تتم بدافع الربحية، وحققت بالفعل مكاسب وفيرة لكافة المشروعات الإستثمارية التي عملت بالمجالات المذكورة مما جعل الدول الإستعمارية تحاول تكريس تقسيم دولي للعمل تتخصص على إثره الدول المستعمرة في إنتاج وتصدير مواد أولية، في حين تتخصص الدول الإستعمارية في إنتاج وتصدير مواد صناعية.

لقد كشفت الدراسات الإقتصادية عن الحقائق التالية بشأن التخصص في إنتاج السلع الأولية الذي قام في المستعمرات اعتبارا من النصف الأخير من القرن التاسع عشر وظل قائما حتى حصلت هذه الدول على استقلالها بل والى الآن في غالبية الدول:

- معظم المكاسب التي تحققت نتيجة للاستثمار في القطاع الأولي داخل المستعمرات كانت تتركز في أيدي أصحاب المشروعات الغربية بينما ذهب الجزء الأصغر منها إلى سكان المستعمرات.
- إن أصحاب المشروعات الغربية قاموا سواء بإعادة استثمار أرباحهم في نفس النشاطات الأولية أو قاموا بتحويل أرباحهم إلى أوطانهم الأصلية.

المحور الثامن: معاهدات السلام والمشكلة الألمانية.

كان لتاريخ الوقائع الاقتصادية التي حدثت لألمانيا منذ بداية الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية الأثر الواضح في معجزة انطلاق دولة تم تدميرها في كل الميادين، في أن تنتشل نفسها وتصبح في مصاف الدول المتقدمة، وهي تجربة تستحق الدراسة والتعرف إليها من خلال هذا المحور.

أولا: ألمانيا قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى:

عانت ألمانيا منذ حدوث الحرب العالمية الأولى من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وعسكرية.

1- ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى: كانت ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى دولة عظمى بكل معنى الكلمة، وأقوى دول القارة، وللدول العظمى مصالح مستديمة توجه سياستها الخارجية مهما كانت الحكومات أو نوع النظام السياسي فيها.

وفي السنوات العشر قبل الحرب كانت ألمانيا على درجة واسعة من النمو الاقتصادي والسكاني، فقد كان النمو الاقتصادي فيها عظيماً وأفضل من إنجلترا، لأن ألمانيا حققته دون القضاء على الزراعة بل طورتها، وكانت أول دولة أوروبية في استخراج الفحم الحجري، والأولى في الصناعات التحويلية المعدنية، وكذلك الكيميائية والكهربائية، وفي صناعة النسيج تأتي مباشرة بعد بريطانيا، يضاف إلى ذلك ما عرف عن الألمان من روح المبادرة في المشاريع، وحب النظام والاندفاع في العمل، لكن مع غطرسة قومية لا تخلو من نوازع السيطرة.

2- ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى: شهدت الفترة ما بين 1914 و 1918 م، حربا عالمية أولى شارك فيها حلفان عسكريان هما حلف المركز أو الوسط ضد دول التحالف .وقد خلفت الحرب خسائر كبرى على المستوى البشري و الاقتصادي.

أ- مراحل الحرب العالمية الأولى: كان حدث مقتل ولي عهد النمسا" فرنسوا فرديناند " الشرارة التي أوقدت نار الحرب العالمية الأولى التي عملت ألمانيا والنمسا (دول المركز أو الوسط) على إنهائها في فترة وجيزة، لكن صمود فرنسا وروسيا وبريطانيا (دول التحالف) جعل الحرب تستمر إلى 1918 م، وقد مرت الحرب بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى (1914-1917): تميزت بنهج خطة الحرب المتحركة وحققت فيها ألمانيا عدة انتصارات سواء في الجبهة الغربية ضد فرنسا أو في الجبهة الشرقية ضد روسيا، وتميزت هذه المرحلة بأحداث كبرى أهمها الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين.

المرحلة الثانية (1917-1918): تميزت باستئناف الحرب المتحركة حيث اضطرت ألمانيا إلى توسيع حرب الغواصات لتشمل سفن الدول الداعمة للحلفاء، وبفعل ارتباط المصالح واغراق بعض سفنها وافق الكونغرس على طلب الرئيس الأمريكي ويلسون بخصوص

إعلان الحرب على ألمانيا، هذه الأخيرة التي كانت تستعد لاستئناف الحرب المتحركة خاصة مع انسحاب الاتحاد السوفياتي اثر نجاح الثورة البلشيفية، ومع دخول الولايات المتحدة الحرب قلب الكفة لصالح الحلفاء الذين انتصروا باستعمال أسلحة جديدة كالدبابات والمدافع والطائرات والغازات السامة، فعقدت معاهدة بريست ليتوفسك سنة 1918 م التي أقرت رسميا إنهاء الحرب على ألمانيا.

ب- نتائج الحرب العالمية الأولى:

- **النتائج البشرية والمادية**: اعتبرت ألمانيا الخاسر الأكبر في الحرب حيث فقدت ما يناهز مليون ألماني، تلتها روسيا، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الأقل خسارة في الحرب على مستوى أعداد القتلى، خلفت الحرب آلاف المعطوبين (ذوي الاحتياجات الخاصة) الشيء الذي أثر سلبا على دولهم التي كانت ملزمة بتخصيص ميزانيات خاصة لإعالتهم (التقاعد)، كما لوحظ بعد الحرب ظهور مشكل التضخم مما أفرز مشاكل اقتصادية تمثلت في غلاء كلفة المعيشة، كما نشير إلى لجوء كل دول أوروبا للاقتراض لتعزيز القدرات العسكرية خلال الحرب ولإعادة إعمار وبناء أوروبا بعد الحرب.

- **النتائج الاقتصادية**: خلفت الحرب خسائر اقتصادية جسيمة بعد تدمير البنايات الاقتصادية والاجتماعية (كالمعامل والمساكن والأراضي الفلاحية والطرق)، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الفلاحي والصناعي، وانتشار الفقر والبطالة، وقد عاشت الدول المتحاربة أزمة مالية خانقة بسبب نفقات الحرب الباهضة، فازدادت مديونية الدول الأوربية بعد لجوئها للاقتراض من الخارج، كما ركزت بعض الدول على مستعمراتها لتنشيط اقتصادها، ومقابل التراجع الأوروبي استفادت دول أخرى من الحرب كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

- **النتائج السياسة:** تفككت الأنظمة الإمبراطورية القديمة، وسقطت الأسر الإقطاعية الحاكمة بها (روسيا، ألمانيا، النمسا المجر...).

كما تغيرت الحدود الترابية للقارة الأوربية بظهور دول جديدة، وقامت الثورة الروسية التي

طبقت أول نظام اشتراكي، وعقد مؤتمر للصلح بقصر فرساي سنة 1919م الذي فرضت معاهداته شروطا قاسية على الدول المنهزمة، كما أنشئت عصبة الأمم لنشر السلم والتعاون انطلاقا من المبادئ 14 للرئيس الأمريكي ولسون.

ثانيا: معاهدات السلام:

1- تحديد أهم بنود معاهدة فيرساي: تم توقيع الاتفاقية في 28 جوان 1919 بحضور الدول المنتصرة وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا ومن دون حضور ألمانيا، وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الفصول فاق عددها 200 فصل نصت كلها على تحميل ألمانيا مسؤولية اندلاع الحرب وبالتالي إلزامها بدفع تعويضات مادية للدول المنتصرة. كما نصت الاتفاقية على منح منطقة الألزاس واللورين لفرنسا، ودفع ألمانيا إلى

عدم بناء تحصينات عسكرية قرب الحدود بينها وبين فرنسا (منطقة نهر الراين)، كما انتزعت المستعمرات من ألمانيا لصالح كل من فرنسا وبريطانيا.

أجبرت ألمانيا على الرغم من الاحتجاجات الشديدة عندها إلى أن تعترف بالذنب لبدئها الحرب في عام 1914، وبالتالي فهي مسؤولة عن التعويضات الضخمة التي عليها أن تقوم بتعويضها لدول الحلفاء المتضررة والمواطنين بسبب العدوان الألماني.

وسمي هذا الشرط لاحقًا عند الألمان بشرط ذنب الحرب، وقد شعرت الغالبية العظمى من الألمان بالمهانة والاستياء حول هذه النقطة، وبعد ذلك أصبحت هذه النقطة قضية النازيين أثناء حملتهم الكبرى في عام1920 .

في عام 1921 قدر مجموع التعويض للدول المتضررة وهو 132 مليار مارك ذهبي ألماني، وقد كان الخبراء الاقتصاديين للحلفاء على معرفة أن ألمانيا لن تستطيع أن تدفع مثل هذا المبلغ كتعويض وفي عام 1931 علق دفع التعويض من قبل المجتمع الدولي، بسبب أن ألمانيا قد دفعت ما يعادل 20.598 مليون مارك ذهبي ألماني كتعويض، ومع صعود شعبية أدولف هتلر ألغيت جميع السندات والقروض المفروضة على ألمانيا.

2- المعاهدات الأخرى ضد الدول المنهزمة: يمكن إجمال معاهدات السلام الموقعة بعد الحرب العالمية الأولى من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1): معاهدات السلام بعد الحرب العالمية الأولى

المعاهدات	تاريخها	الطرف المعني بها	أهم شروطها
معاهدة سان جرمان معاهدة تريانون	10 سبتمبر 1919 4 جوان 1920	الإمبراطورية النمساوي -المجرية	-فصل النمسا عن المجر. - اقتطاع أجزاء ترابية منهما لصالح: إيطاليا

			وبولونيا يوغوسالفيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا. - تحديد قواتهما العسكرية.
معاهدة نويي	27نوفمبر 1919	بلغاريا	- اقتطاع أراضي بلغارية لصالح اليونان ويوغوسالفيا ورومانيا. - تحديد قواتها العسكرية.
معاهدة سيفر	10 أوت 1920	الإمبراطورية العثمانية	- تفكيك الإمبراطورية العثمانية وتسليم جل أراضيها الأوربية لليونان. - اقتطاع أراضي المشرق العربي وإخضاعها للانتداب الفرنسي والانجليزي.

المصدر: قاسم بوسعيدة، محمد بن ريانة، محمد ربدان، "الحرب العالمية الثانية"، دروس في التاريخ والجغرافيا على الموقع الالكتروني : http://his-geo.tw.ma/604.html

3- ألمانيا النازية والسير نحو الحرب: عمل هتلر عند وصوله إلى الحكم تطبيق برنامجه الوارد في كتابه " كفاحي "ويقوم هذا البرنامج على:

- نقض معاهدة فرساي وتحقيق المجال الحيوي للشعب الألماني وقد كانت الخطوة الأولى، في ضم ملايين الألمان الذين يعيشون خارج الرايخ بدءا بالنمسا التي ضمها في مارس 1938 ثم طالب بمنطقة السودات التابعة لتشيكوسلوفاكيا.

- انعقد مؤتمر مونيخ يومي 28 و 29 سبتمبر 1938 كمحاولة لإنقاذ السلم وانتهى بتلبية مطالب ألمانيا التوسعية في السودات.

- تزايدت أطماع هتلر وعمل على عقد الحلف الفولاذي مع ايطاليا 31 مارس 1939 ومعاهدة عدم الاعتداء مع الاتحاد السوفياتي في 23 أوت 1939 فطالب بمدينة دانتزيغ البولونية فتوضحت أطماعه التوسعية فقررت الديمقراطيات التصدي، وفي 1 سبتمبر 1939 اقتحمت ألمانيا الأراضي البولونيّة فأعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا يوم 3 سبتمبر 1939فاندلعت الحرب العالمية الثانية، استمرت الحرب 6 سنوات وانتهت سنة 1945 بانتصار الحلفاء.

ثالثا: ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ومعجزتها الاقتصادية:

كانت الحرب العالمية الثانية بين حلفين أساسيين، وهما دول المحور (ألمانيا واليابان وإيطاليا) والدول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وأمريكا)، وتعد الحرب العالميّة الثانية من أكثر الحروب البشرية دموية وإراقة للدماء، حيث كانت رقعتها واسعة تمتد لكل دول العالم، وحصلت فيها الكثير من المعارك، وشارك فيها عدد خياليّ من الجنود، وتسبب بأعداد وفيات هائلة.

بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية واستسلامها في 8 ماي 1945 كانت الأوضاع الاقتصادية والمالية كارثية نتيجة للأضرار الجسيمة التي ألحقتها الحرب ببنيتها الأساسية وبمرافقها الاقتصادية، ونتيجة للديون والمبالغ الطائلة التي تعهدت ألمانيا بدفعها كتعويضات لدول الحلفاء المنتصرة.

دمر ثلثا البلاد بالكامل خاصة المدن الألمانية الكبرى التي سويت أكثر من نصف مساكنها بالأرض .وفقدت ألمانيا 3.3 مليون عسكري، و 3.8 مليون مدني، وبلغ عدد أسرى الحرب الألمان نحو 11 مليون أسير بقي 6 ملايين منهم في المعسكرات السوفييتية حتى عام 1948.

وأرسلت قوات الحلفاء عدة ملايين من الأسرى الآخرين إلى كل من فرنسا وبولونيا وانجلترا للعمل بالسخرة من أجل إعادة بناء هذه الدول واصلاح ما دمرته جيوش النازية.

كان التحدي الأول الذي جابهته ألمانيا المدمرة والمحتلة بعد الحرب هو نقص الرجال (عدد سكان ألمانيا بعد الحرب 27 مليون، 20 مليون منهم نساء)، وينظر الألمان بفخر كبير للدور الذي اضطلعت به المرأة الألمانية في هذه الفترة الصعبة التي برزت فيها ظاهرة نساء الأنقاض.

فقد وجدت النساء الألمانيات أنفسهن مع أطفالهن بلا مأوى ولا مأكل ولا مشرب، لكنهن شمرن عن سواعدهن وكانت مهمتهن الأولى هي استخراج الحجارة السليمة من بين الأنقاض لإعادة استخدامها مرة أخرى في البناء، وإخلاء الأبنية والشوارع من الأنقاض ونقلها إلى خارج المدن، وكذلك العمل في المصانع التي لم تتضرر من القصف، وعاش الألمان ثلاث سنوات بعد الحرب في ظروف تشبه المجاعة مع تقنين الغذاء وانعدام الرعاية الطبية ونقص المحروقات للتدفئة في الشتاء القارس، فتضاعفت معدلات الوفيات عما كانت عليه أثناء الحرب نفسها؛ ورغم ذلك تضافرت جهود النساء مع اللاجئين الوافدين من عدة بلدان في أوروبا الشرقية لإزالة آثار الدمار واعادة بناء ما يمكن بناؤه.

خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب فقدت العملة الألمانية (المارك) قيمتها ومكانتها كعملة متداولة وكان التعامل يجري غالبا بعملات دول الحلفاء المكلفة بإدارة المناطق الأربعة التي قسمت إليها الدولة الألمانية بعد استسلامها عام 1945 وهذه الدول هي: الاتحاد السوفياتي- الولايات المتحدة- بريطانيا- فرنسا.

في شهر ماي من عام 1948 قررت الدول الغربية توحيد المناطق الثلاث التي كانت تحت إدارتها لتشكل ما سمي (ألمانيا الغربية)، أما المنطقة التي كانت خاضعة لسيطرة الاتحاد السوفيتي فأصبحت منذ عام 1949 ألمانيا الشرقية.

أدى اختلاف الظروف والتطورات السياسية في كل من الألمانيتين إلى اختلاف أوضاعهما الاقتصادية، وفيما لم تفلح ألمانيا الشرقية، فإن اقتصاد ألمانيا الغربية أصبح وخلال فترة قصيرة لا تتعدى عشرة سنوات من أكثر اقتصاديات العالم تطورا وازدهارا.

يرى الخبراء أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى تعثر التقدم الإقتصادي في ألمانيا الشرقية كان السياسة الاقتصادية الممركزة التي انتهجتها بإيحاء من الاتحاد السوفياتي الذي كان يجد

في وجود الفقر والبطالة تربة خصبة لإنتشار الشيوعية، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها إقدام الاتحاد السوفياتي على نقل العديد من المصانع ووسائل الإنتاج الصناعية من ألمانيا الشرقية إلى المناطق السوفياتية ليعوض نفسه عن الخسائر التي لحقت به أثناء الحرب.

بالإضافة إلى أن رفض الاتحاد السوفياتي الانضمام إلى مشروع مارشال حرم ألمانيا الشرقية من المساعدات المالية الأميركية التي تمتعت بها كل دول أوروبا الغربية.

مشروع مارشال هو مشروع اقتصادي وضعه الجنرال جورج مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، الجنرال جورج مارشال كان رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية وأصبح بعدها وزير الخارجية الأميركي في جانفي1947 ، أعلن مارشال بنفسه هذا المشروع في 5 جوان 1947 في خطاب أمام جامعة هارفرد، وشكلت حينها هيئة أطلق عليها" منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي للإشراف على إنفاق 12.4 مليار دولار أميركي لإعادة إعمار وترميم وتوسيع البنية التحتية، واعادة بناء وتشغيل الاقتصاد وتطوير المشاريع الصناعية الأوربية (حصلت ألمانيا الغربية منها على مليار دولار).

بالإضافة إلى تلك المساعدات الأمريكية، كان العامل البشري هو العامل الحاسم وبدونه ما كان هناك نهضة، فقد أظهر الألمان في ألمانيا الغربية رغم إنكسارهم في الحرب ووجودهم تحت احتلال فعلي رغبة واصرارا كبيرين على العمل الشاق وفقا لنظام والتزام صارم، وسرعان ما استعادت ألمانيا الغربية الكثير من قوتها العاملة المؤهلة، كما أن نظام التعليم المتطور استطاع أن يؤهل أكثر من 84% من سكان ألمانيا للدخول إلى مستوى جامعي أو لامتلاك المؤهلات المهنية المعترف بها، كما أن الاهتمام الشديد بمجال البحث العلمي وانفاق الدولة بالمليارات جعل من ألمانيا أحد رواد الابتكار في العالم، كما استفاد اقتصاد ألمانيا الغربية بشكل كبير من عدد إضافي من اليد العاملة، التي كانت تتكون من المهاجرين، الذين قرروا العودة إلى أرض الوطن بعد انتهاء الحرب، فشكلوا بذلك طاقة إضافية سخرت في خدمة الاقتصاد.

يشير المؤرخون الألمان إلى روح التضحية و العمل الجماعي التي تميز بها الألمان في هذه المرحلة، فقد تراجعت التوترات الاجتماعية بين اللاجئين من أصول ألمانية وبين الألمان أنفسهم وانخرط الجميع في بناء الدولة الجديدة، كما ساهمت النقابات في ذلك بعدم المبالغة في مطالبها لزيادة الرواتب وتراجعت المطالب الفئوية أمام تحدي بناء ألمانيا الجديدة.

لقد تمكن الألمان الغربيون خلال خمس سنوات فقط من العمل الدؤوب والشاق من التغلب على تحديات جمة ووضعوا بلادهم المدمرة على طريق الإنطلاق الاقتصادي.

لقد تبني إيرهارد والإقتصادي الألماني ألفرد أرماك نموذج إقتصادي حمل إسم" إقتصاد السوق الاجتماعي".

جاء النموذج الجديد ليجمع بين محاسن إقتصاد السوق الحر، مثل توفير المنتجات والقدرة الإقتصادية المتطورة عالية الكفاءة، وفي نفس الوقت يتلافي مساوئ المنافسات الشرسة والإحتكار واستغلال العمال والمعاملات التجارية الضارة بالمجتمع.

فالهدف من إقتصاد السوق الإجتماعي هو تحقيق أكبر قدر من الرخاء مع تأمين حقوق المجتمع والعمال، والدولة مسموح لها بالتدخل الهامشي في الشأن الإقتصادي الذي يرتكز بشكل رئيسي على القطاع الأهلي المدني وبالتالي يقتصر دور الدولة على تحفيز النشاط الإقتصادي ووضع سياسات تضمن بيئة تنافسية إيجابية ووضع سياسات إجتماعية لحماية الفرد والعمال.

سرعان ما أسس المجتمع المدني شركات مساهمة للإنتاج واعادة الإعمار بالتعاون مع البنوك.

ظهرت شركات كبرى مثل مرسيدس وفولكسفاغن وباير وشركات الحديد والصلب ..إلخ، ولم تكن تلك الشركات الكبرى بمعزل عن المجتمع بل تم ربط كل شركة كبرى بشركات أصغر ومشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تقدم خدماتها ومنتجاتها للشركة الكبرى الأم، وسرعان ما تتحول المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى شركات متوسطة تستوعب الكثير من الأيدي العاملة، وتعد الشركات المتوسطة أكبر مولد لفرص العمل في البلاد.

يظهر دور الدولة في أوقات الأزمات الإقتصادية وخاصة عند إرتفاع أعداد العاطلين، فتتبني سياسات لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتدعمها بقروض صغيرة أو
متوسطة بشروط ميسرة لحين نجاحها في دخول السوق وتحقيق النمو الإنتاجي الذي يسمح لها بالمنافسة وبالتالي يتحقق الهدف المتمثل في تشغيل العاطلين وتوفير دخل لإعاشة ذويهم وايجاد مشروعات قابلة للنمو والتحول إلى شركات كبيرة منتجة قادرة على تلبية إحتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية.

أما فيما يتعلق بالديون الخارجية كانت ألمانيا مدينة بمقدار 30 مليار مارك ل 70 دولة وكان من الصعب على الألمان تسديد ديونهم دون أن تتأثر ميزانية البلاد المثقلة بالالتزامات، وتم التوصل لإتفاق بلندن في فيفري 1953 ألغيت بمقتضاه نصف الديون الألمانية بينما تمت جدولة النصف المتبقي ليتم تسديدها على المدى البعيد، وكافأت الأقدار الشعب الألماني بشكل درامي غير متوقع، فقد نشبت الحرب الكورية 1953 - 1950 وصاحبت الحرب حالة من زيادة الطلب السلعي العالمي في وقت إنخفض فيه المعروض من السلع، وبالتالي لم تجد أسواق العالم بدا من فتح أبوابها على مصراعيها لتلقى المنتجات الألمانية وبكميات كبيرة، وكان الشعب الألماني في إنتظار الفرصة السانحة فانطلقت المصانع الألمانية والعمالة الماهرة لتلبية إحتياجات السوق العالمي وتمكن الألمان من مضاعفة قيمة صادراتهم خلال فترة الحرب الكورية والسنوات التي تلتها.

على الرغم من إعتقاد البعض بأن المعجزة الإقتصادية الألمانية كانت نتاج لمشروع مارشال الذي دشنته الولايات المتحدة بعد الحرب لإغاثة إقتصاديات الدول الأوروبية، فإن الخبراء يؤكدون أن خطة مارشال لم تقدم لألمانيا الغربية سوى قدر ضئيل من المساعدة. فبحلول عام 1954 قدمت خطة مارشال وبرامج المساعدات الخارجية المصاحبة ما قدر ب 2 مليار دولار فقط وفي عامي 1948 و 1949 لم تمثل مساعدات خطة مارشال سوى أقل من 5% من الدخل القومي للبلاد، وكان إستنزاف المساعدات الخارجية المقدمة لألمانيا يتم بواسطة التعويضات التي كانت تقدمها لدول الحلفاء وقدرت ب 4,2 مليار دولار سنويا بالإضافة لتكاليف الإحتلال.

وبفضل المعجزة الإقتصادية تحول المجتمع الألماني إلى مجتمع حديث منتج خدمي إستهلاكي، نمت معه الطبقة الوسطى وارتفع فيه مستوى الطبقات الدنيا من فلاحين ومهنيين، وتآكلت فيه الحدود الصارمة بينهما كما تضاءلت الفروقات بين المدينة والقرية، وتكون أساس إجتماعي متين يسمح بالتعددية السياسية واقامة نظام ديمقراطي على أسس سليمة، على عكس ما كان يتبناه بعض سياسيي ألمانيا في مرحلة بعد الحرب من ضرورة فرض سياسة إقتصادية مركزية لإنقاذ البلاد.

وفقا لهذا النظام الناجح فإن كل ألماني هو عنصر فاعل في المجتمع، مسؤول عن نفسه وتجاه الآخرين و تتدخل الدولة لمساعدته فقط حين يعجز هو عن مساعدة نفسه.

بعد إعادة توحيد شطري ألمانيا عام 1990 تمكن إقتصاد ألمانيا الغربية القوي من إعادة بناء دولة بكاملها في الشطر الشرقي، وكشف ألمان الشرق عن معدنهم الحقيقي وانخرطوا في العمل للحاق بركب التطور الإقتصادي والصناعي في الشطر الغربي.

في الوقت الراهن يعتبر إقتصاد ألمانيا خامس أكبر إقتصاد في العالم وأهم اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، كذلك تقف ألمانيا في طليعة الدول المصدرة في العالم، حيث بلغ حجم التصدير الألماني في العام الماضي أكثر من ألف وخمسمائة مليار دولار سنويا.

المحور التاسع: الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الكساد 1929).

تعتبر الأزمات الاقتصادية جزء لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي، فهي بشكل عام تبدأ بزيادة الإنتاج نتيجة لهدف الرأسمالي إلى زيادة ربحه، مما يؤدي إلى تراجع أسعار السلع المعروضة بسبب أن العرض يفوق الطلب، مما يؤدي في الأخير إلى موجة من الإفلاسات المتتالية التي تؤدي إلى نقص القوى الشرائية والبطالة وغيرها، مما يؤدي إلى انهيار أسهم تلك الشركات في البورصات العالمية، وهكذا تحدث الأزمات.

أولا: الأزمات الاقتصادية:

1- مفهوم الأزمات الاقتصادية: منذ القرن التاسع عشر وظهور الصناعة الآلية بدأت الأزمات الاقتصادية تشكل اقتصاد البلاد الرأسمالية، والسبب الرئيسي لحدوث الأزمات هو فائض الإنتاج حيث يختل التوازن بين الكمية المنتجة والقدرة الشرائية لدى المستهلكين نظرا لما يحدث من التناقض بين صفة الإنتاج الجماعية وملكية عوامل الإنتاج الفردية وطبيعة الإنتاج الرأسمالي الذي لا يهدف إلا إلى تحقيق أكبر ربح، لأن الإنتاج أصبح يوجه في الحقيقة إلى الطبقة القادرة على الشراء من جهة ومن جهة أخرى المنتج الذي لا يحقق ربحا ولو كان المجتمع في حاجة كبيرة إليه يتوقف عن الإنتاج، فيحدث اختلال التوازن الاجتماعي وحدوث الأزمة.

2- الدورات الاقتصادية: تميز الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر بظاهرة الدورات الاقتصادية المتلاحقة التي تختلف من حيث التوقيت وطول المدة، وهي تمر بالمراحل التالية:

أ- مرحلة الانتعاش: ويميل فيها المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء وينخفض سعر الفائدة والمخزون السلعي.

ب- مرحلة الرواج أو الرخاء: تبدأ الأسعار في الإرتفاع فتشجع المؤسسات المنتجة في زيادة حجم الإنتاج فيزداد حجم الدخل والعمالة.

ج- مرحلة الأزمة: تبدأ الأسعار في الهبوط، ويتزايد تقلص حجم الإنتاج فتظهر البطالة العمالية، ويتزيد المخزون، ويبدأ الخوف التجاري في الإنتشار وترتفع أسعار الفائدة.

د- مرحلة الكساد: تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة وضعف النشاط التجاري وتعم البطالة.

حسب العلماء الذين اهتموا بهذه الظاهرة فان النظام الرأسمالي كان معرضا لمثل تلك الأزمات بمعدل واحدة كل سبعة سنوات تقريبا، ورغم اختلاف أسبابها، إلا أن البؤس والبطالة

والتدهور الاقتصادي كان الصفة البارزة للإقتصاد الحر في فترة الأزمة، ولقد لوحظ أنه بعد الأزمة الكبرى سنة 1929 التي اضطرب بتأثيرها النظام الرأسمالي حتى كاد أن ينهار تماما ونهائيا، بأن هذه الأزمات الدورية التي كانت تصيب هذا النظام خفت من حدتها وشدتها بسبب التدخل الحكومي في القطاع الاقتصادي إستمر في التوسع والسيطرة لمنع حدوث مثل تلك الأزمات.

ثانيا: نشأة الكساد وأسبابه:

بدأت بوادر الأزمة تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن معدل الإنتاج بدأ في التدهور منذ عام 1927 لأن سياستها الإستثمارية الخارجية لم تتسم بالإنتظام وذلك نظرا لحداثة خبرة المستثمرين الأمريكيين وعدم وجود أسطول تجاري أمريكي كالذي اعتمدت عليه تجربة الاستثمارات البريطانية الخارجية، فمهد ذلك لانطلاق شرارة الأزمة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ينشأ الكساد بحدوث ما يلي:

- تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
- تتوسع البنوك في منح الإئتمان لتمويل عمليات المضاربة في البورصات.
- تصدر الشركات سندات جديدة وقد تلجأ إلى الإقتراض.
- تزداد الدخول ويزداد الطلب على الإستهلاك مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية.
- هذا النشاط المتزايد ينعكس على البورصة فترتفع أسعار الأوراق المالية إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أي زيادة.
- إلى هذا الحد تبدأ البنوك في تقليل فرص الإئتمان وتقليل القروض ثم تبدأ في طلب أموالها المقرضة خشية أن المودعين يبدءون في سحب أموالهم.
- زيادة الطلب على السلع الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أثمانها مما يرافق نقص في الطلب والى تراكم فائض كبير في إنتاجها، فيبدأ الإنتاج في التقلص مما ينعكس على البورصة فتنخفض أسعارها وتبدأ مرحلة الكساد.

من بين أهم الأحداث المحركة للأزمة في أكتوبر 1929 قرار بنك انجلترا برفع سعر الخصم مما أدى إلى انسحاب بعض رؤوس الأموال الأوربية.

في أمريكا على وجه الخصوص، حدث تدهور كبير في أسعار التعامل في بورصة نيويورك وانعكست تلك الأوضاع على الصناعات الأساسية كصناعة السيارات، حيث صاحب ذلك انخفاض كبير في الطلب على السلع المصنوعة، وهكذا بدأ الإنتاج والأسعار في تدهور مستمر، كما انتشرت البطالة وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل عام 1929 ما بين 30 إلى40 مليون.

وبصفة عامة يمكن إرجاع أسباب كساد سنة 1929 إلى:

- إنهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر 1929، فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل بدأ الخبراء يتشاءمون مما نتج عنه سلسلة من التصرفات أدت إلى زيادة التشاؤم والسعي نحو بيع الأوراق، مما أدى إلى انهيارها بشكل أسرع.
- يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الإستثمار سنة 1929 حيث أن النشاط الاقتصادي بلغ القمة ولم يجد مجالا آخر للإستثمار فبدأت الأزمة وحل الكساد.
- نقص الإستهلاك :حيث يقول البعض أن نقص الإستهلاك كان سببا هاما في حدوث الكساد، إلا أن نقص الإستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الإستهلاكية وبالتالي خفض استثماراتها مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية.
- من أسباب الكساد انكماش التجارة وانخفاض حجم الإستثمار الخارجي، إذ قامت حكومات الدول المختلفة بوضع عراقيل في وجه التجارة الخارجية، وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.

ثالثا: نتائج أزمة الكساد وسياسات الحد منها:

1- نتائج أزمة الكساد: ترافقت الأزمة الاقتصادية بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وفي نفس الوقت تدهورت القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

في انجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931م بالرغم من أن هذا الإبدال كان على شكل سبائك، وقد نتج عن ذلك تدهور في قيمة الإسترليني وما تبعه من تدهور في قيم العملات التي كانت مرتبطة به، وفي الولايات المتحدة سبب إلغاء العمل بالنظام الذهبي عام 1933م إلى تزايد الإقبال على إبدال النقود الورقية بالذهب، وأيضا انخفاض السيولة لدى البنوك بالإضافة إلى انخفاض الاحتياطات الذهبية .لقد تسببت هذه الأزمة في انخفاض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي 50% و 84% بالمقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة.

كما نتج عن أزمة الائتمان الدولي الطويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا.

2- سياسات الحد من الأزمة: لقد نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيض حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صورا شتى:

- ففي ألمانيا واليابان اعتمدت السياسات الاقتصادية على الإنفاق الحكومي التضخمي وعلى زيادة الطلب للأغراض الحربية، وبفضل ذلك ارتفع حجم الإنتاج الصناعي في ألمانيا عام 1937 إلى 121% عما كان عليه في عام 1932.

- وفي بريطانيا اتخذت إجراءات سريعة للإنعاش الاقتصادي لم تعتمد على كثافة الإنفاق العام بل على تنشيط الائتمان بشروط بسيطة مما ساعد القطاع الخاص على النشاط السريع، وقد ا زد الإنتاج في عام 1937 بنسبة 71% مما كان عليه عام 1932.

3- نتائج أزمة الكساد لسنة 1929: ترافقت الأزمة الاقتصادية بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وفي نفس الوقت تدهورت القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

في انجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931م بالرغم من أن هذا الإبدال كان على شكل سبائك، وقد نتج عن ذلك تدهور في قيمة الإسترليني وما تبعه من تدهور في قيم العملات التي كانت مرتبطة به. وفي الواليات المتحدة سبب إلغاء العمل بالنظام الذهبي عام 1933م إلى تزايد الإقبال على إبدال النقود الورقية بالذهب، وأيضا انخفاض السيولة لدى البنوك بالإضافة إلى انخفاض الاحتياطات الذهبية. لقد تسببت هذه الأزمة في انخفاض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي 50% و 84% بالمقارنة مع

مستوى ما قبل الأزمة، كما نتج عن أزمة الائتمان الدولي الطويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا.

المحور العاشر: النظام الاقتصادي الاشتراكي.

ظهرت الاشتراكية في القرن الثامن عشر، كمذاهب ومدارس مختلفة، تجمع على إحلال النظرية الجماعية محل الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي، كما تجمع على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أولا: نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها، أما المرحلة الأولى فهي مرحلة الاشتراكية المثالية، وتعتبر نشأة هذه المرحلة منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية بلا تفريق بينهم، ويزول من المجتمع كل صور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد ظلت هذه الأفكار مضمرة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، حتى جاء القرن التاسع عشر لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة ألا وهي الاشتراكية العلمية، وذلك من خلال" كارل ماركس "الذي قام بوضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية، وسانده في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر.

وقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين، وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر. طبق هذا النظام منذ نجاح الثورة البلشفية في 25 أكتوبر 1917 بروسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي في الاتحاد السوفياتي ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

النظام الاقتصادي الاشتراكية هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.

يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية فيتم رسم أهداف طموحة والسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها واعيا وكفؤا، يتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية، ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد، والتي تلعب دورا رئيسيا في عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج (الملكية العامة)، ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي لتحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

ثانيا: أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:

للنظام الاقتصادي الاشتراكي عدة أسس وخصائص نجمعها فيما يلي:

1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: أي أن وسائل الإنتاج ملك للمجتمع وليس ملك الفرد، الملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل السلع الاستهلاكية، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين فهي إما ملكية الدولة وهي الصورة الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية، وإما في صورة الجمعيات التعاونية، حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي، أو الصناعات الصغيرة، فمثلا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية.

2- جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد: يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي بدلا من جهاز الأثمان (نظام السوق) الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والتخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يعني تنظيم النشاط المتعلق بعملية الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي، الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل ذلك النظام.

3- زوال المنافسة التجارية: أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا.

4- إشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته): حيث يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته.

ثالثا: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

1- انعدام الحرية الفردية: فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط.

2- انخفاض إنتاجية العامل: نتيجة إهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.

3- خلق البيروقراطية: إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، وهذا يؤدي بدوره لتدني مستويات الإنتاجية.

4- عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي: تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.

المحور الحادي عشر: نظام بريتون وودز والنظام الاقتصادي الجديد.

النظام الاقتصادي العالمي هو القواعد التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، وهو ما يعتمد على ثلاث أركان أو ركائز، أولها النظام النقدي الدولي، وهو الذي يتحكم في كل ما له صلة بأسعار الصرف، وموازين المدفوعات، ومصادر تمويل العجز، ويعتبر صندوق النقد الدولي هو المسؤول عن ذلك النظام .وثانيها هو النظام المالي الدولي، وهو الذي يتحكم في كل ما يتعلق بحركة رؤوس الأموال الدولية، سواء كانت مساعدات أجنبية، أو قروض خارجية، أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، وفي هذا المجال يقوم البنك الدولي للإعادة التعمير والتنمية بالمساهمة في هذه الركيزة، وتتمثل الركيزة الثالثة في النظام التجاري الدولي، وهو الذي يتحكم في كل ما يتعلق بتصدير السلع أو استيرادها، وقد تولت الجات المسؤولية عنه إلى أن استبدلت بها منظمة التجارة العالمية.

تعتبر الركائز الرئيسية الثلاث (النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي) أهداف تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد سمي ببريتن وودز.

أولا: نشأة نظام بريتن وودز:

اجتمعت وفود قادمة من 44 دولة منذ 70 عاما لحضور المؤتمر النقدي والمالي للدول المتحدة في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، كان الهدف هو تصميم نظام نقدي دولي جديد بغرض تصحيح الفوضى الاقتصادية في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، من حالات التضخم المفرط والانكماش المرهق في عشرينات القرن الماضي، وتداعي قاعدة الذهب، وفترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

وكان التحدي الذي واجه خبراء النقد والمالية هو استحداث نظام يتيح للبلدان تصحيح اختلالاتها الخارجية دون اللجوء إلى التخفيضات التنافسية في سعر الصرف المثبطة لذاتها

والسياسات التجارية التقييدية التي كانت تستخدم خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، فقد كان من اللازم توزيع أعباء التصحيح على نحو عادل بين بلدان الفائض وبلدان العجز، وتوفير سيولة عالمية كافية بهدف تعزيز نمو التجارة والدخول على مستوى العالم، واستنادا إلى جهود تمهيدية ضخمة (قام بأغلبها جون مينارد كينز من الخزانة البريطانية، وهاري ديكستر وايت من الخزانة الأمريكية)، أنجزت الوفود خطوة استثنائية حيث استطاعت الاتفاق على النظام النقدي في فترة ما بعد الحرب خلال ثلاثة أسابيع فقط، وفي ختام المؤتمر، أشار وزير الخ ا زنة الأمريكي هنري مورغنتاو الابن، إلى أنه بالرغم من أن أعمال المؤتمر قد تبدو غامضة بالنسبة للجمهور، فإن النظام الجديد مرتبط بأساسيات وواقع الحياة اليومية. وقال إن ما تم تحقيقه في بريتون وودز كان خطوة مبدئية ستتيح للدول مساعدة بعضها البعض في تحقيق التنمية الاقتصادية على نحو يحقق المنفعة المتبادلة والثراء للجميع.

وقتئذ تم التوقيع على اتفاقية أصبحت فيما بعد أساسا للنظام النقدي الحديث، وأصبح الدولار الأمريكي العملة الدولية الرئيسية، عندها كان هذا النظام العالمي الاقتصادي الجديد فعالا، ولكن في ظل الواقع الراهن بدأت عملات جديدة تدخل حياتنا كبديل عن الدولار.

وفي شهر جويلية من عام 1944 اتخذ قرار هام أحدث تغييرا جذريا في تنمية الاقتصاد العالمي، وهنا يشير الخبير الاقتصادي الروسي المعروف سيرغي خيستانوف قائلا: إن فكرة نظام بريتون وودز تكمن في أنه سمح في تحقيق الاستقرار بشأن أسعار صرف العملات الرئيسية للبلدان المشاركة عن طريق ربطها بالدولار الأمريكي، مع العلم أن الأخير كان في ذلك الوقت مرتبط بالذهب، وفي ظل إنشاء هذا النظام، عندما كانت معظم الدول الأوروبية تحت أنقاض تداعيات الحرب العالمية الثانية، لعب نظام بريتون وودز دورا هاما في إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب بشكل خاص، وأرست دعائمها حتى السبعينات من القرن الماضي بشكل عام.

تهدف اتفاقية بريتون وودز إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، وتم فيها تثبيت سعر صرف الدولار الأميركي بما يساوي 35 أوقية من الذهب، ثم تثبيت عملات الدول أمام الدولار الأميركي، وعدم السماح لسعر صرف العملة بالتقلب أكثر من 2% صعودا وهبوطا من القيمة الثابتة أمام الدولار.

وقد انتهى مؤتمر بريتون وودز بالاتفاق على مجموعة من المبادئ أهمها:

- أن سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية، وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف، على الأقل في المدة القصيرة، مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف إذا ظهر ما يستوجب ذلك.
- من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دول، حتى لا تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات وسياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها.

- أن تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية للعالم يتطلب إيجاد نظام للتجارة متعددة الأطراف وتحقيق القابلية لتحويل العملات.
- أن أفضل الطرق لتحقيق هذا التعاون النقدي هو إنشاء منظمة دولية ذات وظائف محددة.
- في كثير من الأحوال، تكون الاختلالات النقدية راجعة إلى أسباب غير نقدية، ومن هنا يجب على المنظمات النقدية أن تتعاون مع المنظمات الأخرى لعلاج هذه الاختلالات.
- أن زيادة الاستثمارات الدولية هي أمر حيوي للاقتصاد الدولي.

ثانيا: مؤسسات نظام بريتزن وودز:

نتج عن مؤتمر بريتون وودز 1944 عدة قرارات أهمها إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

1- صندوق النقد الدولي وأهدافه: وضع ممثلو الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز إتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلقاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق إستقرار أسعار الصرف.

ففى ديسمبر عام 1945 وقعت 29 دولة على إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدوليFMI، تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبيل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية المواد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

2- البنك الدولي وأهدافه: يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثاني مؤسسة نقدية يتم إنشاؤها بمقتضى إتفاقية "بريتون وودز" ويطلق عليه حاليا البنك الدولي وقد بدأ في مباشرة أعماله في 25 جانفي 1946، وتم ربط البنك بالأمم المتحدة بمقتضى إتفاق في 15 نوفمبر 1947 .

عادة ما ينظر إلى البنك الدولي على أنه مؤسسة دولية تقدم القروض للأغراض الإنتاجية في الدول الأعضاء فيها، غير أن مهمة البنك الدولي تتشعب لتتجاوز مجرد تقديم القروض، فلقد نصت الإتفاقية في مادتها الأولى على عدة أهداف من أهمها:

- كما هو مبين من تسميته فإن اسم البنك الأول هو التعمير، والتعمير يقصد به المعاونة في تنمية أقاليم الدول الأعضاء عن طريق تعمير المناطق التي دمرتها وخربتها الحروب، ويمثل هذا الهدف حالياً حاجة ملحة بالنسبة للبلاد حديثة الإستقلال والآخذة في النمو لإزالة أثار التخريب الإستعماري وحروب الإستقلال .بالإضافة إلى ذلك فإن البنك الدولي يقوم بتيسير إستثمار رؤوس الأموال في أغراض إنتاجية لإستثمار القدرات القومية للدول الأعضاء.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات التي يقدمها البنك أو المساهمة بنسبة من القروض المقدمة .ويقوم البنك الدولي أيضاً بتقديم القروض من رأسماله في حالة عدم وجود إستثمارات خاصة كافية، أو عدم إمكانية قيام المقترض بالحصول على القروض اللازمة من مصادر أخرى.

- تقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض، وفي تنفيذ برامج إستثمارية طويلة الأجل، وقد لجأ الكثير من الدول الأعضاء، وخاصة الدول الآخذة في النمو، إلى طلب معونة البنك الدولي في مسائل تتعلق ببرامج تنميتها الإقتصادية.

- العمل على تنمية التجارة الدولية، والمحافظة على إستقرار موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الإستثمارات الدولية، لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، مثل تشجيع الإستثمار في مجال الصناعة والزراعة وتوليد الكهرباء.

- المساعدة على تسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية بالطرق السليمة.

لقد لعب البنك دورا رئيسيا في تسوية منازعات بين حكومات دول أعضاء فيه (أو هيئات تابعة لها) بعضها بعضا أو بينها وبين مستثمرين أجانب.

ففي عام 1951 ثار خلاف بمناسبة تأميم إي ا رن لشركة نفط الأنجلو إيرانية، وفي 1956 نجح البنك في التوسط لتسوية الخلاف الذي ثار بمناسبة تأميم قناة السويس بين المساهمين في هذه الشركة والحكومة المصرية.

كما حاول البنك مؤخرا في عام 1985 أن يساعد في تسوية نزاع نشأ بين شركة غاز تابعة للحكومة الأرجنتينية وشركة هولندية.

ثالثا: انهيار نظام بريتون وودز:

في منتصف ستينات القرن الماضي، بدأت الضغوط تواجه نظام بريتون وودز بسبب حالات العجز المستمرة في مي ا زن المدفوعات الأمريكي والتي تحول على إثرها نقص الدولار في أعقاب الحرب إلى تخمة دولارات .وفي ظل تثبيت قيمة الدولار مقابل الذهب، كانت المشكلة الرئيسية من منظور الولايات المتحدة تكمن في وضع بلدان الفائض على مسار التصحيح (ألمانيا واليابان أساسا، في ذلك الوقت)، وبالنسبة لبقية العالم، كانت الأزمة تكمن في أن العجز الأمريكي هو مصدر السيولة النظامية، ولكن تزايد حجم الدولارات في خزائن البنوك المركزية الأجنبية أدى إلى زعزعة الثقة في قدرة الولايات المتحدة على توفير غطاء من الذهب لهذه الدولارات.

وكان الحل الذي جاء به صندوق النقد الدولي هو حقوق السحب الخاصة وهي أصول احتياطية صورية (مماثلة إلى حد ما لعملة البانكور التي استحدثها كينز) من شأنها توفير السيولة دون الحاجة إلى عجز مقابل في بلدان عملات الاحتياطي، ولكن هذا الحل كان غير كاف وجاء متأخرا جدا، وهكذا انهار نظام بريتون وودز رغم ما تم اتخاذه من تدابير يائسة لترقيع النظام من خلال خطوط تبادل النقد الأجنبي بين البنوك المركزية في ستينات القرن الماضي ومحاولة يائسة أخيرة لإعادة مواءمة أسعار العملات بموجب اتفاقية سميثسونيان في

عام 1971 بعدما علقت الولايات المتحدة تحويل احتياطيات الدولار إلى ذهب، وفي ظل الاضطرابات الحادة الناتجة عن صدمات أسعار النفط في أواخر عامي 1973و 1974، كان من المستحيل إعادة تثبيت أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل بعضها البعض . وواجه صندوق النقد الدولي أزمة وجودية إثر انهيار نظام بريتون وودز. وظهرت تساؤلات غير مستغربة حول أهمية منظمة كان الغرض من وجودها إدارة نظام لم يعد موجودا.

وبالرغم من أن نظام بريتون وودز لم يعد موجودا منذ أوائل سبعينات القرن الماضي، كان

النظام النقدي الدولي لا يزال يواجه العديد من المشكلات التي واجهها مصممي النظام، ففي التقرير النهائي الذي عرضته لجنة العشرين (لجنة وزارية تم تشكيلها في جويلية 1972 للنظر في إجراء إصلاحات في النظام النقدي الدولي) على مجلس محافظي الصندوق في جوان 1974 على سبيل المثال، أشارت إلى أن تحقيق الاتساق بين التزامات جميع البلدان المدينة والدائنة على حد سواء وتعزيز إدارة السيولة العالمية من الأهداف الرئيسية التي يلزم تحقيقها لإصلاح النظام النقدي الدولي.

وهكذا، فإن الإنجاز الحقيقي للمؤتمر النقدي والمالي لم يكن وضع نظام بريتون وودز، ولكن الإنجاز الحقيقي هو إنشاء مؤسسة تستطيع تلبية الاحتياجات المتغيرة لأعضائه وتقوم بذلك بالفعل لتحسين الواقع اليومي الذي يعيشه الناس.

المحور الثاني عشر: بروز الاقتصاديات الآسيوية.

لقد شهدت منطقة شرق آسيا خلال الفترة 1965-1990 نموا سريعا يفوق ما شهدته أي منطقة أخرى في العالم .وقد تمثل المصدر الرئيس لهذا الإنجاز في نمو أشبه بالمعجزة شهدته اقتصاديات ثماني دول هي: هونج كونج، واندونيسيا، واليابان، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، وتايوان.

أولا: محددات وسياسات النمو في الاقتصاديات الآسيوية:

يرجع النمو في الاقتصاديات الآسيوية إلى المحددات التالية:

- التراكم المتنامي لرأس المال المادي والبشري المتمثل في تحسين مستوى التعليم العام والتدريب وتحسين معايير اختيار العاملين.
- التدخل الحكومي في تأمين البنى التحتية المتطورة وتقديم مختلف أنواع العون والمساعدة لشركات القطاع الخاص الأكثر كفاءة في خدمة أهداف السياسة الاقتصادية.
- إضافة إلى اعتبارات العدالة في تقاسم النمو مما أدى إلى حفز جميع عناصر الإنتاج وتحسين مساهمتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول.

وهذا ما يبرهن على أن هذه الاقتصاديات كانت أقدر من معظم الاقتصاديات الأخرى على تخصيص الموارد المادية والبشرية لصالح استثمارات إنتاجية عالية وعلى اكتساب التقنية واتقانها.

ولتفسير النمو، فقد ثبتت دراسات البنك الدولي لبحوث السياسات العامة كيف أن السياسات المرنة يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو السريع للصادرات المصنعة، وكيف أن في وسع المؤسسات الحكومية أن ترسي قاعدة للنمو العادل، وكيف أن السياسات العامة المتعددة في أشكالها استطاعت توجيه الإقتصاديات الثمانية لتحقيق التراكم السريع لرأس المال المادي والبشري بصورة غير اعتيادية، وكيفية مساهمة مزيج السياسات المختلفة ومداها في التطبيق الناجح لثلاث مهام رئيسية في إدارة الإقتصاد وهي: التراكم الرأسمالي، تخصيص الموارد، نمو الإنتاجية.

ثانيا: أسباب النجاح في الاقتصاديات الأسيوية ودور الدولة:

اعتمد نجاح اقتصاديات شرق آسيا في جانب منه على السياسات التي تم تبنيها، وفي جانب آخر على الآليات المؤسساتية التي تم إنشاؤها لتنفيذ تلك السياسات، إذ وفرت الاقتصاديات

الآسيوية جميعها مناخا مؤسسيا آمنا للإستثمار الخاص أدى إلى مستويات عالية جدا من النمو معتمدة على القطاع الخاص .و أهم ما تمتعت به هذه الاقتصاديات:

أ- جهاز خدمة مدنية عالي الكفاءة الذي لديه القدرة على مراقبة الأداء، ويكون بمنأى عن التدخلات السياسية.

يعتبر النظام التنافسي مسألة حيوية لكفاءة الاستثمار، فأغلب الاقتصاديات الآسيوية تطبق إطار المنافسة القائم على نظام السوق، لكن بعض الاقتصاديات الآسيوية قد تقدمت خطوة إضافية من خلال إيجاد نظام جديد يقوم على اعتبارات الكفاءة (بحيث يجمع كلا من المنافسة ومنافع التعاون بين الشركاء وبين الحكومة والقطاع الخاص)..

ب- مجموعة متميزة من الإدارات التكنوقراطية، وجهاز حكومي حسن السمعة بفضل ثلاث عوامل وهي:

- الأجور مرتفعة بشكل كاف لجذب المديرين الاقتصاديين ذوي الكفاءة والإحتفاظ بهم.
- في الاقتصاديات الآسيوية حيث الجهاز الحكومي ذو مستوى كفاءة عالية، فإن القوانين والإجراءات التي تحكم العاملين في القطاع العام تحميها المؤسسات كما أنها بمعزل عن التدخلات السياسية، وترتكز التعيينات والترقيات بالأخص على الكفاءة وليس على المحاباة.
- أن الوظيفة العامة تمنح مستوى اجتماعيا رفيعا، وهذه العوامل حسنت نوعية العاملين في الجهاز الحكومي، وحدت من الفساد، وأوجدت روح التضامن بين العاملين في الخدمة المدنية مما ساعد على استقلالية الجهاز الحكومي وعدم خضوعه للضغوط السياسية.
- إنشاء مؤسسات لتقوية الاتصال مع القطاع الخاص، حيث تم تشكيل مجالس تشاور رسمية، والتي بصفة عامة طورت على المستوى الاقتصادي التنسيق بين الشركات وحسنت انسياب المعلومات بين قطاع الأعمال والقطاع الحكومي، أما على المستوى السياسي، فقد ساعدت على التزام تقاسم النمو وقللت من السعي إلى مجرد الربحية، وقد أدى تبادل المعلومات إلى صعوبة حصول الشركات على امتيازات خاصة من الحكومة والى عدم تمكن المسؤولين الحكوميين من منح امتيازات خاصة، وبهذا فإن مجالس التشاور ساعدت على كبح السلوك الإنتهازي، كما قامت بمهام رقابية مهمة.

إن أغلب حكومات الاقتصاديات الآسيوية وخاصة تلك التي في شمال شرق آسيا كانت تتدخل في الأسواق من أجل التعجيل بالنمو .وتنطوي هذه التدخلات جميعا على تحمل شكل من أشكال التكلفة سواء في شكل تكلفة مالية مباشرة للدعم أو إضاعة عوائد محتملة، أو في شكل ضرائب ضمنية على القطاع العائلي وقطاع الشركات، على سبيل المثال، من خلال التحكم في هيكل الحماية أو معدلات الفائدة.

1- سياسات التدخل الحكومي: من خلال دراسة للبنك الدولي تم تقييم ثلاث مجموعات من سياسة التدخل الحكومي في الاقتصاديات الآسيوية وهي:

- تشجيع صناعات معينة أو قطاعات صناعية فرعية معينة.
- الائتمان الموجه.

- إستراتيجية تنشيط الصادرات.

وخلص التقييم إلى أن تشجيع صناعات معينة بشكل عام لم يفلح كثيرا وبالتالي لم يكن واعدا بالنسبة إلى الاقتصاديات النامية الأخرى، وقد نجح الائتمان الموجه في ظل أوضاع وظروف خاصة لكنه كان ينطوي على أخطار جمة، وكانت إستراتيجية تشجيع الصادرات هي الأكثر نجاحا من بين أساليب سياسة التدخل الحكومي الثلاثة، كما أنها مثلت أعلى الفرص الواعدة درجة بالنسبة إلى الاقتصاديات النامية الأخرى.

2- الآليات المؤسساتية المنشأة لتنفيذ السياسات: وبالموازاة لمختلف تدخلات الدولة، الدول الآسيوية رغم اختلاف تجاربها، شيدت استقرار ديناميكيات النمو على مجموعة من المؤسسات التي منها أوامر دستورية مستقرة، بيروقراطية منظمة ومؤهلة، هيئات للتفاوض والتشاور بين الحكومة وأوساط الأعمال، مؤسسات قطاعية ديناميكية التي ترافق تطوير نشاطات صناعية جديدة.

ثالثا: أمثلة عن تجارب تنموية معاصرة:

1- التجربة التنموية الماليزية: تعتبر ماليزيا من بين دول الإقتصاديات الآسيوية السالفة الذكر، ويطلق عليها "يابان العالم الإسلامي"، حيث استطاع ذلك "النمر الآسيوي" تحقيق نقلة نوعية متميزة في المجالات الصناعية والسياحية والتكنولوجية والطبية والتعليمية حتى وصلت إلى المرتبة ال 18 على خريطة العالم الاقتصادية، بل هناك إستراتيجية 2020 التي تسعى لأن تكون ماليزيا في المرتبة السادسة، فيما بلغت نسبة المتعلمين 93% بعد أن كانت الأمية والجهل والتخلف قبل 35 عاما إحدى سمات شعب الملايو، وكنتيجة لذلك اعتبرت مثالا ناجحا وتجربة أسطورية تنافس مثيلاتها من الدول الصناعية المتقدمة.

ويمكن تتبع المراحل والإستراتيجيات التنموية الماليزية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1) :إستراتيجيات النموذج التنموي الماليزي

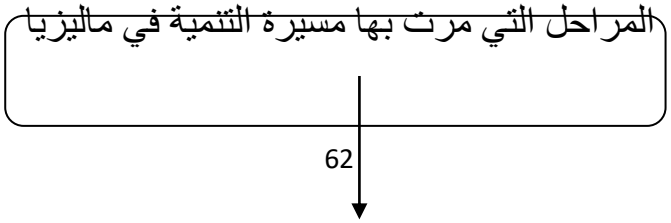

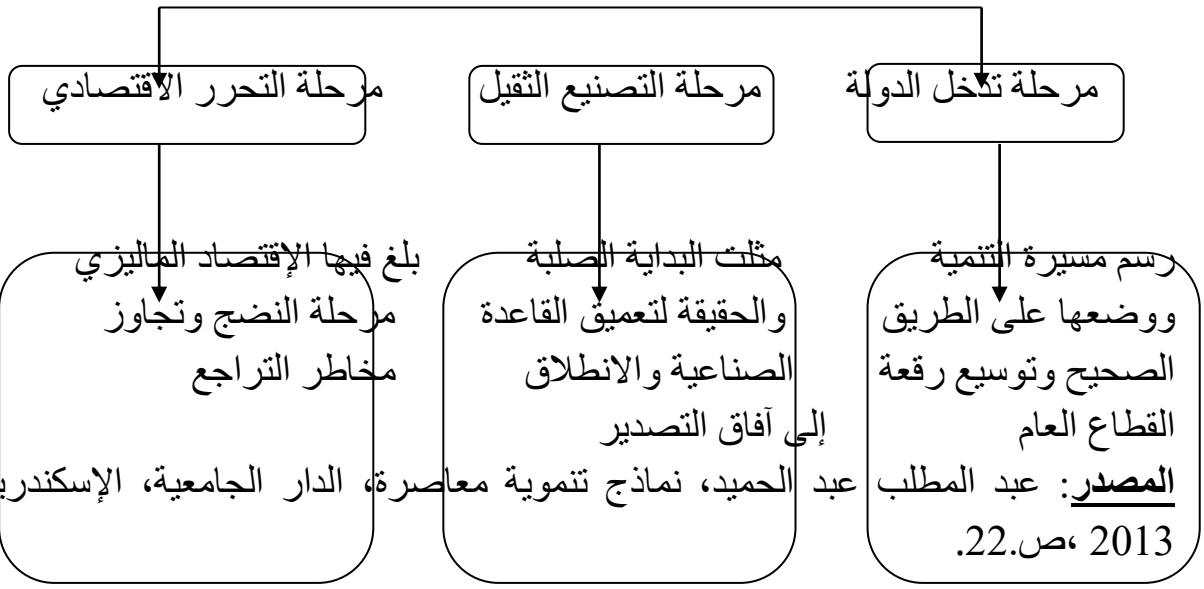

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013 ،ص.22.

وقد وضع مخططوا النموذج الماليزي عدد من الإستراتيجيات لتحقيق التنمية تتلخص في النقاط التالية:

- التعامل مع الإستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم السماح له بالدخول ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية.
- إمتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الإقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الإستقلال وحتى الآن، بل إن استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي أي القرن الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020.
- التنوع الكبير في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الإستهلاكية الوسيطة الرأسمالية).
- إنتهاج إستراتيجية الإعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية والمادية المتاحة.
- الإستفادة القصوى من موقع ماليزيا الجغرافي المركزي كبوابة للسوق الآسيوي كعامل جذب لشركات الإستثمار التي تتحرى عن فرص مربحة خارج الحدود.
- الإهتمام بتجربة تحسين المؤشرات الإجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، وكذا توفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لمختلف أوجه التنمية بصورة متزايدة والتي أسهمت في الإقلال من الديون الخارجية.
- إلتزام الحكومة بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد.
- طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال القنوات الديمقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في

مناقشات لجميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.

2- التجربة التنموية الصينية: إن التجربة التنموية الصينية تعد من أكبر وأنجح التجارب التنموية في العالم وذلك للظروف الصعبة التي واجهت هذه التجربة وفي مقدمتها كبر حجم السكان وقلة الموارد قياسا بالسكان، لذا فإن التعرف على أساسيات هذه التجربة يجعلنا نقف على الدرب السليم عند القيام بالتخطيط لأي عملية تنمية.

أ- الوضع العام في الصين قبل التنمية: في القرن التاسع عشر كانت الصين إمبراطورية تعيش منغلقة على نفسها إلى حد كبير وفي هذا القرن كثرت الحروب، وانتشرت الثورة الصناعية بشكل كبير، فبدأت حرب الأفيون بين الصين وبريطانيا عام 1842 وانتهت بسيطرة بريطانيا على هونغ كونغ، ثم بدأ التخلي عن تايوان لليابان عام 1895، وحصلت روسيا وألمانيا على امتيازات خطوط الحديد فيها، وكان لهذه الأوضاع ردود فعل عميقة في البلاد وانتشار روح الثورة ضد الحكم القائم الضعيف، وانتهت بثورة عام 1911 وقيام الجمهورية عام 1921، التي أنهت الحكم الضعيف في الصين.

وفي العشرينات بدأ هناك جناحين الأول يرى أن النموذج الشيوعي لا يناسب الصين وأوضاعها العامة، والثاني يميل إلى النموذج السوفيتي الشيوعي ويرى أنه الضمان لتحقيق التغيير الإيجابي .وفي عام 1925 إشتد الخلاف داخل الحكم وحسم الأمر عام 1927 بإخراج الشيوعيين من الحكم واضطروا إلى الذهاب إلى الريف الذي كان بعيد عن سلطة الدولة وكونوا هناك نفوذ قوي بقيادة قائد الحزب (ماوتسي تونغ) ثم نشبت الحرب الأهلية في نهاية الأربعينيات واستمرت عامين وانتهت الحرب بسيطرة الجيش الأحمر وهو تنظيم للحزب الشيوعي على السلطة عام1949.

ب- إجراءات ما قبل التنمية: كانت الخطوات الأولى للقيام بتنمية شاملة هي القيام بعدة إجراءات منها: إلغاء الإمتيازات الأجنبية، تأمين التجارة الخارجية، تحديد حدود دنيا للأجور ترتبط هذه الحدود بأسعار الأرز (سلعة الغذاء الرئيسية)، تطبيق نظام البطاقات التموينية لاستهلاك السلع الأساسية مع تحديد أسعارها، فرض نظام تراخيص العمل والإقامة في المدن، تأمين المشروعات الكبيرة ومصادرة الملكيات الكبيرة وأملاك بعض الأجانب، إلغاء العملة السابقة، تنظيم الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في شكل جمعيات تعاونية (تشبه هذه المرحلة إلى حد كبير الإجراءات التي قامت في الاتحاد السوفيتي بعد الثورة).

ج- بداية الخطط التنموية: بدأت الخطة الخماسية الأولى بين 1957 - 1953 بإعطاء وزن كبير للصناعة بمختلف مستوياتها، مع التأكيد على الزراعة واعادة تنظيم الجمعيات لضمان تقديمها لفائض أكبر لتمويل عملية التنمية، أي إن (ماوتسي تونغ) كان يؤكد على الزراعة والصناعة معا، كما أن التوازن كان موجودا بين الإستهلاك ا ولتراكم وتوسيع نظام التعليم والقضاء على الأمية .وقد نجحت الخطة نجاح كبير فارتفعت معدلات نمو الصناعة إلى 20 %عما كان متوقعا وارتفعت مستويات الصحة والتعليم بشكل واضح، ومعدلات نمو الزراعة

41% مما ضمن تحسنا ملحوظا في مستوى التغذية، وارتفع تراكم الدخل القومي إلى 24% ومعدلات الاستثمار المادي إلى71%.

أدت النتائج الإيجابية للخطة الخماسية الأولى إلى زيادة الثقة بإمكان تحقيق انجازات أكبر، فوضعت الخطة الخماسية الثانية (1958-1962) لتحقيق القفزة العظيمة إلى الأمام، والهدف هو مضاعفة الإنتاج خلال سنة واحدة تحت شعار (بقدر ما يجسر الإنسان بقدر ما تنتج الأرض) وقد ركزت الخطة على الصناعة الثقيلة وتمويلها من خلال زيادة نسبة التراكم المقرر من الإنتاج المحلي ومعنى ذلك زيادة الفائض المطلوب من الزراعة والصناعة الإستخراجية، ولم تنجح القفزة في دفع الإنتاج الصناعي إلى المستويات المرجوة في الوقت الذي ضعف فيه دور الصناعات الصغيرة، فقد شهدت الفترة مابين (1957-1960) النزاع ثم الفراق بين الصين والاتحاد السوفيتي، وتعاقب ظروف مناخية مدمرة عصفت بالإنتاج الزراعي، وكان الفشل في الصناعة واستمر التنظيم الزراعي وفق الخطة.

وضعت الخطة الخماسية الثالثة بين (1963-1967) وسط مشاكل عديدة، فقد أرهقت المواجهات الخارجية الإمكانيات العامة وانخفضت إنتاجية الصناعة عما كان مقدرا لها وظهر فتور في حماس العاملين لضعف الحوافز المادية، وكانت قيادة الصين تشعر أن النظام فيها كان مستهدف، فمن حرب في كوريا إلى أخرى مع الهند والى ثالثة لمواجهة القوى التي حاولت إعادة السيطرة على الهند الصينية، وخوفا من انتكاس الثورة قامت حركة سميت بـ (الثورة الثقافية) عام (1966) وكان هدف (ماو) من إثارة الثورة الثقافية تكتيل قوى الشبيبة باعتبارها صاحبة المصلحة في التغيير وأنها الوحيدة القادرة على دفع الصين إلى الأمام ومواجهة الأعداء دون اعتماد على أحد من الخارج، وقد تبع التوجه الجديد تعديل أسلوب الخطة الثالثة ومدها حتى عام 1970 لكي توائم التغيرات الجديدة، وكانت مشكلة الثورة الثقافية ليست في المسائل التي طرحتها ولكن في العنف الذي شملها واتساع نطاق تطبيقها في المدن التي هي المراكز الحساسة للتغير الاجتماعي مهما قيل عن الريف وطاقاته، وقد واكب الثورة الثقافية تغيير مادي واضح من مضاعفة نصيب الصناعة الثقيلة التي أصبحت قاعدة التطور الصناعي، وزيادة إنتاج الصناعات الخفيفة والمحلية التي مكنت من تغطية نسبة هامة من احتياجات الأقاليم وكانت إنتاجيتها مرتفعة إلى حد جعلت الصين مكتفية ذاتيا في أغلب السلع الغذائية ويتمتع المواطنون بمستوى تغذية أعلى بكثير عما كانوا يحصلون عليه.

كما كان لها الأثر في بروز القيم الصينية التقليدية مثل العمل باجتهاد في سبيل المصلحة الذاتية وطغيانها على بعض قيم الحزب الشيوعي، ومن ثم عادت الأسرة لتكون الوحدة الأهم في الريف الصيني، وبعد أن كان الصيني في الماضي يخدم الشعب أصبح يخدم الأسرة ونفسه.

خفت حدة الثورة الثقافية عند وضع الخطة الخماسية ال ا ربعة وفي ظل الإنفراج الدولي إزاء الصين وخروجها من عزلتها وانضمامها إلى الأمم المتحدة، واستمرت الخطة في

سياسة الإعتماد على الذات وزيادة الإستثمار المخصص للصناعة مع استمرار الجهود الإجتماعية للقضاء على الأمية وتوسيع فرص التعليم وتحسين المستوى الصحي والمعاشي للمواطنين، أما الإنتاج الزراعي فقد قفز إلى ما قيمته 223 مليون دولار في السنة، أي بمعدل 600% عما كان عليه عام 1949، وقد احتلت الصين بعد هذه الخطة المركز الثالث في العالم بعد روسيا وأمريكا من حيث حجم الإنتاج الصناعي وتنوعه.

أما الخطة الخماسية الخامسة 1976-1980 والتي توفي فيها (ماو) خلال السنة الأولى بدأت سياسة إصلاح جديدة ترى أن العبرة هي في ثبات الخطوات ومواجهة الواقع وليس في القفز فوقه، كما وجهت الدعوى إلى تحديث الصناعة واعطاء البحث العلمي والتقدم التكنولوجي دورا أكبر تحت رعاية الدولة واعادة النظر في المشروعات وتقويمها على أساس أدائها وحسن إنتاجها وليس على أساس حجم هذا الإنتاج بغض النظر عن نوعيته وهي المشكلة التي واجهت الدولة الاشتراكية في المراحل الأولى لعملها، وبعد رحيل (ماو) ضعفت الأيديولوجية الاشتراكية وعادت الوطنية الصينية إلى البروز ومعها فكرة (أن الصين مركز العالم).

د- ظهور بعض مظاهر التغيير:

- في محاولة لإرجاع (شنغهاي) لسابق عهدها كمركز تجاري وصناعي دولي، أقيمت في الثمانينات 14 شركة أمريكية صينية مشتركة في مجالات (الأجهزة الكهربائية، المعدات النفطية، العطور... الخ) إضافة إلى مجموعة شركات مشتركة مع اليابان وهولندا وألمانيا.
- إنشاء عدد من المشاريع الخاصة، ففي عام 1984 كان هناك 9,3 مليون مشروع موزعة بين النقل والبناء وصناعة الأحذية والخدمات، وقد خلف هذا طبقة برجوازية صغيرة في الصين.
- إنشاء مناطق حرة في عدة أقاليم على الساحل الصيني الجنوبي الشرقي لجلب رؤوس الأموال الأجنبية.
- بدأت الصين تستجيب إلى كتابات الغرب الرأسمالي حول ضرورة تحديد النسل لإيجاد نوع من التوازن بين السكان والموارد، وقد قررت فرض نوع من العقوبات على من ينجب أكثر من طفل واحد، مما أدى إلى عودة ظاهرة (وأد البنات) في الريف التي اختفت عند قيام الثورة.

هـ- :مؤشرات النجاح بالأرقام حتى منتصف الثمانينات:

- ارتفع الدخل الصناعي بعد الخطة الأولى 128% عما كان عليه في السابق.
- يقدر إنتاج الصين من مادة الأرز ب أكثر من 38% من إنتاج العالم.
- إرتفع إنتاجها من القمح من 30 مليون طن عام 1970 إلى 41 مليون طن عام 1975 واحتلت المرتبة الثالثة في العالم بعد روسيا وأمريكا، وكان نصيب الفرد من القمح 394 كغ.
- ارتفعت نسبة الادخار إلى 40% وهي أعلى نسبة في العالم، حتى أعلى من اليابان.

- إرتفع معدل الدخل القومي للفرد الصيني إلى 47% خلال 33 سنة من عام 1952 إلى 1985 على الرغم من زيادة السكان400 مليون نسمة، وهو من أعلى المعدلات في العالم.
- إرتفع معدل العمر من 48 سنة عام 1949 إلى قرابة السبعين في نهاية السبعينات وانخفض معدل الوفيات إلى حوالي6 بالألف.

و- أسباب نجاح التجربة الصينية:

- التعاون بين الدولة والقاعدة العريضة من الجماهير، وبخاصة الفلاحين الذين يشكلون الجزء الأعظم من السكان، كما أن بداية الثورة كانت في الريف الذي انطلق منه الحزب الشيوعي.
- إصلاح الزراعة وهي القطاع الرئيسي في الصين من خلال القضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي وتكوين الجمعيات الفلاحية ونجاح الاستثمارات الزراعية وقيام بعض الصناعات في الريف وبالتالي لم ينعكس سلباً على العمالة الريفية (وأصبح الفلاح أحد أهداف التنمية، بعد أن كان ضحية في تجارب دولية أخرى).
- نجاح الثورة الثقافية إلى حد ما في تطوير أبناء الصين بكافة فئاتهم ونشر القيم الإشتراكية.
- كفاءة الجهاز التخطيطي كان له الدور الفاعل في تعبئة الطاقات والموارد وموازنتها بشكل دقيق بحيث حققت إشباع هذا الكم الهائل من السكان والقيام بالتصدير وتحقيق مكانة متقدمة بين الدول الصناعية.
- القيم والعوامل الإجتماعية كان لها الأثر البالغ في نجاح خطط التنمية.

وهكذا تميز النموذج التنموي الصيني.

كخلاصة لما سبق تقديمه، فإنه وقبل عام 1978 م، كانت الصين دولة فقيرة إقتصاديا، حيث انخفاض الدخل الفردي والناتج المحلي ومعدل نموه المنخفض والمساهمة المنخفضة للصين في التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي الذي ليس له وجود بها قبل عام 1978 وبسيطرة الإقطاع على النشاط الاقتصادي لها وعدم إنفتاحها على العالم الخارجي وبانتشار الفقر والمجاعات والإعتماد على الوسائل غير المتطورة في الزراعة وعدم وجود السياسات والخطط والرغبة الحقيقية للخروج بالصين من دائرة الفقر والتخلف.

منذ نهاية سبعينات القرن العشرين الماضي، وضعت الصين تحديث إقتصادها في المركز الأول من أولوياتها، حيث لم تكن الكثافة السكانية الهائلة عبئا على الحكومة الصينية فى تحقيق التنمية الاقتصادية، بل تميزت الحكومات الصينية في فن إدارة الموارد البشرية وحسن استغلالها لزيادة الإنتاج، فجعلت من الكثافة السكانية ميزة تتمتع بها وليست عائق أمام التنمية. حيث تخلت تدريجيا عن الخطة من أجل إقتصاد السوق، وعبأت مواردها الضخمة من الأيدي العاملة، واستغلت دخول عصر العولمة لتصبح مصنعا للعالم، وبذلت جهدا استثماريا كبيرا من أجل تحديث الصناعة، وتطوير البنية التحتية، وجذبت رؤوس الأموال الأجنبية التي خلقت قدرات إنتاجية جديدة في القطاعات التي تستجيب للطلب المحلي والعالمي، وتحسن مستوى معيشة الصينيين تحسنا كبيرا، مما جعلها في بداية القرن الواحد

والعشرين تظهر كقوة اقتصادية كبرى على مستوى الإقتصاد العالمي حيث أصبح الاقتصاد الصيني الإقتصاد الثاني عام 2009 في العالم بعد الإقتصاد الأمريكي مباشرة.

المحور الثالث عشر: العولمة الاقتصادية.

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي وضع تاريخيا بناءا على رغبة طرف واحد، أدى إلى تفاوت كبير في النمو الاقتصادي على المستوى العالمي وبذلك بدأ يشكل عقبة في طريق استمرار النمو ليس فقط بالنسبة لدول العالم الثالث بل للدول المتقدمة أيضا، لهذا فإن إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي الدولي القائم مسألة ضرورية تطرحها الدول المتقدمة مثل دول بلدان العالم الثالث تماما مع فارق وهو أن الدول المتقدمة تريد من موقع القوة أن تفرض التعديلات التي تسمح لها بالاستمرار بنهب خيرات العالم الثالث، وفي نفس الوقت تحسن أوضاع الدول المتخلفة.

إن التعديلات التي تطرحها الدول المتقدمة لا تختلف كثيرا على وصفة الاقتصادي الانجليزي" جون مينار كينز "بإعادة توزيع الدخل في مصلحة الفئات الفقيرة وذلك من أجل إطالة عمر النظام الرأسمالي والاستمرار في استغلال الطبقات الكادحة في هذا المجتمع.

إن الانتقال الذي حققته العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة من الصراع إلى الحوار ما هو إلا صراع بسلاح جديد، حيث ترغب الدول المتقدمة أن تحافظ على القدر الأعظم من المكاسب التي رتبتها لنفسها، وتؤمن الحد الأعلى من مصالح دول العالم الثالث التي يمكن أن تقبل بها.

أولا: تعريف العولمة الاقتصادية والعوامل المفسر لها:

نظرا لتشعب مجالات العولمة الاقتصادية لا سيما في جانبها الاقتصادي الذي يشمل العديد من القطاعات منها الإنتاجي، والخدمي والتكنولوجي، والتسويقي والإداري، والمالي، فإن مفهوم العولمة الاقتصادية سوف يتغير .ومن أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية نذكر:

العولمة هي الإتجاه المتنامي نحو جعل العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة، تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول.

كما يشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية.

تعريف العولمة على أنها تحول العالم إلى سوق واحدة تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة.

ترجع جذور العولمة الاقتصادية إلى القرن الخامس عشر وذلك مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، أما العولمة المالية فهي حديثة النشأة نسبيا.

تظافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان، وكان من أهم العوامل المفسرة لها:

1- تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي، تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره على الصعيد العالمي.

2- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأس واق الوطنية عن استيعابها، فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

3- ظهور الابتكارات المالية: ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي ا رحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم، السندات)، أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل: المبادلات، المستقبليات، السقف، الخيارات، وكل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4- التقدم التكنولوجي: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية.

5- التحرير المالي المحلي والدولي: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد ا زدت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية واعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية.

ثانيا: أدوات العولمة الاقتصادية:

1- الشركات المتعددة الجنسيات: هي إحدى السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية.

2- المنظمات والاتفاقيات: يستند النظام الاقتصادي العالمي، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث وهي: عولمة التجارة، عولمة التمويل، عولمة الاستثمار، ليصبح كل شيء معولم، من أجل بناء عولمة فعالة، ومنه فإن هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة وتشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

أ- منظمة التجارة العالمية (WTO): تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة لأنها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد .وقد حلت هذه المنظمة محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت عام 1948 كاتفاق متعدد الأطراف، والتي كانت تضع وتنظم إطارا عاما في التجارة الدولية، وعلى مدى عمر الجات أضيفت العديد من التعديلات والاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثمانية جولات، كان آخرها جولة الأورجواي، وأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي .تضم المنظمة 134 دولة حتى جانفي 1999 وتشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية، وتضع مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعدد الأطراف.

ب- صندوق النقد الدولي: أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في جويلية 1944 وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945 وظيفة الصندوق هي:

- دعم استقرار أسعار الصرف.
- المحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء لتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف.

- المساهمة في إقامة نظام للمدفوعات المتعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء.
- إزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية.
- بث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الإختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي.

إستطاع الصندوق من خلال التنظيم الدائم أن يعمل على تدعيم التعاون الدولي، وتوفير الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول حل المشكلات النقدية الدولية، وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها.

يتجه الصندوق في الوقت الراهن إلى دراسة امتداد إشرافه إلى ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه الدفع نحو إيجاد عملة الكترونية دولية يصدرها هو ليتحول في المستقبل إلى بنك مركزي عالمي للعالم كله.

ج- البنك الدولي: هو أحد مؤسسات اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في جويلية 1944، حيث أنشئ البنك الدولي عام 1945 بدأ في ممارسة نشاطه في جوان 1946 ، جاء إنشاؤه ليقوم بـ:

- تلبية الحاجة الماسة إلى رأس المال لتمويل الأعمال.
- إعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية.
- تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة.

من ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه، وهو يمثل قمة التعاون بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي.

بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فان البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا مثل تحديد أسبقية المشروعات، وابداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.
- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص مما يساعد على تأصيل العادة الإدخارية، وايجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، إجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.
- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

في هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي، وهذه المؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- الرابطة الدولية للتنمية.
- مؤسسة التمويل الدولية.

تعمل هذه المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

إن هذه المؤسسات الكبرى للعولمة (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) ليست هي التي تسعى لتحقيق العولمة، ولكن هناك مؤسسات أخرى تعمل على تحقيقها وهي:

- الأحزاب والمنظمات السياسية على اختلاف اتجاهاتها.
- الاتحادات والمؤسسات ذات الطابع الدولي.
- الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي وصفوة العلماء.

ثالثا: انعكاسات العولمة على البلدان النامية:

لقد أدى تطبيق العولمة إلى انعكاسات عديدة خاصة على الدول النامية منها الإيجابي ومنها السلبي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- سلبيات العولمة على البلدان النامية: عولمة المديونية الخارجية: ظهرت أزمة المديونية الخارجية في المكسيك في أوت1982، مع زيادة تلك الديون وخدماتها إلى درجة أن العديد من الدول المدينة أصبحت عاجزة عن تسديدها.

من التطورات التي شهدها العالم في العشرية الممتدة بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات من القرن الماضي موجة الإبداعات المالية، فقد عمدت بنوك الدول المتقدمة بالتعاون مع بيوت السمسرة المتخصصة إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، شأنها في ذلك شأن أية أداة مالية عادية.

ولقد كان لهذا الاختراع المالي الذي بدأت تعرفه الأسواق المالية العالمية مع حلول منتصف الثمانينيات من القرن الماضي انعكاسات هامة على الدول النامية، حيث أصبحت تلك الديون تنتقل من بنك إلى بنك آخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى وحتى من دولة إلى أخرى، في ظرف ثواني معدودة.

كما أصبحت ملكية تلك الديون تنتقل من اليابان إلى الولايات المتحدة إلى بريطانيا إلى ألمانيا في فترات جد قصيرة، نظرا لاستعمال وسائل التداول الالكترونية الحديثة.

من أمثلة ذلك أن فرنسا اشترت 6 ملايير دولار من الديون الجزائرية بهذه الطريقة، مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، من بنوك ومؤسسات مالية وحتى من دول دائنة للجزائر، وبانتشار هذه العملية وجدت الدول المدينة نفسها حائرة فيما يتعلق بملكية الدين وبالتالي أصبحت تابعة لبنوك ومؤسسات مالية ودول لم تستدن منها أصلا وبهذه الطريقة تمت عولمة جانب هام من المديونية الخارجية للدول النامية، لا سيما وأن تلك المؤسسات المالية التي تقوم بهذه التركيبات المالية المعقدة هي قلب النظام المالي العالمي النابض.

بالإضافة إلى ذلك سيطرة مؤسسات بريتون وودز على مصادر التمويل زادت من عولمة تلك المصادر بصفة عامة وعولمة المديونية الخارجية بصفة خاصة.

من المظاهر الأخرى التي ساهمت في عولمة المديونية إمكانية استبدال الديون الخارجية والداخلية للدول المدينة بمساهمات في الشركات المخوصصة.

لقد مرت الأسواق المالية بالعديد من الانهيارات التي انعكست سلبا على الاقتصاد العالمي، فشهدت تلك الأسواق أول انهيار في سنة 1929 حيث أدى إلى إفلاس5000 بنك وأغرق الاقتصاد العالمي فيما عرف بالكساد العظيم، على الرغم من عدم وجود ارتباط بين الأسواق المالية العالمية آنذاك، كما استيقظ العالم في أكتوبر 1987 على انهيار حاد آخر كلف العالم خسارة قدرها 2000 مليار دولار في أسابيع معدودة، تلى هذا الإنهيار إنهيارات صغيرة أخرى مثل ما حدث في أكتوبر 1989، وخسرت على إثره البورصات العالمية حوالي 200 مليار دولار.

لقد ساعد الإرتباط بين الأسواق المالية العالمية، على انتقال عدوى الإنهيار من بورصة لأخرى ومن دولة لأخرى في أوقات قياسية لدرجة أن تذبذب أسعار أسهم تلك البورصات كان مت ا زمنا تقريبا، فتلك البورصات مرتبطة بشبكات اتصال متطورة تسمح لها بالحصول على المعلومات عن بعضها البعض في الوقت الفعلي، كما تتداول العديد من الأصول المالية المصدرة في دول أخرى تلك الأسواق مما يزيد من ارتباطها وعولمتها.

2- إيجابيات العولمة على البلدان النامية: على الرغم من هذه السلبيات فان العولمة المالية لا تخل من بعض الجوانب الإيجابية نذكرها فيما يلي.

أ- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: أدى الربط بين الأسواق الناشئة وأسواق الدول المتقدمة إلى زيادة التدفقات المالية نحو الدول النامية، فبينما ت ا روحت تلك التدفقات بين 10 و 20 مليار دولار سنويا فقط خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، إرتفعت إلى 63 مليار دولار سنة 1990 ووصلت إلى 120 مليار دولار سنة 1991.

وارتفعت بعد ذلك بانتظام لتصل إلى 280 مليار دولار سنة 1997، لتنخفض بعد ذلك إلى 234 مليار دولار سنة 1998، بسبب الأزمة المالية التي مرت بها الأسواق المالية الناشئة، هذا من ناحية الإستثمار في الأدوات المالية المتاحة في تلك الأسواق، أما من ناحية الإستثمارات المباشرة في الدول النامية (ماعدا دول أوربا الشرقية)، فقد ازدادت بحوالي 30%سنويا خلال الفترة 1987-1992 مقيمة بالدولارات الجارية وارتفعت حسب إحصائيات البنك العالمي من 10 ملايير دولار سنة 1985 إلى 37 مليار دولار سنة 1994 ، وعلى الرغم من الفوائد التي جلبتها تلك الاستثمارات، إلا انه يعاب عليها ميزة التركيز، أي أنها ت وجهت إلى عدد محدود جدا من الدول النامية، فمثلا استأثرت 6 دول فقط بمعظم تلك الاستثمارات في سنة 1992 وهي الصين، المكسيك، الأرجنتين، ماليزيا، وتايلندا، وخلال ثلاث سنوات فقط (1991-1993)، استفادت الصين لوحدها ب 40 مليار دولار من تلك الاستثمارات.

ب- عولمة الأسواق المالية الناشئة: لقد تم ربط العديد من الأسواق المالية التابعة للدول النامية بالنظام المالي العالمي، لاسيما الأسواق الآسيوية ابتداء من أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

فالأفراد والمؤسسات في تلك البلدان يقرضون ويتداولون الأوراق المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية، فحتى ميزانيات مؤسساتهم المالية والبنكية تحتوي على أصول وخصوم مقومة بعملات مختلفة.

أدى انفتاح تلك الأسواق على رأس المال الأجنبي إلى تسهيل توجيه إدخار عالمي معتبر إلى تلك المنطقة من العالم، مما جعلها تبرز كقطب اقتصادي ومالي له وزنه في الاقتصاد العالمي كما ساعد توفر أسواق تلك الدول على مستوى عال من التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة على الإسراع في عولمتها.

- الثورة المعرفية وما يترتب عنها من تقدم عملي تكنولوجي يسهل حركة انتقال الأموال والسلع والخدمات ويقلل أثر المسافات.
- عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية، مما أدى إلى زيادة التنسيق بين الأفراد والجماعات ذات المصالح المشتركة، خاصة في المجالات النافعة كحماية البيئة مثلا.
- تعميم إستعمال التكنولوجيا.

المحور الرابع عشر: الأزمة المالية العالمية 2008 .

إرتبط ظهور الأزمة المالية ارتباطا وثيقا بالجهاز المصرفي الذي لعب دو ا ر هائلا في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها.

ومن هنا بدأت بوادر الأزمة المالية من خلال بدأ انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، من خلال التوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيدا عما يحدث في الاقتصاد العيني، ومن هنا تبرز بشكل واضح الأزمة المالية المعاصرة التي نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية بشكل مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني.

أولا: أسباب الأزمة المالية العالمية ونشأتها:

يرجع السبب في أزمة الرهن العقاري (الأزمة المالية العالمية)، التي تسببت في الإنهيار المالي العالمي إلى:

أ- التوسع في القروض العقارية، بدون ضمانات كافية، وبمخاطر مرتفعة، حيث أهملت البنوك في التحقق من القدرة الائتمانية للمقترضين، وقد بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليار دولار بأمريكا.

ب- قيام البنوك ببيع القروض العقارية إلى شركات التوريق، وقيام هذه الشركات بإصدار سندات بهذه القروض وطرحها للاكتتاب العام، مما أدى إلى تراكم كم هائل من الديون مرتبطة ببعضها البعض في توازن هش.

ج- ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى التغيير في طبيعة سوق أمريكا، فانخفضت أسعار المنازل، مما أدى إلى اللجوء إلى بيع العقارات المرهونة، أو رهنها مقابل قرض جديد بفائدة جديدة، وبالتالي أصبح العقار الواحد مرهونا بحقوق متعددة.

د- مما أدى إلى زيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، بسبب تزايد حالات العاجزين عن السداد، وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك.

هـ- مما أدى إلى زيادة عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة إلى 75% عام 2007، حيث بلغ عددها 2.2 مليون، وهو ما يمثل نحو 1% من عدد المساكن بأمريكا.

و- مما أدى إلى قلة السيولة المالية، وبالتالي ضعفت قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد المتعثرين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهدد بحدوث كساد.

ك- مما أدى إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارة الآسيوية والأوربية، ثم تطورت لتشمل معظم دول العالم، فتحولت من أزمة رهن عقاري إلى أزمة مالية عالمية.

نشأت الأزمة المالية في سنة 2007 نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والإقتراض، لأن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة، وهذا بالشكل التالي:

يقوم المواطن الأمريكي بشراء بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا جاءت تسميتها بالرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت" المشتقات المالية " لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.

عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه "المحفظة من الرهونات العقارية "لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه" التوريق"، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان

هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقت ا رض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فان العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى وهذه هي" المشتقات المالية"، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة عن الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى تركز الإقراض في قطاع العقارات على زيادة المخاطر، كما ساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تزايد وتعاظم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة، حيث نتج عن عمليات التوريق هذه زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70% .

وهكذا يتبين لنا أن الأزمة المالية بدأت ج راء إفلاس سوق صغير نسبيا يسمى سوق القروض العقارية من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة، لأن البنوك والمؤسسات المالية أقدمت على إقراض أموالا إلى أناس لغرض شراء السكنات العائلية بدون أن تتوفر فيهم الشروط اللازمة، غير أن هذه المؤسسات اعتبرت أنه ما دامت قيمة العقار في ارتفاع مستمر فلا يهم مستوى دخل المستفيد من القرض ولا مستوى وضعيته الاجتماعية.

ولكن عندما بدأت أسعار السكنات الممولة تنخفض في غضون سنة 2007، بدأت الأزمة تأخذ أبعاد أخرى .فالمستفيدون من القروض العقارية أصبحوا عاجزين عن تسديد مستحقاتهم الشهرية نظرا لارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بالسعر المرجعي عند الإقتراض، وعلى إثر ذلك تهاوت المؤسسات المالية المانحة لهذه القروض.

فالأزمة العقارية كانت لها تأثيرات جد هامة على الأسواق المالية، لأن أغلب القروض الممنوحة سوقت في شكل محافظ عقارية تم تحويلها فيما بعد إلى أوراق مالية وبيعت في السوق المالية إلى المستثمرين في جميع أنحاء العالم.

وهكذا نجد أن الأزمة العقارية من الدرجة الثانية هي نتاج للتهور والمبالغة الذي وصلت إليه سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، فلقد كانت السياسة النقدية الأمريكية جد مرنة خلال سنة 1990، بمعنى اتخاذ إجراءات تحفيزية تتعلق بتخفيض أسعار الفائدة إلى مستوى لم يسبق له مثيل من قبل، مما سمح للمتعاملين الاقتصاديين والخواص بالحصول على قروض بأسعار فائدة جد ضعيفة.

ولكن بعد نشوب الأزمة في خريف سنة 2000 نتيجة بروز أزمة المعلوماتية (الإنترنت)، زادت السياسة النقدية مرونة أكثر فأكثر بحيث وصلت معدلات الفائدة للبنك الاحتياطي الأمريكي إلى 1% سنة 2001 هذا المستوى من أسعار الفائدة سمح بالزيادة من الاقتراض من البنوك بغرض رفع الاستهلاك، شراء السكنات الفخمة والزيادة في الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية.

هذه الأزمة لم تقتصر فقط على المؤسسات التي كانت معنية مباشرة بمنح القروض غير الجيدة ولكنها شملت كل المؤسسات التي اشترت الأوراق المالية في السوق والمدعمة بقروض عقارية أو غيرها (البنوك، الكيانات الخاصة، شركات التأمين، صناديق المعاشات،...)

ثانيا: تطورات الأزمة المالية العالمية وآثارها:

فيما يلي المحطات الكبرى التي مرت بها الأزمة:

- **فيفري2007:** عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

- **أوت2007 :** البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والبنوك المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

- **أكتوبر ديسمبر2007**: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

- **22 جانفي2008**: الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجيا إلى 2% بين جانفي وأفريل2008 .

- 11 مارس2008: تظافر جهود البنوك المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

- **16مارس2008**: جي بي مورجان تشيز يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز بسعر متدني مع المساعدة المالية للاحتياطي الفدرالي.

- **24 أفريل2008**: قام بنك" يو بي إس "السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنف الثالث أوربيا، والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة.

- **30 ماي2008**: بحسب مسؤول بوزارة الخ ا زنة الأمريكية أن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية .وقال" كلي لوري "مساعد وزير الخزانة للشؤون الدولية أن الاحتياطي الاتحادي والبنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض الرهن العقاري سنة 2007، كما أشار" لوري "إلى أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت عن 300 مليار دولار بسبب الأزمة المالية، لكن تم تخفيف هذه المشكلة بتوفير 200 مليار دولار من البنوك الأمريكية مما ساعد في توفير القروض.

- **7 سبتمبر2008:** وزارة الخ ا زنة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري" فريدي ماك "و" فاني ماي "تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

- **15 سبتمبر2008:** اعتراف بنك الأعمال" ليمان براذرز "بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز البنوك الأمريكية" بنك أوف أميركا "شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو" ميريل لينش"، وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا.

- **16 سبتمبر2008:** الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم" إيه آي جي "المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.

- **17سبتمبر 2008**: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف البنوك المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

- **18 سبتمبر 2008:** البنك البريطاني" لويد تي إس بي "يشتري منافسه" إتش بي أو إس " المهددة بالإفلاس، السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص البنوك من أصولها غير القابلة للبيع.

- **19 سبتمبر2008**: الرئيس الأمريكي" جورج بوش "يوجه نداء إلى التحرك فورا حيال خطة الإنقاذ البنوك.

- **23 سبتمبر2008:** الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ،الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية.

- **26 سبتمبر2008**: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس "في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة بنك "جي بي مورغان "يشتري منافسه" واشنطن ميوتشوال "بمساعدة السلطات الفدرالية.

- **28 سبتمبر 2008**: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، وفي أوربا، يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهواندا ولوكسمبرج، وفي بريطانيا، يجري تأميم بنك "برادفورد "و" بينجلي."

مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار، كما تراجعت البورصات الأوربية بقوة هي الأخرى، وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفائدة بين البنوك ارتفاعها مانعة البنوك من إعادة تمويل ذاتها، وقبل رفض الخطة، أعلن بنك" سيتي جروب" الأمريكي شراء منافسه" واكوفيا "بمساعدة السلطات الفدرالية.

خلفت الأزمة المالية العالمية العديد من الآثار سندرجها من خلال تأثيرها على الاقتصاد العالمي وعلى المؤسسات المالية وأخيرا على الاقتصاد الجزائري.

1- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي: هناك مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي يمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

- إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها" بنك إندي ماك "الذي يستحوذ على 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار.

- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا وخللا في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية ل 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار، مما دفع الكثير من المستثمرين عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالية.

- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فان المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار.

- إضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4% .

- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009.

- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول" أوبك "إلى ما دون 55 مليار دولار للبرميل.

- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود إقتصادي.

- التعثر والتوقف والتصفية وافلاس العديد من البنوك.

- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية " فورد " و"جنرال موتورز."

- بالنسبة للدول الأوربية فقد انخفضت أسعار العقارات فيها أيضا، كما أطلقت العديد من الشركات الكبرى مثل" سمينز "و" ميشلان "إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها وتكبدت الكثير من الشركات الأوروبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة، مثل شركة " BMW " لصناعة السيارات التي لحقت بها خسائر قدرت ب 236 مليون دولار.

- أما في الدول الآسيوية مثل الهند والصين، فبالرغم من التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة بهذه الدول من أن تأثير الأزمة سيكون ضئيلا، إلا أن الواقع ينفي ذلك، وتأثير الأزمة سيكون واضحا، لا ننسى أن الصين تصدر ما نسبته 21% من صادراتها الإجمالية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يخص اليابان فقد شهد تراجعا في النمو الاقتصادي وعدم استقررا في أسعار الأوراق المالية، مما دفع بالبنك المركزي للإبقاء على سعر الفائدة في حدود 0.5%، كما تراجعت صادرات الشركات نتيجة انخفاض قيمة الدولار، وانخفض الإنتاج الصناعي بمعدل1 3.1% .

2- تأثير الأزمة العالمية على بعض المؤسسات: منذ بداية الأزمة المالية العالمية تضررت بعض البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين من بينها:

- البنك البريطاني" نورذرن روك "أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا تؤممه الحكومة

البريطانية في 17 فيفري 2008.

- البنك البريطاني" اليانس أند لايسستر "أعلن في 14 جوان أن البنك" سانتاندار "الاسباني يشتريه بقيمة 1.66 مليار يورو فقط مع زيادة رأسماله.

- بنك الأعمال الأمريكي" ليمان براذرز "وضع في 15 سبتمبر تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته واشترى البنك البريطاني" بار كليز "نشاطاته الأمريكية في حين اشترى البنك الياباني "نومورا هولدينغ "النشاطات في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

إفلاس خمس بنوك أمريكية في يوم واحد بتاريخ 2009 / 08 / 02 - وتكبد خسائر بمقدار 700 مليون دولار.

- منذ بداية الأزمة المالية أفلس 71 بنك أمريكي حسب بيانات أوت 2009.

3- تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري: مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وان كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

- درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري محدودة بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى، وهذا نتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر.

ورغم الآثار غير المباشرة للأزمة العالمية، إلا أنها انعكست على بعض الجوانب في الاقتصاد الجزائري منها:

- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية نتيجة الركود، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على المدى القريب حيث يمكن ذلك من خلق ديناميكية في الاقتصاد.

- اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار.
- الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية.
- تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ.

وبسبب خطورة الأزمة العالمية المالية على الاقتصاد العالمي ككل، كانت هناك عدة إجراءات للإنقاذ سريعة من أجل تدارك الوضع بالإضافة إلى عدة توصيات من طرف الخبراء.

ثالثا: السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية:

بعد انفجار الوضع حاولت الحكومات في أمريكا، أوروبا وآسيا معالجة الوضع من خلال ضخ الأموال، التأميم، البيع، الخوصصة، الإندماج وغير ذلك، وسنحاول عرض البعض منها:

- على مستوى أمريكا تمت عمليات التأميم وضخ الأموال، ومن الحالات البارزة في خطة الإنقاذ الأمريكية، نذكر الوفاء بديون شركة التأمين وهي أكبر شركة في العالم " AIG " على شكل إنقاذ مستتر الهدف منه إنقاذ البنوك الأخرى المعرضة للانهيار، ولم يعرف ذلك إلا عندما أعلن وزير الخ ا زنة الأمريكي آنذاك" هنري بولسون "عن ذلك الإجراء بشكل صريح بعد أن حصلت" AIG " كحل لإنقاذ مجموعة بنوك وشركات أخرى وذلك لأنها اعتقدت أن هذه المجموعة كبيرة للغاية على أن تتركها تنهار معتقدة أن إنقاذها كان سينقذ مؤسسات أخرى كبيرة، وبالفعل وافق مجلس الاتحاد الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية على إعطاءAIG 85 بليون دولار بمعدل فائدة 8% (5% معدل فائدة زائد 3% رسوم الدفع المقدم).
- تتفق البنوك المركزية في مجموعة الاقتصاديات الرئيسية في العالم، ومنها البنك المركزي الأوربي وبنك اليابان على ضخ 180 مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزانة الأمريكية.
- توافق عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، كما أعلنت المصارف المركزية موافقتها على فتح مجالات الإقراض.
- قرر المسئولون عن الأسواق المالية يوم 20 سبتمبر 2008 وقف المضاربات القصيرة الأجل مؤقتا.
- تخفيض سعر الفائدة: حيث قام البنك المركزي الأمريكي بخفض سعر الفائدة لمستوى 1% في أكتوبر 2008، كما قام البنك المركزي البريطاني بخفض سعر الفائدة لمستوى 3% وهو أخفض مستوى فائدة على الإطلاق منذ 54 عاما، وكذلك مصرف أوروبا المركزي خفضها لمستوى 3.25% في نوفمبر 2008، ومصرف اليابان المركزي الذي خفض سعر الفائدة أيضا من0.5% إلى 0.3% في أكتوبر 2008 أيضا، كانت تلك خطوة غير مسبوقة في أن تقوم كل البنوك المركزية الأساسية في العالم بتخفيض سعر الفائدة مما يدل فعلا على عمق

الأزمة، والهدف من خفض الفائدة بشكل عام هو خفض تكلفة الاقتراض بالنسبة إلى المستثمرين والمستهلكين مما سيحرر كتلة نقدية إضافية في الاقتصاد ويشجع على الإنفاق، وهو بدوره سينشط الطلب على السلع المحلية ويحرك الاقتصاد المحلي من جديد، ونجاح هذه السياسة يقوم على فرضيات عدة لم تتحقق جميعها (كما أملت البنوك المركزية العالمية تلك) لمواجهة الأزمة.

الخاتمة:

تعتبر دراسة الوقائع الاقتصادية دراسة لأهم الأحداث التي جرت في تاريخ البشرية، ذلك لأن الإنسان كان دائم البحث عن أفضل الطرق لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به.

تبرز أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من خلال ضرورة التعرف على الوقائع الاقتصادية المختلفة عبر العصور، وبالتالي معرفة أهم الأفكار والأساليب لمعالجة شتى أنواع الأزمات التي حصلت في الماضي، وهذا طبعا للاستفادة من أخطاء ومشاكل الماضي وذلك بتجنبها والحذر منها والوقوف عندها، وكذلك لتفسير الظواهر الحالية التي هي حلقة متتالية من تطور تاريخ البشرية وبالتالي الإسهام في تفسير حقائق معينة وتقديم الحلول للمشاكل المعنية.

كان الإنسان في العصر القديم يفتقر إلى كل مقومات الحياة الكريمة .فكان يعيش في مشاعات يسودها التعاون في كل شيء، كان يأكل مباشرة من الطبيعة، يسكن في الكهوف والمغارات، وكان يستعمل الحجارة في الصيد أو في الدفاع عن نفسه، لذلك سميت هذه الفترة بالعصر الحجري.

بعد أن اكتشف الإنسان المعادن، طوّر من أدوات إنتاجه وذلك بصنع القوس والأدوات الإنتاجية كالفأس والمعول وغيرها، مما ساهم في زيادة إنتاجيته، وبالتالي أصبح يوفر له ولعائلته الفائض في الإنتاج.

بظهور الفائض في الإنتاج بدأ التداول بين القبائل فيما يعرف بنظام المقايضة، أي تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى، عسل مقابل قمح، أو بقر مقابل فؤوس... نتيجة لعدم قابلية بعض السلع للتجزئة كالبقر والغنم وغيرهما (على عكس القمح والملح مثلا)، أصبحت هناك حاجة ملحة لظهور وسيط للمبادلة ومخزن للقيمة على أن يكون قابل للتجزئة، وهكذا ظهرت النقود، في شكلها المعدني أولا (ثم بعد ذلك تطورت هي الأخرى لتصل ما وصلت إليه اليوم).

بظهور النقود في صورتها الأولى، ساهم ذلك كثيرا في عمليات التجارة وغيرها، فبعد أن كان الفرد يأخذ قطيعه من الماشية مثلا لمقايضته بسلعة أخرى، أصبحت النقود تحل محل هذا القطيع، وبالتالي سهلت النقود على الفرد عمليات التداول مما ساعد على تطوير الإنتاج والرعي والصيد والمبادلات، والى التراكم المالي، وظهور ما يسمى برأس المال التجاري ورأس المال الربوي.

أصبح الأسرى الذين كانوا يقتلون في السابق نتيجة لنقص الغذاء، يتركون في شكل عبيد، يخدمون السيد سواء في الزراعة أو غيرها .وهكذا ظهر نظام الرق والطبقات داخل المجتمع، ثم النظام الإقطاعي الذي ا زد فيه استغلال السيد الإقطاعي للعبيد والفلاحين مما أدى بهم إلى الهروب للمدن والتمرد إلى غاية سقوط هذا النظام.

بظهور الحرية الاقتصادية وحرية التملك ظهر النظام الرأسمالي في أوروبا، الذي أدى إلى انتعاش الإنتاج والتصنيع والتجارة وغيرها، وما دام الرأسمالي له حرية التملك والتصرف فقد زاد في الإنتاج بهدف زيادة البيع وبالتالي زيادة الربح، وبتغطيته السوق المحلية، أصبح يبحث عن مصادر خارجية من خلال الاكتشافات الجغرافية والاستعمار، وذلك بهدف الحصول على الموارد الأولية من جهة، ومن جهة أخرى لتسويق المنتجات الفائضة .كل هذا أدى إلى إحداث ثورة صناعية هامة أدت إلى التطوير والابتكار من أجل زيادة الإنتاج، فظهرت القوة البخارية و ا زدت المصانع وأنشئت السكك الحديدية والبواخر الكبيرة وغيرها لزيادة الإنتاج والمصانع والتجارة وغيرها.

أدت هذه الثورة (الثورة الصناعية) إلى زيادة العرض في الإنتاج في السوق أكثر من الطلب عليه، مما أدى إلى حدوث كساد كبير للسلع، مما أدى إلى حدوث أزمة عالمية سنة1929، عرفت بأزمة الكساد الكبير التي ظلت على مدى 4 سنوات تقريبا تنخر الاقتصاد.

بعد أن ظهر فشل الحرية الاقتصادية وحرية التملك، دعت بعض الجهات إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما وقع فعلا، وظهر النظام الاشتراكي الذي كان النظام الاقتصادي فيه مخطط مركزيا، فالدولة هي التي تخطط للإنتاج والبيع وغيرها، بصفتها أدرى باحتياجات الدولة، والمنظمة لها.

لم يجري النظام الاشتراكي حسب ما خطط له في البداية، فبعد أن تعافى الاقتصاد العالمي من ويلات النظام الرأسمالي القائم على الحرية المطلقة، وذلك بتنظيمه؛ فقد أصبح المسئولون في الدولة يعيشون الفساد من خلال المحسوبية، والرشوة، والتحايل والبيروقراطية وغيرها، مما أدى بانهيار النظام الاشتراكي ليحل محله النظام العالمي الجديد.

بظهور النظام العالمي الجديد ظهرت العولمة، والتي من خلالها برزت اقتصاديات وضعفت اقتصاديات أخرى .وبما أن العولمة جعلت من العالم قرية واحدة، فإنه ما يظهر من أزمة في دولة ما سوف ينتقل وفي اللحظة ذاتها إلى باقي دول العالم، وهذا ما حدث في معظم الأزمات الاقتصادية والمالية، والتي كان آخرها أزمة الرهن العقاري التي بدأت بوادرها في سنة 2007 ، أما تداعياتها فما ا زلت إلى يومنا هذا في بعض البلدان.

هكذا نرى أنه خلال تاريخ الوقائع الاقتصادية فإن الأحداث تتناوب من أزمات ورواج وكساد وغيرها.

نخلص من كل ما سبق أن كل نظام قد وضع إطارا عاما للسياسة الاقتصادية للدولة يقوم على فلسفة الوسيطة والاستناد إلى مبادئ عامة أخصها مبدأ التوجيه الاقتصادي ومبدأ التوازن الاجتماعي.

نخلص أيضا إلى قواعد عديدة يمكن أن يبنى عليها بحق نموذج نظام رائد في التنمية الاقتصادية، وواقع التخلف الذي تعيشه معظم الدول ذات الأنظمة المتخلفة اليوم لا ليدعوا إلى وقفة تأمل ومراجعة يعاد من خلالها النظر في المطبق من نماذج التنمية الاقتصادية في ربوعها فهذه النماذج في غالبها مستوردة منقولة سواء من الشرق الشيوعي أو الغرب الرأسمالي وبالتالي فقد صيغت مقوماتها على أساس الأوضاع الهيكلية للدولة الأم.

إنه متى كانت هذه الأوضاع مختلفة متباينة في النوع والدرجة من بلد إلى آخر، بل ومن إقليم إلى آخر داخل الدولة كان من الطبيعي أن يؤدي نقلها وتطبيقها في بلد آخر أو في إقليم آخر إلى نتائج سلبية، إذ عاشت هذه النماذج في التطبيق غريبة كل الغرابة عن الواقع الهيكلي للدولة التي أخذت بها؛ لأن النقل لم يتناول في الواقع سوى الجانب المادي من النموذج (أي تنظيماته ووسائله) دون الجانب المذهبي، لأن هذا الجانب الأخير لا يمكن أن يتناوله الاستيراد والنقل.

هكذا انقطعت الصلة العضوية بين النموذج وأصوله الفكرية والمذهبية، تلك الأصول التي كانت ثمار تطور فكري طويل أسهمت في تكوينه عوامل عديدة من فلسفية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية وغيرها.

إن استبعاد الأخذ بنماذج التنمية الاقتصادية المعمول بها في دول الغرب الرأسمالي أو دول الشرق الشيوعي يقوم على مبدأ أساسي أكدته التجارب التاريخية، وهو أن حلول مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تصنع في الخارج.

فالتخلف ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية لا بد وأن تجد علاجها في واقع البلد المتخلف ذاته.

من هنا كانت الأصالة الفكرية شرط ضروري ولازم لانطلاق عجلة التنمية فصياغة نماذج تنمية جديدة بعيدا عن المؤثرات الإيديولوجية المستوردة تعتبر في يقيننا الواجب الأول الذي يقع على عاتق كل مسؤول عن التنمية في البلد المتخلف، وهنا تفرض النظرة الإسلامية سلطانها على اعتبار أن الإسلام تراث فاعل، تمتد رؤاه الفلسفية إلى أعماق الواقع الاجتماعي، والاقتصادي.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- إسماعيل محمد علي، تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
- اسماعيل محمود علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011- .
بن طاهر حسين، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- بوقرة رابح، خبابة عبد هللا، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014 .
- حازم الببالوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000.
- خالد ابو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في السالم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.
- عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1997.
- عبد الجليل أميم، التجربة النهضوية الألمانية: كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟ مركز إنماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2014.
- عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية: أزمة Sub-prime ، دار النشر Régende، بدون بلد نشر، 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنموية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- محمد سامر القصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الاسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق، 2009.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ نشر.
- محمد سعيد محمد الرمالوى، الأزمة الاقتصادية العالمية ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.

- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السالم محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
- نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

ثانيا: المجلات العلمية:

- أتيش ريكس غوش، "في مركز الصدارة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 51، العدد 3، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر 2014.
- مفيدة يحياوي، "واقع الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات العلمية:

- أشرف محمد دوابه، "الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة"، المؤتمر العالمي الثامن للزكاة تحت شعار الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة، 29 - 30 مارس 2010، بيروت.
- ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات"، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف.

رابعا: التقارير الدولية:

-البنك الدولي، تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبد هللا ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

خامسا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

- عبد الرحمان بن سانية، " الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012- 2013.
- زوين إيمان، " دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

سادسا: مواقع الانترنت:

http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=14427
http://www.alnodom.com/index.php
www.jinan.edu.lb/conf/Money/1/kourtel.pdf
http//app.box.com/s/u89mx7189g9l5sgbazds.
http://www.diwanalarab.com/spip.php?article22880
http://www.startimes.com/f.aspx?t=33205252
http://www.khayma.com/rachidgeo/1guerre%20mondialll.htm
http://moheet.com/2014/08/10/
http://his-geo.tw.ma/604.html
http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1888
http://www.jordanianleaks.com/2014/10
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/135995.aspx
http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2014_07_05/274302882/
http://www.arabictrader.com/beta/ar/economic-dictionary/5
http://www.3loom-eltgara.com/2014/10/Bretton-Woods-Conference.html
http://www.startimes.com/f.aspx?t=3467266